الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهـــــران– الســـــانيـــا

كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع

مذكرة لنيل شهـــادة الماجستير في علم الاجتمـــاع

الأسرة الجزائرية المعاصرة بين الثبات والتغير في الوسط الحضري

(دراسة ميدانية بمنطقة الغزوات)

انجاز الطالب: تحت إشراف:

محمد بلحـــاجي **د. مصطفى مرضـــي**

أعضاء لجنة المناقشة:

الجنيـــد حـــجيج	أستاذ التعليم العالي	جـــامعة وهـــران	رئيســـاً
مصطفى مرضـــي	أستاذ محاضر – أ –	جـــامعة وهـــران	مشرفا ومقررا
مراد مولاي الحاج	أستاذ محاضر – أ –	جـــامعة وهـــران	منـــاقشاً
مصطفـــى زاوي	أستاذ محاضر – أ –	جـــامعة وهـــران	منـــاقشاً

السنة الجامعية 2011-2012

الإهـــــــداء

إلـــى الوالدين الكريمين..

إلـــى زوجتي العزيزة ووالدتها الكريمة..

إلـــى قرة عيني " بشـــرى ســـارة "..

إلـــى الأعزاء إخوتي وأخواتي..

إلـــى روح جدي الطاهـــرة..

إلـــى الجـــدة الكريمـــة..

إلـــى كل الأصدقاء والأحبة..

إلـــى كل من تمنى لي النجاح..

إلـــى كل طـــالب علـــم..

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا و وفقنا لإتمام هذا العمل، ولا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر الجزيل لكل من شجعني على إتمام هذه المذكرة:

- الدكتور مصطفى مرضي، لم يبخل علي بتوجيهاته، وتوصياته، وبإشرافه على هذه الرسالة.

- الدكتور مولاي الحاج مراد، الذي لا يقبل إلا بنجـــاح طلابـــه.

- الدكتور زمور زين الدين، الذي قدم لنا المواساة النفسية في عز الأزمة.

- الأستاذ الدكتور الجنيد حجيج، لا يسعنا إلا القول فيه نعم الأستاذ.

- الأستاذ بوطوب فيصل، الذي نتمنى له كل التوفيـــق في مشواره.

- إلى كل أساتذة علم الاجتماع بجامعة وهران.

" إلى كل من **ساهم** في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد "

الفـــهـــرس

مقدمـــــــــة عـــــامة 01

الباب الأول: المجتـــمع الجـــزائري والتـــغير الاجتـــماعي 28

مقدمـــــة البـــاب الأول 29

الفصل الأول: التغير الاجتماعي – مدخل نظري – 30

مقدمـــــة الفصل 31

1- مفهوم التغير الاجتماعي 33

2- بعض المفاهيم ذات الصلة بمصطلح التغير الاجتماعي 40

2-1 التقدم الاجتماعي 40

2-2 التطور الاجتماعي 41

2-3 التحديث 41

2-4 التنمية الاجتماعية 43

3- نظريـــات التغـــيـــر 45

3-1 النظريات الحتمية 45

3-2 النظريات التطورية 47

3-3 النظريـــات البنـــائية الوظيفيـــة 50

3-4 النظريات السيكولوجية – الاجتماعية 53

4- عوامل التغير الاجتماعي 56

خاتمـــــة الفصـــل 59

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية بالجزائر 60

مقدمـــــة الفصل 61

1- التحولات الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال 62

2- التحولات الاجتماعية والثقافية 67

2-1 ظاهرة الهجرة الريفية 69

2-2 تغير البناء الاجتماعي 72

2-3 مكانة جديدة للمرأة داخل المجتمع الجزائري 73

4- الظاهرة الحضرية بالجزائر 75

5- التحولات الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الغزوات 84

خاتمـــــة الفصـــل 88

خاتـــمـــة البـــاب الأول 89
الباب الثاني: الأسرة الجزائرية بين التقليد والحداثة 90
مقدمـــــة البـــاب الثاني 91
الفصل الثالث: الأسرة – مدخل نظري – 92
مقدمـــــة الفصل 93
1- مفهـــوم الأســـرة 95
2- خصائص الأســـرة 101
3- أنمـــاط الأســـرة 103
الأسرة الممتدة 104
الأسرة النووية 105
الأسرة المستقبلية 106
4- وظائـــف الأســـرة 108
5- المداخل السوسيولوجية في دراسة الأســـرة 113
خاتمـــــة الفصـــل 124
الفصل الرابع: مظاهر التغير والثبات في بناء الأسرة الجزائرية 125
مقدمـــــة الفصل 126
1- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة 127
2- نمط الأسرة وحجمها 133
3- نظام الزواج 136
4- ظروف السكن 142
5- السلطة ومكانة المرأة 146
6- النسق القرابي 155
7- علاقات الجوار 161
8- العلاقات الأسريـــة 163
خاتمـــــة الفصـــل 179
الفصل الخامس: مظاهر التغير والثبات في وظائف الأسرة الجزائرية 180
مقدمـــــة الفصل 181
1- الأسرة والتنشئة الاجتماعية 182
1-1 أهداف التنشئة الاجتماعية 182
1-2 آليـــات التنشئة الاجتماعية 184

1-3 صفات وخصائص التنشئة الاجتماعية 184
1-4 شروط التنشئة الاجتماعية 185
1-5 العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية 187
1-6 مؤسسات التنشئة الاجتماعية 189
1-7 دور التنشئة الاجتماعية في تحديد مكانة المرأة 193
2- الأسرة والدين 204
2-1 الدين وعوامل التنشئة الاجتماعية 205
3- الأسرة واكتساب القيم والعادات 211
خاتمة الفصل 219
خاتمة الباب الثاني 220
خاتمة عامة 221
الملاحق 229
الملحق أ – فهرس الجداول الإحصائية 230
الملحق ب – تقنيات البحث المستعملة 233
قائمة المراجع 239

مـــقدمـــة عـــامـــة

كانت الأسرة وما تزال ميدان بحث واهتمام الكثير من المتخصصين من مختلف الفروع المعرفية، بسبب كونها إحدى المؤسسات الاجتماعية الأولى التي سايرت إلى حد كبير تطور المجتمعات الإنسانية، وهي بمثابة إحدى الركائز الأساسية في بناء المجتمع، كما تعتبر الخلية الأساسية للمجتمع[1]، فهي المحضن الذي يتشرب فيه الفرد القيم الأساسية، والتي عن طريقها يرتبط ويتشكل كيانه وتتبلور شخصيته، وتطبعه بمميزات تستمر معه مدى الحياة.

وحيث أن المجتمع الجزائري قد شهد حركة من التغيرات والتحولات، تركت بصماتها على مختلف الأبنية التي تنظم الحياة الاجتماعية في جوانبها المختلفة بوجه عام، فإن المجتمع الحضري – المدينة – بشكل خاص ليس بمعزل عن هذه التغيرات، إذ عرفت مدينة الغزوات جملة من التغيرات السوسيوثقافية[2] والاقتصادية أثرت في كافة الأنساق الاجتماعية، ولما كان نسق الأسرة أحد هذه الأنساق الاجتماعية فمن الطبيعي أن تتأثر بهذه التغيرات.

انطلاقا من هذه التحوّلات التي عرفتها هذه المدينة، ارتأينا إجراء هذه الدراسة لرصد واقع الأسرة والتغيرات التي طرأت عليها في بنائها وفي بعض من وظائفها في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها هذه المدينة أثناء تطبيق المشروع التنموي الجزائري.

وسوف لن نهتم في هذا البحث بالأسرة كخلية أساسية في المجتمع فحسب، بل كنظام[3] ومجال للتفاعل الاجتماعي فيما بين أعضائها من جهة، وبين أعضائها ومعظم تيارات

[1] من المادة الثانية من قانون الأسرة الجزائري، المؤرخ في 9 يونيو 1984

[2] د. مراد مولاي الحاج، "الغزوات: مدينة في ظل التحولات السوسيو–ثقافية"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في العلوم الاجتماعية والثقافية، العدد 5، ماي، أوت 1998، وهران

[3] د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، الإسكندرية، 1963، ص 477

التغير التي يعرفها المجتمع من جهة ثانية، للوصول في الأخير إلى الإحاطة بمظاهر التغيرات الأسرية في الوسط الحضري.

إن الدراسات التحليلية لموضوع الأسرة والتي تمّ انجازها على المستوى العالمي والعربي قدمت الكثير من البيانات والمفاهيم المحددة من خلال استخدام المناهج البحثية المتنوعة، مما أدى إلى إغناء علم الاجتماع بكثير من المفاهيم والقضايا والتي ساعدت على فهم أفضل للنظام العائلي. ونتيجة لعملية التغير السريع الذي تشهده المجتمعات الإنسانية عامة، ولكون المعرفة تتصف بأنها تراكمية، فإن علم الاجتماع كغيره من الميادين العلمية بحاجة إلى الاستمرارية في إجراء الدراسات والبحوث لمواكبة التغيرات والتحولات في النظم والبنى الاجتماعية ولاسيما فيما يتعلق بموضوع الأسرة، لذا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال رصد واقع الأسرة الجزائرية المعاصرة في ضوء التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري في كافة المجالات وانعكاس هذا التغير على البناء الأسري، وكيفية تأثر الأسر بهذا التغير تبعا لاختلاف البيئات والنظم الاجتماعية السائدة.

لقد باتت إشكالية التغير الأسري، تشغل بال المهتمين والباحثين في العلوم الاجتماعية، وأكبر دليل على ذلك، هو إجراء العديد من الأبحاث والدراسات، مع التركيز على نواحي التغير الأسري. وتولي معظم الدول بما فيها الجزائر أهمية أساسية للأسرة ولقضاياها، وذلك بنهج سياسات أسرية، بهدف حمايتها من التفكك، والحفاظ على استمرار وظائفها الأساسية.

إن الهدف الرئيسي المتوخى من خلال هذا العمل، هو طموحنا للكشف عن التغيرات التي طرأت على أوضاع الأسرة في الوسط الحضري، و تحليل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري جراء المشروع التحديثي (التحضر والتصنيع)، وبيان حجمها وطبيعتها وانعكاساتها على الأسرة الجزائرية، وهذا من خلال:

أ- دراسة الخصائص الديموغرافية للأسرة الحضرية (مجتمع البحث) مثل: الجنس، السن، المهنة، المستوى التعليمي.

ب- إظهار جوانب التغير في الخصائص البنيوية والوظيفية للأسرة الجزائرية، كتحول نمط الأسرة من ممتدة إلى نووية.

ج- التعرف على نظام الزواج، نمط السلطة واتخاذ القرار، نظام القرابة، وعلاقات الجيرة.

د- التعرف على مدى تأثير منظومة المعايير والقيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع على الأسرة الجزائرية.

فهذه الدراسة بمثابة مساهمة يستفيد منها الباحث الاجتماعي في مجال الأسرة للتعرف على مظاهر تغير الأسرة الجزائرية المعاصرة، وذلك بمحاولة إجراء مقارنة بين الأسرة التقليدية والحديثة للتعرف على أوجه الاختلاف والتشابه.

وتتلخص الأسباب التي دفعتنا لإجراء هذه الدراسة الاستطلاعية الاجتماعية فيما يلي:

– أهمية الموضوع، فالأسرة كنظام اجتماعي، أو كجماعة اجتماعية تعتبر نقطة ارتكاز هامة في البحث والتحليل الاجتماعي، لأنها تشكل واقعا للملاحظة العلمية واستخدام أدوات وطـــرق البحث المختلفة، ثم هي ليست بمعزل عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الذي تنتمي إليه.

– سهولة الدخول إلى ميدان البحث ويعتبر هذا العنصر عاملا مهما في عملية اختيار الموضوع.

– ضخامة التحوّلات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها مدينة الغزوات جعلها بحق ملفتة لانتباه الدارسين في مجال العلوم الاجتماعية، خاصة وأن الأسرة تأثرت كثيرا بهذه التحولات.

سيكون من المفيد في المقام الأول تقديم النظرية التي كانت سندنا العلمي في بحثنا هذا، يعدّ الاتجاه البنائي الوظيفي من أكثر الاتجاهات النظرية الشمولية المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالنظام الأسري،[1] و خاصة تلك الدراسات التي تركز على إظهار علاقة ارتباط الأسرة كمؤسسة اجتماعية بغيرها من المؤسسات الرئيسة في المجتمع الإنساني قيد الدراسة و البحث. و قد احتل هذا الاتجاه مكانا مرموقا في الدراسات النظرية الاجتماعية منذ بداية التركيز على اعتماد المنهج الأمبريقي في دراسة الظواهر الاجتماعية. و قد استخدم هذا الاتجاه و برز في أعمال الرواد من علماء الاجتماع مثل **دوركايم** و **أوجست كونت** و علماء الاجتماع المحدثين مثل **تالكوت بارسونز** و **ميرتون** و **كوزر** و غيرهم. حيث يؤكد أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي من خلال دراستهم للنظام الاجتماعي – مثل النظام الأسري– على أهمية

[1] جابر عوض حسن، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 68

الوحدة البنائية للنظام الاجتماعي على اعتبار أن هذا النظام يرتبط في علاقات اعتمادية تبادلية مع غيره من النظم الاجتماعية في المجتمع، و من خلال هذه العلاقات يؤثر النظام الاجتماعي و يتأثر بغيره من النظم، و الهدف النهائي لهذه العلاقات التكاملية المتبادلة هو تدعيم استمرار و بقاء النسق الاجتماعي ككل و الذي يمثله المجتمع.[1] و عند دراسة الأسرة وفقا للمدخل البنائي الوظيفي، فإن التركيز ينصب على إبراز الوظائف الأساسية للأسرة و الأدوار الاجتماعية في الأسرة حسب النوع.[2] و يعدّ **تالكوت بارسونز** من أهم العلماء في هذا المجال، حيث أوضح أن التغيرات الحديثة في أنماط الأسرة – و خاصة تلك المتعلقة بمشاركة مؤسسات اجتماعية أخرى للأسرة في وظائفها– تدل على ضعف أو تفكك أو تراجع في دور الأسرة، بل أكد على أن هذه المشاركة تؤدي إلى التخصص في القيام بوظائف محددة من قبل الأسرة و المؤسسات الأخرى لإتمام عملية التنشئة الاجتماعية على أكمل وجه، فأصبح تركيز الأسرة على تلبية الاحتياجات العاطفية و الشخصية لكل من الأطفال و البالغين. كما أكد **بارسونز** أهمية توزيع الأدوار حسب النوع حيث أطلق على الأدوار المتعلقة بالأنات اسم الأدوار التغيرية المتعلقة بالرعاية و العطف و الحنان داخل الأسرة، بينما تلك التي يقوم بها الذكور و التي عادة ما تكون حلقة وصل بين الأسرة و العالم الخارجي المحيط بها وأسماها الأدوار الوسيلة. و يرى **بارسونز** أن هذا الاختلاف في الأدوار يعد وظيفيا بالنسبة للأفراد و النسق الأسري ككل.[3]

[1] جابر عوض حسن، المرجع السابق، ص 70

[2] معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 47

[3] نفس المرجع، ص 56

و يهتم هذا الاتجاه النظري بإبراز أهمية العلاقة الترابطية للمؤسسات الاجتماعية دون التركيز على مؤسسة بحد ذاتها، لذا فعند دراستنا للأسرة و خصائصها الاجتماعية، فإننا حسب هذا الاتجاه لابد لنا من ربط النظام الأسري بغيره من النظم الرئيسية في المجتمع. و هكذا نجد أن الأسرة لابد أن تتوافق مع المجتمع أو مع النظم الاجتماعية المختلفة على اعتبار أن وظائف الأسرة و أنشطتها الداخلية ترجع دائما إلى وضع الأسرة في المجتمع و المؤسسات الاجتماعية الموجودة فيه.

و من هنا يعد الاتجاه الوظيفي هو الإطار النظري الذي اعتمدت عليه دراسة الأسرة الجزائرية المعاصرة في ظل التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري برمّته وعلى وجه الخصوص الأسرة في المدينة الجزائرية.

لقد أكدت كثير من الدراسات التي أجريت حول الخصائص الاجتماعية للعائلة على أهمية النظم الاجتماعية الرئيسية في المجتمع في إحداث التغيرات المختلفة في البناء الأسري. ومن هذا المنطلق أكد الدّارسون على منظومة من المتغيرات الاقتصادية و السياسية و الدينية و التعليمية و علاقة هذه المتغيرات بالنظام الأسري من حيث وجود علاقات و تأثيرات تبادلية. فالأسرة وحدة أساسية في التنظيم الاجتماعي[1]، إذ تعد نظاما مركبا له بناؤه و وظائفه تؤثر و تتأثر بالنظم الاجتماعية. و بالتالي فإن النظام الأسري يتأثر بأي تغير يحدث في النظم الاجتماعية الأخرى، و بالتالي فإننا سنركز على إبراز أهم المتغيرات التي أثرت على الأسرة في هذا المجال.

[1] د. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2003، ص 22

ركز مصطفى بوتفنوشت في دراسته حول العائلة الجزائرية على ديناميات التغير التي مست الأسرة الجزائرية، وقد كان منهج تحليله ضمن سياق المدرسة التطورية، إذ يشير أن تطور المجموعة القرابية الجزائرية يتجه من نمط العائلة الممتدة إلى نمط آخر سماه الأسرة الأبوية العربية **Famille paternelle arabe** يختلف عن نمط الأسرة الأبوية الجرمانية **Famille paternelle germanique** التي تحدث عنها **دوركايم**، كما تختلف عن نمط الأسرة الزوجية **Famille conjugale** "غريبة الطابع". أما السلطة الأبوية المطلقة في العائلة الممتدة فقد أصبحت أكثر ضعفا في الأسرة النووية الأبوية، في حين أن المرأة اكتسبت مكانة أهم من مكانتها السابقة في العائلة الممتدة بسبب الدراسة والعمل خارج البيت. بالنسبة لنمط تربية الأطفال فقد تراجعت الأساليب القديمة المعتمدة أساسا على العنف الجسدي لكن التمييز بين الجنسين في المعاملة بقي قائما.[1]

يبين فوزي عادل في أطروحته حول تكوين الرابطة الزوجية والنماذج الأسرية الجديدة في الجزائر كيف أن فئة الإطارات وحدهم من يمتلكون الوسائل الاقتصادية والثقافية من أجل مواجهة نوع من الوحدة. إنهم يستقلون عن أهلهم يقعون في الحب، يؤسسون مترلا مستقلا ويغامرون بعقد علاقات صداقة خارج دائرة القرابة. في حين أن الفئات الأخرى لا تتورط في كل هذه المحاذير. إنها تستمر مرهوبة في الاختفاء خلف شمولية الجماعة العائلية، مفضلة تطوير علاقات عمودية، متوجسة من الحركة وتعيش الاستقلال المترلي كمأساة حقيقية.[2] فالزوجية

[1] سيدي محمد محمدي، "الديناميات الأسرية في الجزائر" مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2006، ص 23

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 24، 25

كحالة نفسية تتجلى أكثر، رغم ضغوطات المحيط، بارتفاع المستوى الاقتصادي والثقافي للزوجين. لكن هواري عدي، في دراسته حول الأسرة والرابطة الاجتماعية، لا يرى تأثير البنية الاجتماعية على تجلى (أو عدم تجلي) حالة الزوجية في المجموعات القرابية، بل فقط في تغيير شكل العائلة الممتدة التقليدية.[1]

أكدت كثير من الدراسات على أهمية علاقة الأسرة بالنظام الاقتصادي، حيث يؤثر النظام الاقتصادي على بناء ووظائف الأسرة. و يوضح صفوح الأخرس في كتابه تركيب العائلة العربية و وظائفها مجموعة من التغيرات التي أدت إلى إحداث تغير في تركيب العائلة العربية و وظائفها، و من أهم هذه التغيرات النظام الاقتصادي السائد،[2] كما أكد الباحث على عملية التحول الاجتماعي الإيجابي الذي يعود إلى تحرر العائلة من خلال المكتسبات والمنجزات التي حققتها المرأة العربية، وتبني المؤسسات الاجتماعية والقانونية لدور المرأة وتعزيزه من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة لمثل هذه التغيرات.

ومن ناحية أخرى أبرز إحسان الحسن تأثير الاستقلال المادي على البناء الأسري، حيث وجد أن الاستقلال المادي، الذي يعد نتيجة لتأثير عوامل التحضر والتصنيع أدى إلى حدوث الاكتفاء الذاتي وبالتالي قلل من اعتماد الأفراد على الأسر الممتدة لسد متطلباتهم، مما سهل على الأزواج الجدد إقامة أسر نووية مستقلة، وقد تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن الأسرة

[1] Lahouari ADDI, *Les mutations de la société algérienne – famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, ed La Découverte & Cyros, Paris 1999, p 50

[2] د. محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، الطبعة الثانية، دمشق 1980، ص 65

الممتدة، وقد أدى ذلك إلى ضعف الروابط الأسرية نتيجة لتنامي المصالح والاهتمامات الملازمة للتغير في النسق المهني والتوافق مع طبيعة العمل في الميدان الاقتصادي.[1]

كذلك نجد أن زهير حطب يؤكد على أن هناك ارتباطا وثيقا بين ظهور الأسرة النووية في المجتمع العربي وبين التصنيع ونمو قطاع الخدمات.[2]

ومن خلال تركيزه على إبراز علاقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد أوضح حليم بركات بأن الوضع الطبقي للأفراد يحدد جوانب عدة من حياة العائلة بما في ذلك أنماط الزواج والطلاق وطبيعة العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات، إضافة إلى أسلوب المعيشة وطريقة التنشئة الاجتماعية للأفراد.[3]

وهناك مجموعة من الدراسات التي أكدت على تأثير التعليم والمؤسسات التعليمية في إحداث تغير في الخصائص الاجتماعية للأسرة، ومن هذه الدراسات ما توصل إليه كل من بني هاني والروابدة في دراستهم للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية من وجود علاقة بين تضاؤل حجم العائلة وبين زيادة الفاعلية التعليمية والاقتصادية للأسر المدروسة.[4]

ويشير الباحث عزت حجازي للدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الاجتماعية في تحقيق حاجات الإنسان عامة والطفل خاصة، وتعد الأسرة من أهم الوسائط الاجتماعية التي تؤثر في شخصية الفرد، وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، ويتوالى تأثير بقية المؤسسات

---

[1] د. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان 2005، ص 111

[2] د. زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980، ص 210

[3] د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 1985، ص 219

[4] عبد الرزاق بني هاني ومحمد الروابدة، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 9، عدد 3، 1993، ص 47

الاجتماعية في مراحل حياة الأفراد المختلفة، وخاصة تأثير المدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام.[1]

ويؤكد شرابي ما جاء في دراسة حليم بركات من أن العائلة في خصائصها الأساسية صورة مصغرة عن المجتمع. فتقوم العائلة في آن واحد بتجسيد ودعم النظام الاجتماعي الأكبر. كما أن المؤسسات التي تمثل دور الوسيط، بما في ذلك المؤسسات التربوية والدينية، تقوم هي أيضا بتعزيز القيم والمواقف التي بواسطتها تدرج العائلة أعضاءها في الحياة الاجتماعية.[2]

وقد أظهرت دراسة محمد العتيبي، مدى تأثير المستوى التعليمي، ودرجة التحضر على اتجاهات الأفراد نحو عدد المواليد في الأسرة، فكلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة، قل عدد الأولاد، وكذلك بالنسبة لمستوى التحضر. بينما وجد أن هناك علاقة بين ميلاد رب الأسرة في الريف وبين كثرة الإنجاب.[3]

وتعد العلاقة بين الدين والأسرة ذات أهمية بالغة في المجتمع الإنساني، وقد أوضحت مجموعة من الدراسات مثل هذه العلاقة، ومن هذه الدراسات، دراسة زهير حطب الذي يرى أن المفهوم الإسلامي يحدد الدوافع الرئيسة للزواج على النحو الآتي: تمكين الفرد من إقامة علاقات جنسية في إطار شرعي، الإنجاب، إيجاد حياة مشتركة تتسم بالاستقرار وتبادل المحبة

[1] عزت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، عالم المعرفة، الكويت 1978، ص 124

[2] هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، منشورات صلاح الدين، القدس، 1975، ص 38

[3] محمد العتيبي، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، 1994، ص 100

والمودة والرحمة. ومن هنا نجد أن هذه الدوافع ذات علاقة بطبيعة البناء الأسري فيما يتعلق بسن الزواج، وحجم الأسرة، وجنس المواليد، والاستقرار الزواجي، والابتعاد عن العنف في العائلة. [1]

كما أشار حليم بركات إلى أن الدين الإسلامي أكد على أهمية الولاء للأسرة والحث على الطاعة واحترام الأهل، كما أن الدين يلعب دورا أساسيا في تكوين شخصية الأفراد من خلال التركيز على غرس المفاهيم والقيم والأعراف الدينية في نفوس الأفراد، لتنعكس بالتالي على سلوكياتهم واتجاهاتهم وتفاعلهم الاجتماعي بشكل عام. وأشار أيضا إلى أن الدين ثبت النظام الأبوي على حساب النظام الأمومي، كما أنه يعد مصدرا رئيسا لكثير من العادات والتقاليد والقيم ذات العلاقة بالزواج والطلاق والعلاقات ضمن العائلة.[2]

نستنتج أن الدراسات السابقة قد أكدت على دور الأنساق الاجتماعية الرئيسة في المجتمع في إحداث كثير من التغيرات في الخصائص البنيوية والوظيفية للأسرة العربية، مما يدل على أن الأسرة لا تعيش في معزل عن بقية النظم والأنساق الاجتماعية الموجودة في المجتمع وخاصة النسق الاقتصادي والتعليمي والنسق القيمي والمعياري الذي تحدد طبيعة درجة هذا التغير. كما أظهرت الدراسات السابقة أهمية تأثير النظام الديني في المجتمع العربي بشكل عام على التغير في نظام الأسرة. فقد عمل الدين – مع وجود تفاوت من مجتمع عربي لآخر – على حفظ وحماية الأسرة العربية من الانزلاق نحو بعض المظاهر السلوكية التي لا تتفق مع جوهر

[1] د. زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، مرجع سابق، ص 45

[2] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 220

وروح الشريعة الإسلامية، فما زالت الأسرة تمثل أساس البناء الاجتماعي وتلعب دورا فاعلا وحيويا في ولاء الأفراد للأسرة، وما زال الفرد في المجتمع العربي يعد عضوا في البناء الأسري.

لم ترق الدراسات السوسيولوجية حول الأسرة في بلادنا إلى المستوى المطلوب من أجل تفعيل دورها كبنية اجتماعية محددة لكل أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

شكلت الثورة الصناعية نقطة تحول كبيرة في جميع جوانب الحياة الإنسانية في أوروبا خاصة وفي العالم على وجه العموم. وكانت التغيرات التي أفرزتها الثورة الصناعية سابقاً والتطورات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لاحقاً قد مست بناء الأسرة ووظائفها. و لم يقتصر هذا التغير على أوروبا بل امتد ليشمل الأسرة في المجتمعات النامية. ومن شواهد هذا التغير تحول الأسرة الممتدة إلى نووية، واستقلال الأسرة النووية، وعزلتها، وغياب أو قلة المؤسسات التي تتصدى لمشكلاتها في حال حدوثها. كما أن الأسرة تنازلت عن الكثير من وظائفها لصالح مؤسسات اجتماعية أخرى بفعل هذا التغير، مما دفع الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية إلى دراسة وضع الأسرة المعاصرة في هذا العالم المتغير.

تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية في الحياة الاجتماعية، وتشكل القاعدة الجوهرية في هيكل المجتمع الجزائري، فهي المؤسسة التي تؤمن عدة وظائف حيوية، منها وظيفة الإنجاب والتنشـــئة الاجتماعية للأفراد، واكتسابهم هوياتهم، إلى جانب كونها لا تزال الحاضن الاقتصادي للشباب حتى سن الزواج.

لقد عرفت الأسرة الجزائرية عدة تغيرات، سواء في شكلها التركيبي، أو في علاقاتها الداخلية، أو في قيمها الاجتماعية، وتندرج هذه التغيرات في إطار حركة التغير الاجتماعي، والانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، أي ضمن مسيرة التحضر والتحديث، هذا ما دفعنا للتفكير في ظاهرة التغير الأسري. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الصفات التي تتميز بها الأسرة الجزائرية المعاصرة هي وليدة التزاوج التاريخي بين التقاليد والقيم الحضارية التي سيطرت على المجتمع الجزائري في الماضي والظروف المادية والتكنولوجية التي أحاطت بالجزائر نتيجة للاتصال والتفاعل الحضاري مع المجتمعات الصناعية، لذا يمكن القول بأن التداخل والتفاعل بين التقاليد الاجتماعية والحضارية من جهة والظروف الاقتصادية والعلمية الحديثة من جهة أخرى قد ترك آثاره في تشخيص المعالم الثابتة التي تميز الأسرة الجزائرية المعاصرة وبالوقت نفسه جهز العوامل السببية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التغيرات التي لحقت بالأسرة.

أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي شهدها المجتمع الجزائري في العقود القليلة الماضية، أثرا واضحا على تغير بنية الأسرة الاجتماعية وخصائصها الديموغرافية والاقتصادية والثقافية. فقد تحولت الأسرة الجزائرية من النمط التقليدي الممتد إلى النمط النووي ولم تعد تشكل في بنيتها وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة، وقد كان لمظاهر الانفتاح المجتمعي وظهور الرخاء الاجتماعي وانتشار التعليم أثره الواضح على مجموعة

التحولات الأسرية وظهور أنماط سلوكية وبنيوية داخل النمط الجديد مما كان له أثره الواضح في إحداث مجموعة من التغيرات.

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة الأساسية تكمن في رصد وتحليل مجموعة التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري، وفي ضوء هذه الإشكالية تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

كيف تغير النظام الأسري بالجزائر وما هي أكثر العوامل فاعلية في هذا التغير؟ ثم إلى أي حد ارتبطت تغيرات الأسرة الجزائرية بقوى وعوامل التحديث – التحضر والتصنيع – في المجتمع الجزائري؟

هذه التساؤلات أدت بنا إلى طرح فرضيتين أساسيتين:

– إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري، تركت آثارها الواضحة في تغير بنية الأسرة الجزائرية ووظائفـــها، ونظام زواجها. كما ساهمت في تحرر المرأة و خروجها للعمل وكذا تمردها على سلطة الأب، وأحدثت تغييرات على مستوى العلاقات الأسرية، وأدت إلى ضعف العلاقات الاجتماعية القرابـــية، والجواريـــة أيضـــا.

– أثرت عوامل التغير الاجتماعي على منظومة القيم للأسرة الجزائرية، بحيث عدلت في درجة الاستجابة لهذه القيم، وفي طريقة تمثلها.

لا يمكن لأي دراسة أن تكتسب صفة العلمية إن لم تستند على قواعد منهجية تنجز في إطارها، والذي يحددها موضوع الدراسة، وبناء على ذلك سنعمد إلى عرض الأسس المنهجية التي تبنتها دراستنا الميدانية عن طريق تحديد: مجالاتها الثلاثة: المجال الجغرافي، المجال البشري، والمجال الزمني. ثم المناهج والأدوات التي استندت عليها. ومن أجل حصر موضوع دراستنا، قمنا ببحث ميداني لرصد واقع الأسرة الحضرية بمدينة الغزوات التي شهدت جملة من التغيرات السوسيوثقافية، والاقتصادية، وقد تم اختيارنا لحي الرملة الذي يعتبر شريان الحياة التجارية بالمدينة، كما يحتل موقعا استراتيجيا وحيويا كونه يتوسط المدينة، هذا الموقع جعل منه مجالا مفتوحا على الحركة في جميع الاتجاهات، وبالتالي يجعله أكثر ديناميكية من الأحياء الأخرى، كما أن أهميته داخل البيئة الحضرية للمدينة تجعله مجالا متعدد الوظائف. يضم حي الرملة 853 أسرة، عدد الذكور 1958 وعدد الإناث 1991.

قمنا بإجراء دراستنا على مرحلتين: بدأت دراستنا الميدانية بجولة استطلاعية في شهر فبراير 2010 ، قمنا خلالها بإجراء مقابلات، ووزعنا استمارات أولية، وقد سهل علينا إجراء هذا التحقيق الأولي نظرا لأننا نقيم في نفس حي مجتمع البحث، فاحتكاكنا الدائم بالأسر المبحوثة سهل لنا مهمة جمع المعطيات التي نحن بحاجة إليها، وجعلها تعي حدود مهمتنا التي نسعى إليها. أما المرحلة الثانية فامتدت من شهر مارس إلى جويلية 2010 ، وتم خلالها توزيع استمارات على عينة تتكون من 85 أسرة، اختيرت بطريقة عشوائية وهي تعادل نسبة 10 بالمائة من مجموع الأسر المقيمة بالحي.

اتبعت في هذه الدراسة أساسا المنهج الوصفي التحليلي، والذي رأيته الأنسب لرصد و تحليل مجموعة التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري المعاصر، كما تمت الاستعانة بجملة أخرى من المناهج تلائم موضوع الدراسة، على غرار المنهج التاريخي وهو منهج علمي، حيث يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية و تطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة و تحليلها و تفسيرها علميا، في ضوء الزمان و المكان الذي حدثت فيه، و مدى ارتباطها بظواهر أخرى و مدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة و من ثم الوصول إلى تعميمات و التنبؤ بالمستقبل.[1] وقد استخدمنا هذا المنهج لدراسة تطور أوضاع الأسرة وربط ماضيها بحاضرها. ولمقارنة هذا الماضي بحاضره اقتضت دراستنا أن نستخدم أيضا المنهج المقارن، كما تم استخدام المنهج الإحصائي في دراسة الخصائص البنيوية للأسرة الجزائرية المعاصرة. حيث أن هذا النوع من الإحصاء عادة ما يستخدم في الدراسات الاستطلاعية والتي تجرى لأول مرة على مجتمع دراسي معين.[2]

تعتبر أدوات جمع البيانات من أهم الوسائل التي يتم من خلالها الحصول على المعلومات والحقائق العلمية المتعلقة بظاهرة ما، كما تساهم إلى حد ما في نجاح الدراسة إذا ما تم تطبيقها بموضوعية وفاعلية، لذلك فهي تستدعي الدقة في الاختيار. وبناءا على هذا فقد تم الاعتماد على الأدوات والتقنيات الآتية:

[1] Raymond QUIVY & Luc Van CAMPENHOUD, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Dunod, Paris, 1995 , P 37

[2] محمد حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، 1976، ص 156

أ- الملاحظة المباشرة: لا تتطلب الملاحظة من الباحث عناءا كبيرا، ذلك لأنها تتوقف بالأساس على خبرته ومهارته، كما أنها تستخدم تقريبا في كل الدراسات العلمية وخصوصا الوصفية منها، فهي نقطة اشتراك لجميع البحوث الميدانية.[1] وكانت جل ملاحظاتي منصبة حول تغير نمط حياة الأسر المبحوثة بالدرجة الأولى؛ كما وظفت أيضا هذه التقنية لتسجيل التفاعلات الاجتماعية لمجتمع البحث، بغية فهم وتفسير التغير الأسري الحاصل. فهذه التقنية تسمح بفهم الظاهرة على المباشر وليس فقط بواسطة أجوبة أو تمثلات المبحوثين من خلال المقابلات أو الاستمارات، كما أن طبيعة الموضوع جعلتنا نحرص على جمع وثائق خاصة بمجال البحث والتي لا شك أنها أفادتنا في تحليلنا.

ب - المقابلة: تكتسي أهمية بالغة في عملية جمع المعلومات، كونها تعتبر من أقوى أدوات البحث العلمي افتكاكا للحقائق العلمية.[2] قمنا في المرحلة الاستكشافية بإجراء مقابلات أولية بغية حصر موضوع الدراسة، وقد ساعدتنا في فهم الظاهرة الاجتماعية من خلال الإلمام بمختلف التغيرات التي أصابت الأسرة الجزائرية المعاصرة، حيث تجلت لنا مؤشرات أساسية في فهم التغير الأسري وجب أن نطرقها في دراستنا هذه. كما كان هدفنا من وراء استخدام هذه التقنية أن نجعل مجتمع البحث يعي حدود المهمة المنوطة بنا، ألا وهي إجراء دراسة ميدانية. واستطعنا أن نكسب بها عامل الثقة المتبادل والذي يعتبر شرط أساسي وضروري لإجراء البحوث الاجتماعية.

[1] د. عمار بوحوش و د. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 2001، ص 56

[2] نفس المرجع السابق، ص 58

ج- الاستمارة: اعتمدت دراستنا هذه على المقاربة الكمية بالدرجة الأولى، ولهذا قمنا بتوظيف تقنية الاستمارة لما تتصف به من شمول واتساع، فهي تفرض على المبحوث التقيّد بموضوع البحث، وعدم الخروج عن إطاره العام، ومضامينه التفصيلية، ومساراته النظرية والتطبيقية وتساعد أيضا على استخلاص النتائج وتحليلها.[1] ولكون الاستمارة الأداة الرئيسة في بحثنا هذا فقد أخذ إعدادها كثيرا من وقتنا وجهدنا؛ فكان لزاما علينا أن نصيغ استمارة تجريبية تم ملؤها عن طريق مقابلة عشرة (10) مبحوثين – أرباب أسر - في المرحلة الاستكشافية بغية الاقتراب من مجتمع الدراسة، وكذا الوقوف على تسلسل ومدى منطقية أسئلة الاستمارة. بعد هذا التحقيق الأولي أجرينا تعديلات لازمة بإضافة أو حذف أو دمج بعض الأسئلة، وقد حاولنا قدر الإمكان أن تكون أسئلتنا بسيطة وسهلة، بعيدة عن الغموض، وغير قابلة للتأويل. ومن ثم تمت صياغة الاستمارة بصورتها النهائية بعد أن غدت صالحة للتطبيق برأينا ورأي الأستاذ المشرف على البحث، وأيضا بعض زملائنا الأساتذة من قسم علم الاجتماع.

وقد احتوت استمارة بحثنا على 60 سؤالا بنوعيه المغلق والمفتوح، وتوزعت على المحاور الآتية: المحور الأول: يشمل بيانات حول الخصائص الاجتماعية لعينة البحث بـــ 05 أسئلة

المحور الثاني: يشمل بيانات حول القرابة، الزواج، السكن بـــ 15 أسئلة

المحور الثالث: يشمل بيانات حول السلطة واتخاذ القرار، مكانة المرأة بـــ 08 أسئلة

المحور الرابع: يشمل بيانات حول العلاقات الأسرية، علاقات الجيرة بـــ 13 أسئلة

المحور الخامس: يشمل بيانات حول التنشئة الأسرية بـــ 11 أسئلة

[1] د. عمار بوحوش و د. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، مرجع سابق، ص 62

المحور السادس: يشمل بيانات حول التدين، وتغير القيم بـــ 08 أسئلة

ونظرا لتعذر إجراء الدراسة على جميع أسر مدينة الغزوات تم اللجوء إلى اختيار عينة عشوائية منتظمة " **Aléatoire** ". والعينة في أبسط تعريفاتها المقدمة تعني: مجموعة جزئية يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها ويجب أن تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي[1]، ولكون مجتمع المدينة يتميز بسمات عدة مثل: التعقيد، والتباين، تقسيم العمل، وارتفاع مستوى التكنولوجيا، وتباين السلوك، وتقدم التنظيم الاجتماعي، وتعقد أنساق التفاعل الاجتماعي، وشدة الحراك الاجتماعي، وكثافة السكان، وكبر الحجم، واللاتجانس، حاولنا قدر المستطاع أن تكون عينتا ممثلة لمجتمع البحث. كنا محظوظين جدا أن نصل إلى نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان لعام 2008 عن طريق بعض معارفنا بالمجلس البلدي، حيث سمح لنا بضبط القائمة الاسمية لجميع الأسر القاطنة بالحي المدروس 853 أسرة وكذا عناوينها، وأرقام مساكنها. وباعتبارنا لهذه القائمة بمثابة مفردة جمهور البحث " **La Base de Sondage** " وبما أن كل أفراد مجتمع الدراسة لهم نفس الحظ في تمثيل العينة، اخترنا عشوائيا ما نسبته 10 بالمائة من مجتمع البحث أي 85 أسرة، ولتحديد المفردات قمنا بقسمة حجم المجتمع على حجم العينة لنحصل على المدى رقم 10.

[1] أ.د حجيج الجنيد، محاضرات المنهجية، وهران، السنة الجامعية 2010/2009

استخدمت الدراسة أرباب الأسر كوحدة للتحليل، حيث إن أرباب الأسر من الرجال هم الأكثر إطلاعا على أحوال الأسرة والأقدر على إعطاء معلومات حول الموضوع، وخاصة في ظل الثقافة السائدة في مجتمع الدراسة (مجتمع محافظ).

وقمنا بمعالجة المعطيات الكمية المحصل عليها، باستعمال البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية وهو من أكثر البرامج الإحصائية شيوعاً، حيث يمكن استخدامه في تحليل الاستبيانات والعينات ويمكن أيضاً استدعاء وتصدير ملفات من وإلى برامج إحصائية أخرى وبسهولة.

إن أي بحث علمي مهما كانت طبيعته، محفوف بصعوبات تعيق الوصول إلى النتائج المتوخاة. واجهتنا جملة من المشاكل ونحن بصدد إعداد هذه الدراسة، نوجزها فيما يلي:

- لم تحظ الموضوعات المرتبطة بالأسرة بالاهتمام الذي تستحقه، ولعل بعض أسباب هذا التقصير راجع إلى صعوبة القيام بدراسات تتصف بالموضوعية، وربما كانت صعوبة الدراسة العلمية لموضوعات الأسرة فيما أشار إليه كثير من العلماء راجع إلى كوننا نعيش في أسر نرتبط بها، مما يصعب معه التخلص من الذاتية، ودراسة قضاياها دراسة موضوعية متحررة من الأحكام القيمية. فنحن يخيل إلينا أننا نعرف جيدا كل ما نتصل به اتصالا دقيقا، وكل ما نعيش فيه من النظم. ومن المحتمل أن نتصور أي نسق أسري آخر لا يتفق مع أسرنا لا بد أن يكون غريبا وشاذا. وعلى هذا الأساس نندفع إلى تفسير كل ما يتعلق بالأسرة بحسب ما نراه حولنا

من نظمها المعروفة لدينا، والتي يمارسها المجتمع الذي نعيش فيه، ولا يدور في فكرنا أن هناك نظما، وبنى للأسرة تختلف باختلاف الجماعات الإنسانية وعاداتها وعقائدها.

- صعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة، إذ أن كثيرا من المبحوثين بدوا بمظهر الأزواج المثاليين، والآباء الديمقراطيين، عكس سلوكاتهم الأسرية الفعلية. هذا ما تتطلب منا الحذر والموضوعية في تحليلاتنـــا.

- ألزم علينا التحليل الكمي للمعطيات أن نخضع لدورة تكوينية بخصوص البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية.

اعتمدت دراستنا هذه على مفاهيم أساسية نذكر منها:

أ- **مفهوم التغير الاجتماعي**: عندما كانت ظاهرة التغير والحركة، ظاهرة ملموسة، ودائمة ومستمرة دون توقف؛ فنجدها قد أخذت مكان الصدارة من التفكير البشري، وذلك منذ فجر الحضارات الإنسانية بصفة عامة وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من هذا الاهتمام المبكر والمستمر من قبل المفكرين، فإن مفهوم التغير قد عولج من قبل أولئك المفكرين من منظورات وتصورات مختلفة، وذلك تبعاً للاتجاهات الفكرية ولأيديولوجيات السائدة في كل مجتمع، وفي كل عصر من العصور.

والمفكرون متفقون حول النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي الذي هو: " كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن."

ب- **مفهوم الأسرة**: هي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، ليس لاصطلاح الأسرة تعريف ومعنى واضحان يتفق عليهما العلماء، لهذا تعددت تعريفات الأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية.[1]

ج- **مفهوم التحضر**: يقصد بالتحضر: *انتقال مكان الإقامة من الريف إلى المدينة والاستقرار فيها، وما يترتب عن ذلك من تغير في خصائص السكان الريفيين على مستوى عاداتهم الاجتماعية وتقاليدهم وبذلك ينطوي مفهوم التحضر على أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ترافق عملية الانتقال أو تليها بعد حين.*

فالتحضر بالمعنى السكاني (الديموغرافي) هو انتقال مكان الإقامة من الأرياف إلى المدن ولكنه بالمعنى الاجتماعي اكتساب عادات وتقاليد اجتماعية جديدة تظهر في السلوك والممارسات اليومية كاختيار الفرد لشروط السكن الذي يقيم فيه، ونماذج الألبسة التي يرتديها وحتى المهن التي يمارسها، وهو بالمعنى الثقافي يعني اكتساب الفرد مجموعة من القيم والمعايير التي يلجأ إليها في الحكم على أنماط السلوك والأشياء المحيطة به.

ويستخدم الباحثون في العلوم الاجتماعية مفهوم التحضر للدلالة على معنيين متقاربين في كثير من الأحيان، ومترابطين في الآن ذاته، فيأتي المفهوم بمعنى وصفي أحيانا، وبمعنى تحليلي أحيانا أخرى. فمن الجهة الأولى، يستخدم التعبير لمعرفة نسبة السكان الحضر قياسا إلى إجمالي

[1] سنعمد إلى ذكر أهم مفاهيم الأسرة في الفصل الثالث والذي خصصناه كمدخل نظري لدراسة الأسرة.

عدد السكان في المجتمع فيقال حينئذ نسبة التحضر، وبهذا المفهوم يدل تعبير التحضر على مجموعة السكان المقيمين في المدن أو في التجمعات السكانية التي تصنف في عداد المدن.

ومن جهة أخرى، يستخدم هذا التعبير أيضا، لوصف عملية النمو السكاني في المناطق الحضرية خلال فترة محددة من الزمن ويستخدم عندئذ تعبير معدل النمو الحضري الذي يدل على نسبة تزايد السكان الحضر خلال فترة زمنية محددة.

د- **مفهوم القيم**: - valeur - من أصلها اللاتيني ومعناه أن تكون ذا قيمة: valere، جذورها الفلسفية انتشرت لتصبح مفهوما أساسيا في العلوم الاجتماعية. قبل علم النفس وعلم الاجتماع، استخدمها الاقتصاديون للدلالة على الأشياء، فاعتبرها آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم" أنها تقاس بالعمل المبذول فيها، ومن هذا طور ماركس أيضا نظريته للقيمة، إذ كان يرى أن قيمة الأشياء تحدد بقيمة العمل المبذول فيها وفرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

مر مصطلح القيم إلى علم الاجتماع ليصبح مصطلحا ثقافيا. نجد في أعمال علماء الاجتماع الأوائل مفاهيم ومصطلحات قريبة في محتوياتها إلى مفهوم القيم، فهناك مصطلح دوركايم للعقل الجمعي، ومصطلح فيبر "الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية "، يذهب بارستر إلى الاستنتاج أنه - وآخر المطاف كل من دوركايم وفيبر يقولان نفس الشيء- أن الأفكار الثقافية وخصوصا تلك التي تحتوي مكوناً أخلاقيا لها مكانة محددة في الوجود الاجتماعي. بعد تأسيس القيم كموضوع مركزي من طرف بارستر في نهاية الثلاثينات، ساهم كثير من تلامذته رواد النظرية الوظيفية في علم الاجتماع في تطوير نظرية القيم، وأحد أبرز من

ساهم في ذلك عالم النفس الاجتماعي (**Kluckhohns**) والذي أعطى التعريف المعتمد للقيم حتى الآن وهو " القيمة هي تصور، ظاهر أم ضمني، يميز فردا أو جماعة، لما هو مرغوب فيه والذي يؤثر في الاختيار من بين ما هو متوافر من أساليب ووسائل وأهداف الفعل الاجتماعي." باحث آخر حيث يطور هذا التعريف إلى تعريف أكثر دقة ووضوح، إذ يقول: "القيم هي مفاهيم يستخدمها (أو يلجأ إليها) الناس للقيام باختيارات، لاتخاذ قرارات، لتفسير وتبرير سلوكيات، للحكم على الآخرين وعلى الذات. القيم هي أساليب لتنظيم السلوك ومبادئ تسير وترشد الفعل البشري". مجموع القيم مرتب داخل نظام يسمى بالنظام القيمي، ويحكم هذا النظام تراتبية بحيث أن ليست كل القيم لها قيمة متساوية إن جاز التعبير، ففي أعلى هرم القيم توجد القيم الأخلاقية التي هي القيم الأساسية تحدد الصح والغلط، الخير والشر، النبيل والمنحط وهي تلك التي تعيش في قلوب الناس وتتجسد في مؤسسات. وتشكل لب الوعي الداخلي للأفراد فانتهاك القيم الأخلاقية يثير الإحساس بالعار والندم والشعور بالذنب.[1]

[1] د. عزي فريد، الأجيال والقيم، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، ص ص 49، 50

تعد دراستنا الاجتماعية هذه محاولة لبحث التغيرات التي لحقت بالأسرة الجزائرية في إطارها العام، وللإحاطة بجوانب الموضوع المدروس، قمنا بتقسيم بحثنا إلى بابين رئيسيين.

ضم **الباب الأول** فصلين، في **الفصل الأول** تطرقنا إلى مدخل نظري حول التغير الاجتماعي بمحاولة حصر مفهومه، ثم تطرقنا إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع التغير الاجتماعي، ذكرنا أيضا أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية في المجتمعات، ثم خلصنا بعرض أهم النظريات والدراسات السابقة حول موضوع التغير الاجتماعي.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لعرض أهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالمجتمع الجزائري مركزين على ذكر سياسة التصنيع وظاهرة التحضر، ثم عرضنا ولو بإيجاز التحولات الكبرى التي شهدتها مدينة الغزوات نموذج البحث.

أما **الباب الثاني** فقد احتوى على ثلاثة فصول، تطرقنا في **الفصل الثالث** إلى دراسة الأسرة ، بعرض بعض مفاهيمها وتعاريفها، ودرسناها على أنها نظام اجتماعي، وبعد التطرق لذكر خصائصها، ووظائفهـــــا، عرجنا على أهم المداخل السوسيولوجية التي تناولت موضوع الأسرة بالدراسة والتحليل.

تم في **الفصل الرابع** عرض مظاهر التغير والثبات في بناء الأسرة الجزائرية بذكر محاور أساسية تمثلت في بنية وحجم الأسرة، النسق القرابي، ظاهرة الزواج والسكن، السلطة ومكانة المرأة، العلاقات الأسرية، علاقات الجوار. وبيننا طبيعة وبنية المجتمع الجزائري التقليدي، وانطلاقا

من النظام الأبوي السائد آنذاك حاولنا إبراز معالم وخصائص الأسرة الجزائرية المعاصرة وأهم التغيرات التي لحقت بها شراء المشروع التحديثي الذي عرفته البلاد.

ركزنا في **الفصل الخامس** على التغيرات الحاصلة في وظائف الأسرة الجزائرية، حيث حاولنا إجراء مقارنات بين الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية والمعاصرة، فيما يخص قضية التنشئة الاجتماعية، مع ذكر بعض التغيرات القيمية التي لحقت بالأسرة الجزائرية المعاصرة من جراء ظاهرة الحداثة والعولمة، مع تطرقنا ولو بإيجاز للتدين داخل الأسرة.

وعرضنا في خاتمة بحثنا النتائج العامة للدراسة الميدانية.

الباب الأول

المجتمع الجزائري والتغير الاجتماعي

مقدمة الباب الأول

الفصل الأول: **التغير الاجتماعي – مدخل نظري**

الفصل الثاني: **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية بالجزائر**

خاتمة الباب الأول

مقدمة الباب الأول:

التغير سُنة طبيعية، تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة. قال الفيلسوف اليوناني هيراقليطس: " إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم."

يتجلى التغير في كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية، ما حدا ببعض المفكرين وعلماء الاجتماع على القول بأنه لا توجد مجتمعات، وإنما الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية، في تغير وتفاعل دائبَين. أمّا الجمود نفسه، في أيّ ناحية من نواحي الحياة الإنسانية، فأمر لا يمكن التسليم، ولا الموافقة عليه، إذ المجتمعات الإنسانية المختلفة، منذ فجر نشأتها، تعرضت للتغير خلال فترات تاريخها. كما لا يقتصر التغير الاجتماعي على جانب واحد من جوانب الحياة، الإنسانية والاجتماعية.

إن التحولات التي عرفتها الجزائر منذ سنوات الاستقلال، كان لها آثر على مستوى المجتمع المحلي. فلا يمكن تصور حدوث تغيرات اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية في البلاد بدون حدوث نوع من التحول في البنيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي.

انطلاقا من هذا الطرح قسمنا الباب الأول إلى فصلين، نعمد في الفصل الأول إلى تقديم مدخل نظري لظاهرة التغير الاجتماعي من أجل فهم آلياته وتأثيراته على نسق المجتمعات. أما الفصل الثاني نحاول فيه دراسة وعرض أهم التحولات الكبرى التي عرفتها الجزائر اقتصادية واجتماعية وحضرية.

الفـــصل الأول

التغير الاجتماعـــي - دراسة نظرية

مـــقـــدمـــة

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من الموضوعات التي شملتها كثير من الدراسات بالبحث والدراسة والتحليل منذ نشأة المجتمعات، وذلك لكونه ظاهرة عرفها الإنسان في طريقة معيشته، وفي علاقاته الاجتماعية، وفي تغير القيم والعادات، وفي تغير الحضارات والمؤسسات منذ فجر التاريخ.

ويعتبر التغير سنة من سنن الحياة، فليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله موضوع التغير الاجتماعي كظاهرة أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية في سبيل بقائها ونموها ونهايتها إلى التوازن مع الواقع والاستقرار الاجتماعي.[1]

والتغير ظاهرة تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية والنظم والعلاقات الاجتماعية، وهذه الظاهرة من الأهمية بمكان حتى إن كثيرا من الباحثين اهتموا بدراستها، وذلك لكون التغير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيل بقائها ونموها، وبالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها، وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها، وعن طريق التغير تواجه المجتمعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة. ولا يحدث التغير الاجتماعي في كل الظواهر الاجتماعية بطريقة واحدة أو بنسبة واحدة بل إن ذلك يختلف من ظاهرة إلى أخرى.

وتكاد تجمع كثير من الدراسات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي، وقد نكون أكثر دقة إذا قلنا أن علماء

[1] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، 1972 ، ص 244

الاجتماع في دراساتهم للتغير لا يعانون من قلة النظريات بل يعانون من كثرتها وتعددها، ومن هنا نقول إن موضوع التغير الاجتماعي يعتبر ظاهرة معقدة والتعقيد لا يحيل عن الغموض بل على الطابع المركب لعناصر الظاهرة.

وتعتبر ظاهرة التغير في الوقت الماثل من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، وخاصة بعد الحربين العالميتين، فقد أخذت الجهود تتجه نحو التغيير المخطط من أجل إحداث تنمية حقيقية هادفة، وهكذا فلم يعد حدوث التغير يسير تلقائيا دون توجيه واع، وإنما يتم وفق خطة مدروسة، فهو إذا تغيير مقصود وإرادي وأصبحت المجتمعات في العصر الحاضر تستحدث المناهج والوسائل من أجل توجيه عملية التغير نحو إحداث وتحقيق التنمية بوجه عام.

سنعمد في الشطر الأول من هذا الفصل التطرق إلى مقاربة نظرية لموضوع التغير الاجتماعي انطلاقا من تحديد المفهوم، ثم عرض بعض المفاهيم ذات الصلة بمصطلح التغير الاجتماعي، وهذا مع ذكر أهم النظريات التي عالجت الموضوع، ثم معرفة آلياته وأنماطه واتجاهاته وعوامله وعوائقه، إلى غير ذلك من الجوانب التي من شأنها تعميق الفهم اللازم لهذه الظاهرة. أما الشطر الثاني سنخصصه لإبراز جملة التغيرات والتحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع الجزائري، ومدينة الغزوات ما هي إلا نموذج مصغر للتغير الاجتماعي بالجزائر.

1. مفهوم التغير الاجتماعي:

ربما تكون أصعب القضايا المفاهيمية في دراسة التغير الاجتماعي هي تعريفه، وهذه مشكلة كل العلوم الاجتماعية بوجه عام، ولهذا يختلف الباحثون في تحديد هذا المفهوم، فتعدّدت التعاريف بتعدّد المراحل لدراسة التغير، وتحديد المفاهيم المتعلقة بميدان معين يعتبر أول الطريق نحو دراسة هذا الميدان.

والمشكلة في العلوم الاجتماعية بوجه عام هي مشكلة التعريف فكثيرا ما يكون هناك عدم اتّفاق على تعريف محدّد، أو يكون التعريف مصدرا لسوء الفهم، أو تغلب عليه العمومية أو تغلب عليه الضحالة، فلا يكون شاملا إلى حدّ ما للمفهوم الذي يقصد به.

يعتبر التغير واقع حتمي، وحركة طبيعية متواصلة، لا سبيل لإيقافها أو منعها، فالكون برمّته يخضع لتغيّرات متواصلة عبر ملايين السنين، والإنسان كجزء من هذه المعمورة، بحضارته وثقافته ومعارفه يخضع لعمليّات تغيّر متواصلة، ومستمرّة وفقا لعلاقة تداخل وتفاعل وتبادل متواصلة.

فمجتمعات اليوم تعيش تغيّرات كميّة ونوعية في جميع مجالات الحياة الإنسانية (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية)، فالتغيّر الاجتماعي الحادث اليوم نتيجة للانفتاح الاقتصادي، أدّى بدوره إلى تغيّرات جوهرية في الهياكل والمؤسّسات الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية، أفرزت هذه الحركيّة العديد من الآثار في بناء ووظائف المجتمع.

لقد شكّل موضوع التغيّر الاجتماعي أو الدينامية الاجتماعية في الوقت المعاصر أهم وأصعب مسائل علم الاجتماع واتّجاهاته، وأصبح علماء الاجتماع يبحثون في تحديد عوامل التغيير والآليات التي تكشف عن قوانين الحركة والتغيير في المجتمعات. اهتم المفكرون والفلاسفة في مختلف العهود برصد التحولات التي تطرأ في مجال الحياة الاجتماعية، فكتب عن هذا فلاسفة اليونان، ومن بعدهم فلاسفة العرب المسلمين، ثم جاء دور مفكري عصر التنوير ومن أتى من بعدهم. ومثلت أعمال هؤلاء العلماء رصيداً للمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية المعاصرين. وتطور النظر لأسباب وحجم الظاهرة ونتائجها عبر الزمان، ويظهر هذا بوضوح في استخدام المفاهيم التي تعبر عن الظاهرة في محاولة لدراستها مثل التقدّم والتطوّر والنمو والتنمية والتحديث. وتجدر الإشارة إلى أن اصطلاح التغير الاجتماعي قد استخدم أول مرة وبصورة عرضية في كتابات **آدم سميث (ADAM Smith)** وعلى الأخص في كتابه المشهور **(ثروة الأمم)** الذي نشر في القرن الثامن عشر، لكن لم ينتشر ويصبح واسع التداول إلا بعد نشر عالم الاجتماع الأمريكي **وليام أوجبرن (W.Ogburn)** كتابا يحمل هذا العنوان في عام **1922**، وهو يشير فيه إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظم والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، كما رأى أن التغير ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة، ولا لزوم لربطها بصفة معينة.[1] لذلك وجد في اصطلاح التغير الاجتماعي مفهوما متحررا من التقييم، و لا يرتبط بصفات موجبة أو صفات سالبة. وقد يكون اتفق مع تعريف **أوجبرن** البعض وعارضه آخرون. ولهذا، ومنذ

[1] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، ط2، 1996، ص 47

ظهور هذا المفهوم أول مرة، والعلماء يقدمون تعاريف وتحليلات متعددة ومختلفة له. ويرجع تعدد التعاريف إلى تعدّد وجهات نظر العلماء، وتعقّد الظاهرة نفسها. من هذا المنظور نعتبر موضوع دراسة التغير الاجتماعي من الموضوعات الهامة والمجالات الأساسية، التي يسعى علماء الاجتماع لدراستها خاصة وأن اهتمامهم الأول يتركز حول دراسة مظاهر التباين والاختلاف الذي يحدث على البناءات والنظم والأفراد والجماعات الاجتماعية،كما نجد أن هناك من العلماء الذي يعرف علم الاجتماع ذاته بأنه العلم الذي يهتم بدراسة التغير داخل المجتمع.[1] إلى جانب اهتماماهم على أهمية دراسة طبيعة المجتمع الحديث، ومعرفة مظاهر التغير السريعة التي طرأت على جوانبه المختلفة، وأحدثت أنواعا متعددة من التغيرات على نوعية البناءات والمؤسسات والنظم الاجتماعية، والتي لا تزال في حالة من الديناميكية المتغيرة كما يصنفها **أجست كونت**. وجاءت عملية التغير الاجتماعي في إطار مجموعة من الأفكار والتصورات التي تؤكد على أن التغير ضرورة حتمية للمجتمعات.

تطرق **أنطوني سميث** (**Anthony Smith**) في كتابه المميز عن التغير الاجتماعي أن دراسة ظاهرة التغير سواء كانت اجتماعية أو تاريخية، تعتبر ظاهرة واسعة وكبيرة،[2] وهذا ما يجعل نوع من الغموض والتداخل حول وضع تعريف مميز للتغير الاجتماعي.

[1] محمد الدين، عمر خيري خمش، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 23

[2] سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 68

ويعرف **ديفيز (Divis)** التغير الاجتماعي على أنه " مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي، والتي تظهر على كل البناءات والنظم التي تحدث في المجتمع. "[1]

ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.

كما تعرض كل من **جيرث (Gearth)** و **ميلز (Meelz)** إلى ماهية التغير الاجتماعي ويعتبران أن التغير الاجتماعي: " هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن."[2]

ويذهب **جنزبرج (M.Ginzburg)** إلى أن التغير الاجتماعي: " هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن." [3] أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 14

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 16

[3] المرجع نفسه، ص 19

وقد عرفه **أرنولد (Arnold)** بـــ : " نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين يطرأ عليها أو يظهر عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محددة من الزمن وأن التغير هذا يخضع لعوامل موضوعية بمعنى أنه لا يحدث بطريقة عشوائية ولا إرادية ولكن وفقاً لضوابط وقواعد معينة."[1]

كما عرف **جي روشي** (Guy Rocher) التغير الاجتماعي بأنه : " كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها."[2]

كما أضاف بأن للتغير الاجتماعي صفات وذكرها كالآتي:[3]

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.
- التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء.
- يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية معينة.

كما تناول **محمد عاطف غيث** المفهوم وأشار أن " التغيير يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط

1 محمد الدقس، المرجع السابق، ص49

[2]Rocher Guy, *Introduction à la Sociologie Générale*, Tome3, Le Changement Social, Édition Hurtubise HMH, 1995, P 21

[3] Ibid, P 22

السلوك أو نتيجة لتغيير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية والاجتماعية. "[1]

ويرى أن التغيرات الاجتماعية في صور شتى:[2]

أ – التغير في القيم الاجتماعية، تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي إلى التجاري والصناعي.

ب – التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صورة التنظيم ومضمون الأدوار، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة.

ج – التغير في مراكز الأشخاص، ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت.

وعرفه **مصطفى الخشاب** بقوله: " إن التغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال وهو أكثر وضوحا في الحياة الاجتماعية لأنها في تغير دائم وتفاعل مستمر وهذا ما حدا ببعض العلماء إلى القول بأنه ليست هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعلاقات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر" [3]

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 72

[2] فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص33

[3] محمد الدقس، مرجع سابق، ص 50

و لا يسعني هنا أن أقدم جميع التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع لظاهرة التغير الاجتماعي، و لكن يمكن ان أقول أن التغير الاجتماعي بمعناه العام يشمل التغيرات البنائية، أي التغيرات في جميع أنواع العلاقات الاجتماعية و أطرافها، و التغيرات الثقافية. إذن يتضمن مفهوم التغير الاجتماعي جميع المستويات الاجتماعية و الثقافية، و بذلك يمكن القول أن التغير يكون في:

- مستوى الفكر، بظهور الأفكار أو إعادة تشكيلها، و ظهور العقائد و الإيديولوجيات.
- مستوى الفعل و السلوك و ما ينتج عن هذا من عمليات تفاعل و علاقات اجتماعية.
- مستوى المصالح، حيث يظهر في تشكيل أو إعادة توزيع الفرص و المصالح.
- مستوى التنظيم و النظم، و يظهر التغير في تأكيد أو رفض القيم و القواعد أو قيام النظم و الأنساق الأخلاقية و القانونية أو انحلالها أو تعديلها.

مما سبق يتضح أن المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي، وهو: كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن. و يمكن أن نعطي تصورا مقترحا لمفهوم التغير الاجتماعي، والذي يمكن تحديده على أنه نوع من التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي الذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك، ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة.

2. بعض المفاهيم ذات الصلة بمصطلح التغير الاجتماعي :

لا يمكن حصر كل المفاهيم هنا نظرا لتعددها، لذلك نتطرق إلى المفاهيم الشائعة والأشد قربا من مفهوم التغير الاجتماعي.

1.2 التقدم الاجتماعي:

استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، وقد عرفه "**دافيد هيوم**" أنه: "التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالا"[1]، حيث يرى علماء الاجتماع أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع، وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية[2]، أي أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل من سابقتها.

من أوجه قصور مفهوم التقدم الاجتماعي، أنه مفهوم غائي ويتصف بالتحيز القيمي. قائم على افتراض لا يمكن التحقق من صدقه وهو أن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل، حيث أننا لا نستطيع أن نحدد ما الأفضل، ولأن هذه الأمور نسبية.

ويختلف مفهوم التقدم من مجتمع إلى آخر، فقد كان يعني في القرن الثامن عشر للمجتمعات الأوربية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، ويعني في القرن التاسع عشر للولايات المتحدة الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ويعني اليوم للعالم العربي الحرية وإنهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله.

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 10

[2] علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 38

2.2 التطور الاجتماعي:

اكتسب مفهوم التطور شهرته نتيجة استخدامه الناجح في ميدان علم الحياة وما كتبه "**داروين**" عن تطور الأنواع، كما استخدمه "**سبنسر**" بنجاح حتى اقترن اسمه بهذا المفهوم، ونجده أيضا في الماركسية، حيث استخدم في المادية التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا[1]، وقد عرف على أنه ذلك التغير التدريجي للأشياء من حال إلى حال آخر، ويأخذ في ذلك فترات طويلة، ويسود الاعتقاد بأن التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يرتبط بالظواهر الكونية والعضوية، ويستند مفهوم التطور على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها مع الإشارة إلى أن أساس التطور هو التمايز والتعقيد.[2]

3.2 التحديث:

تتعدد تعريفاته باختلاف اتجاهات العلماء، حيث يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا وسيطرته على الطبيعة، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التحديث من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات، والطرق التي تظهر بها الأبنية الاجتماعية الجديدة، وكذا مساوئ التحديث كالانحراف والصراعات، أما علماء النفس فيتمثل التحديث عندهم في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى مزيد من الإنجاز، كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب، أي اكتساب الثقافة الغربية، بينما ذهب البعض الآخر إلى

[1] ابراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999، ص 335

[2] نفس المرجع السابق، ص 37

تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية ويرون أنه يشير إلى العملية التي يتحول بها المجتمع من مرحلة إلى أخرى، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل.[1]

ورغم تباين وجهات النظر لدى العلماء حول تحديد مدلول التحديث إلا أنه يمكن الإشارة إلى الاتجاهات الكبرى في نظرية التحديث والتي تكشف عن ثلاث طرق في عرض ملامح هذا المفهوم.

أ- الاتجاه الأول: ويحلل عملية التحديث ويفهمها على أنها عملية تباين وتفاضل مستمر في البناء الاجتماعي وتخصص في الوظائف يشمل كافة مجالات العلاقات الاجتماعية، وأن هذا التباين أو التفاضل ينطوي على تنسيق وتكامل في مستوياته ، وذلك عن طريق القواعد والمعايير المنظمة ذات الطابع الأخلاقي العام.

ب- الاتجاه الثاني: يحلل مفهوم التحديث بالإشارة إلى التحول الشامل للأنساق التقليدية، وهو ما حدث في المجتمعات التي أصبحت الآن متقدمة، والتحول الذي أصاب مجمل المعايير والتوجهات القيمية التي كانت مسيطرة.

ج- الاتجاه الثالث: يفهم التحديث على أنه تكامل بين العناصر التقليدية والحديثة في سياق التواصل الاجتماعي والثقافة السياسية.[2]

بالمقابل هناك فريق من علماء الغرب يتحدثون عن أربعة مفاهيم مترادفة وهي التحديث والتنمية والتغريب والتقدم على أنها عملية إحلال النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

[1] عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب- ت، ص 149

[2] علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 41

والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية.[1] ومع هذا فثمة فروق بين مفهومي التغير الاجتماعي والتحديث وذلك بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التحديث على أنه عملية مصاحبة للتغير الاجتماعي، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناءا على وجود ثنائية (تقليد- حداثة)، بينما التغير عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه وتطوره.[2]

4.2 التنمية الاجتماعية:

نذكر تعريف د. حسن سعفان: " التنمية الاجتماعية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة."[3] ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية نظراً للترابط الوثيق بينهما.

---

[1] علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 39

[2] نفس المرجع السابق، ص 42

[3] د.حسن سعفان، مقال في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر، 19- 26 مارس 1973، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، ص 225

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث والذي يعني التحول من نمط التقليدية إلى نمط التكنولوجيا. ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير، فالتحديث والتنمية يحدثان تغيراً اجتماعياً، ولكنهما ليسا بديلين لمفهوم التغير، لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة، أما التغير فهو يشتمل على مفهوم أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعاً.

إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور.

وخلاصة القول أن أي من المفهومات لم يقض على غيره، وهو ما يؤكد على نسبية ومرونة المفاهيم الاجتماعية، وبهذا فمفهوم التغير الاجتماعي يصعب حصره حصرا دقيقا نظرا لهذا التداخل بين المفاهيم السوسيولوجية، للتباين الأيديولوجي من جهة واختلاف المكان والزمان بين المجتمعات.

3. نظريـــات التغـــيـــر:

سنحاول الاقتراب من المؤلفات التي تناولت النظرية الاجتماعية من أجل دراسة المساهمات المحددة والمتكاملة التي تناولت موضوع التغير الاجتماعي والتي قدمها المفكرون الكلاسيك والمفكرون المعاصرون. وسوف يتم التعرف على إسهام هؤلاء الرواد من خلال وجهات نظرهم الثورية (الراديكالية) والبنائية الوظيفية وكذلك وجهات نظرهم الاجتماعية السيكولوجية، وسنذكر عددا محدودا من النظريات الكلاسيكية والمعاصرة الهامة والتي تناولت التغير الاجتماعي وذلك بطريقة مختصرة، حتى نبين الطبيعة المعقدة ومتعددة الأوجه للتغير الاجتماعي.

1.3 النظريات الحتمية:

نقصد بها تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا – كالاقتصاد – هو العامل الوحيد الذي يحرك كل العوامل الأخرى. ولذلك توصف هذه النظريات بأنها اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير. ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية والتي تفترض أن الأمور محددة سلفا، وأن مهمتنا كباحثين هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية.[1]

[1] أحمد زايد وعلام اعتماد، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1992، ص ص 38-39

أ- **الحتمية الجغرافية**: وهي التي تشرح طبع الحياة الاجتماعية والثقافية في ضوء اصطلاحات المناخ والتربة والحقائق الجغرافية الأخرى. هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان وبين طابعه الاجتماعي. ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد، وحاولوا من خلاله أن يفسروا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر. وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية.

ب- **الحتمية البيولوجية**: هي التي ترجع الاختلافات الثقافية بين الجماعات إلى الاختلافات الوراثية في الذكاء والقدرات والإمكانيات، ومثال ذلك القول بأن الدم العائلي يحدد طابع الإنسان. ويتفرع عن الحتمية البيولوجية، الحتمية العنصرية التي ترد الاختلافات بين الجماعات إلى اختلافهم في الأصل والسلالة، والحتمية السيكولوجية التي تشرح الحقيقة الاجتماعية في ضوء موضوعات مثل الدوافع والقدرات.[1]

وبرغم أن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات وذلك لأسباب عديدة منها:

- أنها نظريات اختزالية، متحيزة، أدت إلى الكثير من الصراعات.
- أنها نظريات غير علمية لأنها تؤكد سببا واحدا دون تمحيص علمي دقيق في بقية الأسباب.

وفي ضوء هذه الانتقادات وغيرها أصبح المجال مفتوحا نحو صياغات أفضل لنظريات في التغير الاجتماعي.

[1] حلبي علي، السيد عبد العاطي السيد و سامية جابر، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998، ص 418

2.3 النظريات التطورية:

انتشرت هذه النظريات في القرن التاسع عشر، وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة ولقد ظهرت من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها.[1]

أ- النظريات التطورية الكلاسيكية: ويمكن تقسيمها إلى النظريات الخطية وأخرى دائريـــة.

- **النظريات الخطية**: احتل مفهوم التطور موقعا مركزيا في تفسير كل أشكال النمو الإنساني في كل من العلوم الاجتماعية والبيولوجية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر.[2] وتوصف النظريات الخطية بأنها نظريات تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد.[3] ولقد كان أوجست كونت معنيا ضمن علماء آخرين مثل هنري مورغان وهربرت سبنسر بتمييز أنواع المراحل التي افترضوا أن كل المجتمعات يجب أن تمر بها.[4] وتفسر نظرية كونت التغير الاجتماعي بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان. وقد صاغها في قانون المراحل الثلاث بأنها الارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر الذي يمثله العلم الحديث وخاصة السيطرة التدريجية لنزعات الغيرية على الأنانية.[5] كانت نظرية سبنسر في التغير الاجتماعي أكثر شمولا في بعض جوانبها وكانت مبنية

---

[1] أحمد زايد وعلام اعتماد، المرجع السابق، ص 42

[2] عدلي أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1975، ص 33

[3] أحمد زايد وعلام اعتماد، المرجع السابق، ص 43

[4] عدلي أبو طاحون، المرجع السابق، ص 34

[5] ليلى علي، محمد الجوهري وعلياء شكري، التغير الاجتماعي والثقافي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 348

على بيانات امبريقية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها كونت. وقد أدرك سبنسر بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل الداخلة في إحداث التغير الاجتماعي، وكذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حدة. وقد لاحظ أنه على الرغم من أن التطور أمر حتمي لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات على الجملة، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتميا في كل مجتمع على حدة أو ممكنا فعلا.[1] ويتمسك سبنسر بأن عملية التطور الاجتماعي تتبع قوانين الطبيعة الحتمية في أنها تتجه حتميا نحو التقدم، أي نحو تطور أشكال اجتماعية مرغوب فيها وعادلة على نحو متزايد. إن مبدأ تشبيه المجتمع بالكائن العضوي هو مبدأ غير علمي لأن الطبائع بينهما مختلفة، فاجتماع الأفراد لتحقيق الحياة الاجتماعية يختلف عن اجتماع أعضاء الكائن الحي الذي يأتي في عملية فسيولوجية، أي أن قوانين علم الحياة لا تنطبق على قوانين المجتمع.

- **النظريات الدائرية**: وقد جاءت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين ولمؤرخين من أمثال ابن خلدون وشبنجلر وفيكو وغيرهم وتقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعودا وهبوطا تبدأ من نقطة معينة في دورة وتعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأت منها. إذ ترى النظرية الدائرية العامة أن الثقافة لأي مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه نحو الشيخوخة، ولتعود مرة أخرى للرقي والتقدم، وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها. ويمثل هذه النظرية العلامة ابن خلدون. كما يعتبر شبنجلر رائد النظرية الدائرية الجزئية، التي تعني بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه

[1] ليلى علي، محمد الجوهري وعلياء شكري، المرجع السابق، ص ص 348 - 349

دائري، ومنتهية إلى النقطة التي بدأت منها. أما المفكر الإيطالي فيكو يرى أن الظواهر الاجتماعية تسير على شكل دائري ولكن في إطار لولبي، بحيث لا تعود إلى النقطة نفسها التي كانت قد بدأت منها، وإنما إلى نقطة قريبة منها.

وهذه النظريات الثلاث لا ترى في عملية التغير الاجتماعي على المدى البعيد أي جديد، وهي بهذا تكون ذات نظرة تشاؤمية على عكس نظريات التقدم السابقة ذات النظرة التفاؤلية.[1]

ب- النظريات التطورية التقدمية :

رغم أن البعض يؤكدون على أن التطورية المحدثة قد تخلصت من كثير من مشكلات التطورية الكلاسيكية. فلم يعد الفكر التطوري يركز على الحتمية التاريخية، ولم يعد يركز على أحادية التطور، ولم يعد يناظر بين التطور على المستوى البيولوجي ونظيره على المستوى الاجتماعي. وبالرغم من ذلك إلا أننا لا نرى خلافا بين الفكر التطوري الكلاسيكي والفكر التطوري المحدث بل أن الفكر التطوري – قديمه وحديثه – نشأ لتحقيق نفس الهدف وهو تأكيد تفوق الحضارات الغربية وتقدمها. وإذا كانت هذه الفكرة قد ظهرت على استحياء في الفكر التطوري الكلاسيكي، بل أنها قد لاقت اعتراضا في هذا الفكر من قبل أصحاب النظريات الدائرية في التطور. ونقدم فيما يلي بعض نماذج هذا الفكر.

أ- نظرية مراحل النمو : وهي النظرية التي قدمها والت رستو في كتابه بعنوان " مراحل النمو الاقتصادي"، وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في المجتمعات جميعا يمر

[1] محمد الدقس، مرجع سابق، ص 87

بمراحل محددة، وأن الفرق بين مجتمع وآخر هو في الدرجة التي قطعها المجتمع على طريق النمو الاقتصادي. ويعني ذلك ضمنيا أن المجتمعات غير النامية الآن سوف تمر بنفس خط التطور الذي مرت به المجتمعات المتقدمة. وقد حدد رستو مراحل النمو بخمس مراحل هي: 1- المجتمع التقليدي، 2- مرحلة التهيؤ للانطلاق، 3- مرحلة الانطلاق، 4- مرحلة السعي نحو النضج، 5- مرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير. ومن الواضح أن المجتمعات الغربية قد وصلت إلى المرحلة الأخيرة، بينما تقع المجتمعات الأخرى داخل أي مرحلة أخرى أو بالقرب منها.[1]

ب- نظرية الالتقاء أو التقارب: قدم هذه النظرية كلارك كير وقد عرفت بنظرية الالتقاء وتتأسس هذه النظرية على فرضية هي أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامل. وأن هناك من الأفكار ما يقترب من هذه المرحلة، وبعضها الآخر ما يزال بعيدا عنها، ولكن الجميع سوف يكون له نفس الآمال فسوف تصل كل دولة في زمن معين إلى مرحلة التصنيع الكامل، وللتصنيع خاصية جوهرية هي أنه يجعل المجتمعات متشابهة. ولقد وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا التشابه الذي يشكل مستقبل المجتمعات غير الصناعية.[2]

3.3 النظريـــة البنـــائية الوظيفيـــة:

هناك مجموعة من المفكرين الذين يؤيدون ما يسمى بالاتجاه البنائي الوظيفي وتشير كلمة بنية أو بناء بشكل عام إلى مجموعة من العلاقات الثنائية نسبيا والنمطية للوحدات الاجتماعية. كما تشير كلمة وظيفة إلى العملية الديناميكية داخل البناء، والأبنية هي الأجزاء المختلفة من

[1] أحمد زايد وعلام اعتماد، المرجع السابق، ص 47

[2] نفس المرجع، ص 48

النظام وفي حالة المجتمع تعتبر الأبنية الرئيسية هي مؤسسات المجتمع.[1] ويشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج أو الآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي.[2]

وسوف نحاول فيما يلي أن نلقي نظرة سريعة على إحدى صور هذه النظرية.

تطورت الوظيفية في القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي. ويعد عالم الاجتماع الأمريكي **تالكوت بارسونز** أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه. ولذلك فإننا عندما نتحدث هنا عن نظرية التوازن الدينامي كأحد النظريات الوظيفية في دراسة التغير الاجتماعي، فإننا نتحدث تحديدا عن الرؤية البارسونزية للتغير الاجتماعي.[3] وعن موقف بارسونز من التغير الاجتماعي فلقد أعطى تأكيدات أكثر من اللازم على توازن واستقرار النظام الاجتماعي وأهمل مناقشته لظاهرة التغير الاجتماعي التي ربما يتعرض لها النظام.[4] ويمكن أن نميز بين نوعين من التغير الاجتماعي لدى بارسونز.

أ- **التغيرات قصيرة المدى**: وهي تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية (من داخل المجتمع كالتوترات التي تفرض اتجاها للتغير مثل تلك الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة)، أو عوامل خارجية (تظهر في أي نسق من الأنساق التي تشكل بيئة المجتمع كالتغيرات في الصفات الوراثية للسكان، وتغير أساليب استغلال الطبيعة، أو الحروب). إن هذه

[1] عدلي أبو طاحون، مرجع سابق، ص 49

[2] أحمد زايد وعلام اعتماد، المرجع السابق، ص 50

[3] نفس المرجع، ص 53

[4] عدلي أبو طاحون، مرجع سابق، ص 52

التغيرات تحدث تأثيرا على حالة التوازن التي ينتظم فيها المجتمع. إنها تكسر التوازن أو تهدده من جراء ما تخلقه من توترات في بناء العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الاجتماعي.[1]

ب- التغيرات بعيدة المدى: وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة. ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية ويقصد بالعمومية التطورية هي تحديد بنائي له القدرة على الاستمرار والبقاء، ويخلق بدوره تحديدات وتطورات أخرى. إنها تخلق ضربا من الانكسار في البناء القائم وتدفعه إلى آفاق جديدة من التغير. إن هذه العموميات التطورية هي التي خلقت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمع.[2]

بالرغم من جهود بارسونز في تطوير نظرية اجتماعية لها القدرة على تصنيف الفعل الاجتماعي وتحليل علاقات الفاعلين ووضعها في نماذج وأشكال وصور سماها الأنساق الاجتماعية أو النظم الاجتماعية ورغم ذلك توجه إليه الانتقادات التالية:

- تأكيد مظاهر التكامل التصوري في الأنساق الاجتماعية، وفي هذا إغفال لحقيقة فعلية وهي مظاهر التغير والصراع في النسق الاجتماعي.

- يرى بعض النقاد أنه يصعب التمييز فيما إذا كان بارسونز يتحدث عن ضرورة الاستقرار والتوازن في النسق وكأنها حالة ميثالية ميتافيزيقية، أم أنه يحلل العلاقة بين ظواهر وعناصر التنظيم في النسق.

[1] أحمد زايد وعلام اعتماد، المرجع السابق، ص 53

[2] نفس المرجع السابق، ص 54

– يعتقد بعض نقاد بارسونز بأن نظريته في الفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي هي نفس نظرية ماكس فيبر ولكنها عرضت بطريقة أخرى، وبالتالي فإن بارسونز لم يأت بجديد في تطوير النظرية الاجتماعية.

– وأخيرا تطرح نظرية بارسونز مشكلة كبيرة اليوم في علم اجتماع البلدان النامية إذ أن هذه الأخيرة تعيش حالة من التغير والتحول الاجتماعي، وهذا التغير يأخذ في بعض الأحيان شكل الصراع الحاد، وفي بعض الأحيان الأخرى شكل الصراع الخفي، إلا أن المهم أن هذا الصراع بمختلف درجاته من المحتمل ومن المنتظر أن يؤدي إلى اقتلاع المجتمعات النامية من جذورها أصولها التاريخية والثقافية ويضعها في قوالب اجتماعية جديدة لا تعرف هويتها وشكلها البنائي حتى الآن.[1]

4.3 النظريات السيكولوجية – الاجتماعية:

وتركز هذه النظريات على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغيير أنماط الحياة ومسارها. وتتأسس هذه النظرية على فرضية أن التغير الذي يصيب المجتمع يحدث أساسا في الأفراد. فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون. وبهذا فإن هناك مكانا للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي،[2] ولقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر وتطور فيما بعد في صياغات حديثة.

[1] علي الحوات، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، شركة الجا، الطبعة الأولى، فاليتا– مالطا، 1998، ص ص 141 – 142

[2] أحمد زايد وعلام اعتماد، المرجع السابق، ص 61

أ- الدور التغييري للأفكار: ماكس فيبر:

ظهرت أهمية الأفكار في إحداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستينية وروح الرأسمالية. لقد افترض فيبر في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أوربا الغربية في القرن السادس عشر والتي ترتبت على انتشار النزعة البروتستينية. لقد أدت هذه النزعة إلى خلق روح الرأسمالية لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس التي تنهض عليه الحياة الاجتماعية. إن هذه النزعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل المريح. ولقد وجدت أفكار فيبر هذه صدى لدى بعض المفكرين من أمثال ماكليلاند وهاجن اللذان ركزا على دور العوامل السيكولوجية في التغيير.[1]

ب- نظرية الشخصية المجددة: ايفرت هاجن:

تهتم نظرية هاجن مثلها مثل نظرية فيبر ببدايات التطور الاقتصادي ويؤكد هاجن على أن التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة لم يحدث دون تغير في سمات الشخصية، ومن وجهة نظره تتميز المجتمعات التقليدية بمكانات اجتماعية ثابتة (مثل المزارعين والصفوة) والشخصيات في مثل تلك المجموعات الاجتماعية هي شخصيات استبدادية غير خلاقة وغير مبدعة والمكانة التي يشغلها الأفراد تتم على أسس غير موضوعية وبالتالي لا يمكن أن يكون موضوعا للتحليل والتحكم. أما المجتمعات الحديثة فهي نتاج لما يسميه هاجن

[1] أحمد زايد وعلام اعتماد، المرجع السابق، ص 62

الشخصية الإبتكارية وتتميز هذه الشخصية بمزايا مثل الإبداعية، حب الاستطلاع، الانفتاح، والشخص صاحب هذا الطراز من الشخصية يتطلع بثبات إلى حلول جديدة كما أنه بشكل عام لا يأخذ التقنيات المقبولة كأمر مسلم به. ولقد طرح هاجن السؤال المحوري الذي تدور حوله نظريته كيف يمكن للمجتمعات التقليدية الثابتة والتي تسيطر عليها شخصيات استبدادية أن تتحول إلى مجتمعات حديثة تتميز بوجود شخصيات ابتكارية ؟ وكانت إجابة هاجن هي أن التغير يحدث إذن عندما يتصور أعضاء مجموعة اجتماعية معينة أن أهدافهم وقيمهم لا تنال الاحترام من قبل المجموعات الأخرى في المجتمع الذي يحترمونه ويقدرون تقييماته. والعبارة التي استخدمها هاجن للتعبير عن ذلك هي تراجع مكانة الاحترام.[1]

ج- نظرية المجتمع المنجز: ديفيد ماكليلاند:

اهتم بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي، ومال ميلا سيكولوجيا في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية. وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز. وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعارا يقول: " استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة ". ويفترض أن الحاجة إلى الإنجاز تعد المحرك الأساسي لعملية التغير الاجتماعي. ولقد انتقدت نظريته لإسرافها في إبراز العوامل النفسية ونظرتها إلى الدافعية للإنجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي الأمر الذي جعله يعدل من نظريته، مؤكدا على أن الأفراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافية تقليدية يمكن أن يحققوا انجازات اقتصادية وغير اقتصادية.

[1] عدلي أبو طاحون، المرجع السابق، 65

4. عوامل التغير الاجتماعي:

يتطلب التغير الاجتماعي عدة عوامل أساسية تساعد على حدوث عملية التغيير، وتختلف تلك العوامل باختلاف الظروف والمجتمعات. ولقد تحدث كثير من علماء الاجتماع عن عوامل التغير الاجتماعي وعددوا الكثير منها وقسمها بعضهم إلى عوامل داخلية تنبع من داخل المجتمع وعوامل خارجية نابعة من تأثيرات أخرى ومن ظروف خارجة عن المجتمع. نذكر من هذه العوامل[1]:

1.4 البيئة: يعتبر مفهوم البيئة مفهوما واسعا متعدد الجوانب فهناك البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والبيئة الأسرية، فاستغلال الإنسان لبيئته الطبيعية واستغلاله لقدراته وطاقاته في تسخير تلك البيئة وتوجيهها نسبيا لصالح التغيير يترتب عليه تغير في البيئة يتبعه تغير في الطرق التي تتبع في التكيف معها والملاءمة بينها وبين أساليب الحياة للأفراد والجماعات وتغير في أنماط معيشتهم وعلاقاتهم.

2.4 السكان: تعتبر القوى البشرية العنصر الأساسي الفعال وراء كل تغيير وهي المحركة له والمدعمة لجوانبه المختلفة ويتعلق بذلك توزيع السكان ومعدلات زيادتهم وتقاليدهم ومعاييرهم وقيمهم.

3.4 العلم والتقدم التقني: للعلم واستخداماته التطبيقية علاقة مباشرة بعملية التغير الاجتماعي فالاختراعات تعد من أهم عوامل التغير فالمجتمعات الإنسانية تتغير إذا ما ظهرت اكتشافات أو

[1] محمد عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، تقديم السيد محمد خيري، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 42

حدثت مخترعات، ويعتبر العامل التقني أحد العوامل التي تستحث التغيير في الجانب المادي من ثقافة المجتمع إذ بتغير المخترعات والآلات ونمط استعمالها تتغير مظاهر المجتمع من عادات وتقاليد مما قد يكون له أثره على العلاقات الاجتماعية. والتغيرات المادية تتبعها تغيرات اجتماعية كبيرة فعناصر الثقافة نوعان، عناصر مادية وعناصر غير مادية والتغير يحدث في كليهما ولكنه كثيرا ما يحدث في العناصر المادية أولا ويكون على العناصر غير المادية أن تتكيف تبعا لذلك إلى جانب أن التغير في العناصر المادية يتبعه تغيير في شكل الحياة وتعقيد الحياة الاجتماعية وظهور طبقات جديدة وخدمات وقد يؤدي إلى تغير كثير من القيم والعلاقات بظهور قيم جديدة.

4.4 الاتصال الثقافي: تعتبر سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات، نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال الفكرية المختلفة، من العوامل التي تؤثر على سرعة التغير الاجتماعي لأثرها الواضح في نقل الأفكار واحتكاك الثقافات وتبادل الأفكار بين الأفراد[1]. فالاحتكاك والاتصال يترتب عليه تغير في أساليب الحياة وتغير في الاتجاهات وتنمية لبعض العادات وتغير فيما يرمي إليه الإنسان من أهداف وارتفاع في مستوى طموحات الأفراد، وتغير في طريقة التفكير مما لا يمكن أن يغفل أثره وخاصة في المجتمعات الحديثة التي تتميز بالتقدم السريع في وسائل الاتصال.

5.4 العامل السياسي: يلعب العامل السياسي دورا هاما في التغير الاجتماعي لأن العملية هنا تتعلق بالسلطة السياسية العليا ومالها من تأثير وذلك عن طريق التخطيط المباشر لإحداث التغيير

[1] د.سناء الخولي، التغير الاجتماعي و التحديث ، دار المعارف الجامعية ، 2003، ص 67

المطلوب، ويتعلق الأمر كذلك بما تملكه السلطة السياسية من موارد مادية وبشرية وما تملكه من معلومات تؤهلها للسيطرة على عملية التغيير ودفعها.

6.4 العامل الإيديولوجي: ويقصد به التغيرات التي تحدث في اديولوجية الجماعة معتقداتها مذهبها الفكري فلسفتها وأخلاقياتها وقيمها فكل جديد في هذا الجانب يتحدى واقع الجماعة وكل تغيير في الأصول الفكرية والمذهبية يؤدي إلى تغيير بعيد الأثر في النظم والأوضاع، وتمثل والاديولوجية الجانب الفكري والعقائدي للثقافة وهي من المصطلحات الجديدة المستحدثة و الاديولوجية نفسها لا تخلق الحركات لاجتماعية ولكنها تؤدي وظيفة الإثارة وتساندها وتبعث الفوضى في النظام القائم لتخلخل البقاء الاجتماعي وتجعل الأفراد غير واثقين وغير قابلين للأحداث التي تجري حولهم فيعملون على تغييرها.[1]

7.4 العامل الديني: للدين أثر كبير في توجيه الإنسان وتهيئة طاقاته لمواجهة تغيرات الحياة والتقدم نحو المثل العليا والكمال الخلقي وبما يزود به الأفراد من معتقدات يكون لها أكبر الأثر في تغيير أفكارهم ومفاهيمهم وحثهم على التغيير وبما يقدمه من نظام تربوي يغير الأفراد فتتغير بهم المجتمعات، ومن هنا تبرز أهمية الجانب العقائدي كباعث أساسي في عملية التغيير. وليس هناك عامل واحد فقط من الممكن أن يكون باعثا للتغيير، إلا أن الدين بنظرته الشاملة التي يتناول بها الإنسان والمجتمع من الممكن أن يتضمن كل العوامل الأخرى التي تحدث التغيير.

[1] د.سناء الخولي، المرجع السابق، ص 85

خـــاتمـــة :

كان غرضنا من هذا الفصل إعطاء مدخل نظري و تقييم التغير الاجتماعي ضمن سياق الحداثة والتطورات النظرية الحديثة باستخدام أفكار أشهر العلماء السوسيولوجيين الذين تناولوا هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، حيث أنه من الممكن تقييم التطورات الجارية من خلال تفسير المفاهيم الأساسية التي انطوى عليه هذا المفهوم. إن نتيجة الإيديولوجية الرأسمالية وعملية التفوق في السياق الحديث لها آثار كبيرة على التغيير الاجتماعي في العالم، ولذلك فإن التغيير الاجتماعي والتنمية لم تعد محصورة داخل المناطق الجغرافية، وبالتالي فإن العولمة أكدت من أن التغيير الاجتماعي غالبا ما يكون من خلال النشاط العالمي مع النتائج العالمية.

الفـــصل الثـــاني

التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، والحضرية بالجزائر

مقدمـــة :

شهد المجتمع الجزائري منذ أوائل القرن التاسع عشر، تغيرات اجتماعية كبرى بفعل تدخل الاستعمار الاستيطاني، ثم بفعل تنفيذ المخططات التنموية التي أشرفت عليها الدولة الوطنية، وتعتبر تلك التغيرات بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط وأسلوب حياته، إلى مجتمع آخر يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تمثل تهديدا وتحديا لخصائص المجتمع التقليدي.

إن جل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، لم تكن عفوية ولا ذاتية، بل كانت نابعة أساسا عن احتكاك ثقافي، كما أنها كانت عنيفة وتمت في ظرف زمني وجيز، ومن هنا تنبع ضرورة دراسة تغيرات الأنساق داخل المجتمع. من هذا المنظور نعتبر موضوع دراسة التغير الاجتماعي من الموضوعات الهامة والمجالات الأساسية التي يسعى علماء الاجتماع لدراستها خاصة وأن اهتمامهم الأول يتركز حول دراسة مظاهر التباين والاختلاف الذي يحدث على البناءات والنظم والأفراد والجماعات الاجتماعية، إلى جانب اهتماماتهم على أهمية دراسة طبيعة المجتمع الحديث ومعرفة مظاهر التغير السريعة التي طرأت على جوانبه المختلفة وأحدثت أنواع متعددة من التغيرات على نوعية البناءات والمؤسسات والنظم الاجتماعية والتي لا تزال في حالة من الديناميكية المتغيرة. وجاءت عملية التغير الاجتماعي في إطار مجموعة من الأفكار والتصورات المتموضعة على محك التاريخ التي تؤكد على أن هذا التغير ضرورة حتمية لا بد من وقوعها في ظل تعدد الأعراف والتقاليد في مثل المجتمع الجزائري الذي هو محل دراستنا هذه.

1. التحولات الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال:

تظهر التحليلات ذات الطابع السوسيولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري، أن الديناميكية الواضحة فيه قد بدأت مع الحصول على الاستقلال السياسي و تطبيق المخططات الإنمائية المختلفة، و التي آلت إلى هيكلة البنية الاجتماعية. و لذا يمكن لمتتبع حركية المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، على امتداد أكثر من أربعة عقود من الزمن أن يلاحظ الانتقال النوعي المتمثل في عملية التحول التنموي المرتبط بالأبعاد المختلفة لحياة المجتمع، الاقتصادية منها و السياسية و الاجتماعية و الثقافية.

تسود المجتمعات السائرة في النمو و من بينها الجزائر، رابطة نفسية مشتركة تتمثل في تطلعها للتجديد و محاولة بلوغ التقدم، أي الرغبة الملحة في تحقيق أكبر قدر من التنمية في كل المجالات، ذلك تعويضا لها عما تعرضت له من تخلف تمثل في تشويه البنية الاقتصادية، و اختلال العناصر الثقافية طوال مدة من الزمن كانت قد عاشتها تحت السيطرة الاستعمارية. لقد كانت الجزائر من بين الدول المستقلة حديثا التي واجهت مشكلة الاختيار الإيديولوجي لبناء مجتمع متوازن[1]، ذلك أن الاقتصاد هو نشاط مرتبط بالسياسة المنتهجة من قبل الدولة توجيها أو تنظيما أو تطبيقا، و عليه تكمن السياسة الاقتصادية كإستراتيجية، و التنمية كعملية إجرائية. و قد كان لاستعادة الجزائر سيادتها السياسية أن توفر الشرط الأساسي لضمان المجتمع حرية القرار السياسي، إلا أن هذا الشرط وحده غير كافٍ لوضع أرضية إنمائية تنطلق منها لتطبيق سياسة

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، لمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 73

شاملة في مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و التربوية، و بالتالي فإنه من الصعب الحكم على أن الاستقلال السياسي قد حول المجتمع الجزائري مباشرة إلى حالة تنمية، ذلك أن الإرادة السياسية ينبغي أن تقترن بالإرادة الاقتصادية[1]، و ضمن هذا السياق تبنت الجزائر الاختيار الاشتراكي كأسلوب لبناء المجتمع الجزائري في المجالات المتعددة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. و لم يكن هذا الاختيار وليد الصدفة، بل للقضاء على التبعية للمعسكر الرأسمالي[2] الذي كان السبب في استعمار وتخلف المجتمعات النامية.

وضمن هذا المنظور، لجأت الجزائر بعد الاستقلال إلى محاولة تطبيق سياسة تنموية شاملة ارتكزت أساسا على التصنيع[3]، و ذلك نتيجة لظروف و بواعث اقتصادية و اجتماعية أحدثها التطور العام، و عليه فقد اجتاز مجتمعنا المعاصر خلال أكثر من ثلاثة عقود، تحولات تظهر للعيان في الكثير من المجالات، و أن هذه التحولات التي تحدث في المجتمع إنما تفصح عن نفسها في أفكار الأفراد و قيمهم من خلال الممارسات و السلوكات المختلفة، و ذلك على اعتبار أن أي تغير يطرأ على أي نسق من أنساق المجتمع، لابد أن يمس بشكل أو بآخر بقية الأنساق الأخرى المشكلة لبناء المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث تحول ملحوظ في مكونات البناء الاجتماعي. ومهما يكن من أمر فان ما يميز أساسا المجتمع الجزائري المعاصر، هو بالتأكيد إشكالية التحول التي نجدها على مستوى كافة نظمه، سواء أخذنا كل نظام على حدة أم في

[1] أبو كريشة، عبد الرحيم تمام، دراسات في علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 ، ص 25

[2] ناصر يوسف، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 23، العدد 1، 1995، ص199

[3] محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص87

مجملها، ولهذا فإن التجربة التنموية في الجزائر في المجال الاقتصادي و الاجتماعي هي بدون شك تبرز بوضوح هذه الإشكالية.

استنادا إلى ذلك، فان المجتمع الجزائري قد تميز بفترتين متباينتين من حيث التوجه السياسي و الاقتصادي، و ما ترتب عنه من تحولات مختلفة.

الفترة الأولى، وهي تمثل العشرينية الأولى من بداية الاستقلال السياسي، إذ عرفت الجزائر توجها ذا أبعاد اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ارتبطت فلسفته بالنظام الاشتراكي. وهذا النظام أفرز أنماطا سلوكية معينة، محددة بقيم كان لها تأثير كبير في توجيه سلوك الفرد الجزائري في الحالات المختلفة، السياسية منها و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

أما الفترة الثانية، فهي التي تمتد من الثمانينات حتى الوقت الحالي، و تتسم بتحول سياسي و اقتصادي مغاير، يتمثل في انتهاج أسلوب الإصلاحات و المرور إلى نظام اقتصاد السوق.[1]

وضمن هذا السياق الزمني، يمكن الوقوف اقتصاديا عند ثلاث مراحل مر بها المسار التنموي في الجزائر.

لقد كان ميراث الجزائر بعد الاستقلال يتميز بالتشوه الاقتصادي و التخلف الاجتماعي و الاختلال الثقافي، و ذلك بالرغم من الإمكانات المادية التي تركها المعمرون، و المتمثلة في بعض المنشآت النفطية و استخراج المعادن، و جملة من الورشات الصغيرة الخاصة بالصناعات الخفيفة غير أن ما يمكن ملاحظته على هذه المنشآت أنها غير كافية لسد حاجات الوطن، فضلا

[1] اسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجيا التنمية، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص56

عن كونها متمركزة في مناطق جغرافية محددة، الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن الجهوي. و كل ذلك جاء نتيجة لأن الاستعمار الذي خضعت له الجزائر يتميز بطبيعة استعمارية استيطانية، مما جعل من البنيان الاقتصادي القليل الذي أقامه الفرنسيون يتجسد في خدمة الاحتكارات الأجنبية، و يتمركز في يد أقلية من المعمرين التي قامت باستغلال الثروات الطبيعية لصالحها، فضلا عن استحواذها على الأراضي الخصبة.

لقد ترتبت عن هذه المخلفات اصطدام التجربة التنموية في الجزائر في بدايتها بعدة عوائق من بينها ضعف البنية التحتية، و نقص الكفاءات أو انعدامها في بعض المجالات نتيجة لعودة المعمرين إلى بلدانهم. فالنقص في الكفاءة العلمية و الإنتاجية و الوصول باقتصاد المرحلة إلى ما هو أفضل أدى بصانعي القرارات الاقتصادية آنذاك إلى البحث عن تنظيمات اقتصادية معادية للرأسمالية. تعد هذه المرحلة التاريخية في المسار التنموي مرحلة ركود على الصعيد الاقتصادي رغم القرارات السياسية المتمثلة في تأميم رأس المال الأجنبي في ثلاثة نشاطات كبرى: أراضي المعمرين سنة 1963 ، المناجم سنة 1966 ،المصارف (1966 – 1967)، بالإضافة إلى مجموعة غير متلاحمة من المؤسسات كالأملاك الشاغرة و بعض قطاعات الصناعة التحويلية فضلا عن احتلال العمال للمزارع و الممتلكات التي تركها المعمرون بصورة مفاجئة و جماعية، كمبادرة قاعدية جماهيرية تلتها محاولة الدولة تقنينها في إطار ما يسمى بالتسيير الذاتي.[1] كان القطاع الزراعي يمثل أولويات اهتمام القائمين على الاقتصاد الجزائري من حيث العمل على تطويره، و ذلك

[1] محمد السويدي، التسيير الذاتي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص142

بالاعتماد على أساليب تنظيمية، و إجراءات اقتصادية مكنت من سد بعض الفجوات و الاختلالات جراء الفراغ الإداري و التنظيمي اللذين أحدثهما هروب الكفاءات الفرنسية بعد الاستقلال السياسي مباشرة.

تعد هذه المرحلة انطلاقة جديدة، متميزة في تاريخ المسار التنموي في الجزائر، تجسدت في ارتباط القرار السياسي بالمسعى الاقتصادي، إذ تمكنت الجزائر من إعادة النظر في الملكية و الوسائل الإنتاجية، و تبني أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه عملية التنمية و تنظيمها، فكان ذلك بمثابة نقطة التحول حيث دخلت الجزائر تجربة صياغة إستراتيجية شاملة لبلوغ التقدم الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي، تقوم هذه الإستراتيجية على إزالة الاختلال و التشوه فيما خلفه الاستعمار في البنية الاقتصادية، و بالتالي محاولة تنفيذ خطة تتميز بالانتقال النوعي إلى اقتصاد قوي، قادر على تخطي مظاهر التخلف اعتمادا على التخطيط في ضبط الوسائل و تحديد الغايات.[1] ولقد ساعد في تنفيذ هذا المسعى تلك الإجراءات المرتبطة بمبدأ التأميم و إعادة الثروات الوطنية. من هذا المنطلق أصبح تدخل الدولة و الاستناد إلى أسلوب التخطيط شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة، و التحكم في مسارها.

لقد أكدت إستراتيجية التنمية الجزائرية منذ البداية على مبدأ التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية، بمراعاة الترابط الوظيفي بين الصناعة و الزراعة. إذ استهدفت إحداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية في البلاد، لتنتقل من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد

[1] اسماعيل قيرة، علي غربي، مرجع سابق، ص102

عصري، تتداخل و تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة لتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة منسجمة، و ذلك بتوسيع المناهج الصناعية إلى جميع القطاعات الإنتاجية. و بهذا الصدد أعلن المخطط أنه عند نهاية العقد يجب أن يكون بمقدور الصناعة الوفاء بحاجتها و حاجة الزراعة من وسائل الإنتاج، و أن تقضي على البطالة و تساهم في تحسين الظروف الحياتية للسكان.

ونخلص في الأخير بالقول، أن الجزائر قد ورثت كباقي الدول التي عانت من ويلات الاستعمار الاستيطاني اقتصادا منهارا جراء النهب المستمر للثروات. و عليه فقد تم اختيار عشية الاستقلال الوطني النموذج الذي ساد خلال الستينيات و يتعلق الأمر بالخط الاشتراكي، و من ثم فقد مرت التجربة الجزائرية في ميدان التنمية بتحولات ناتجة عن عوامل داخلية، و أخرى خارجية انتهجت من خلالها الدولة عدة إصلاحات متعاقبة، بداية بالتسيير الذاتي للمؤسسات و انتهاء بالإصلاحات الهيكلية، و كل ذلك ضمن إيديولوجيتين متعاقبتين بدءًا بالاشتراكية كنظام اقتصادي و اجتماعي، و انتهاء بتحول في سياسة الدولة و الدخول في اقتصاد السوق.

2. التحولات الاجتماعية والثقافية :

كان المجتمع الجزائري يستند على وضعية تقليدية متميزة، بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على رابطة الدم والعرف، تحدد هويتها عوامل مثل الدين واللغة في عزلة عن التفاعل والمحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع، ذلك أن المجتمع العصري يقوم

على التنوع والتعدد المستند على خاصيات مهنية، مهارية، عقائدية مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البناء الاقتصادي. بالإضافة إلى ثراء وتنوع في القيم والمعايير.

عرف المجتمع الجزائري ومنذ الاستقلال تغيرات في بنياته الاجتماعية، وذلك كنتيجة حتمية لسلسلة التغيرات الاقتصادية القائمة آنذاك، إذ في نظرنا لا يمكن فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب الاجتماعي لأنهما وجهين لمجتمع واحد، فاعتماد الدولة بعد الاستقلال مباشرة على سياسة اشتراكية قائمة على التنمية المركزية بتطبيق سياسة التصنيع، وتعليم جماهيري، وصحة مجانية، وثورة زراعية وعمل للجميع وسكن للجميع، استطاعت إلى حد ما أن تخلق مبدأ المساواة لذلك شهدنا تحسنا على المستوى المعيشي وانتشار الرخاء الاقتصادي.

بعد توجه الدولة نحو سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في الليبرالية، عرف المجتمع الجزائري تغيرات جديدة، حيث أصبح يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة الفرنسية والذي يرفع شعارات العصرنة والديمقراطية، إذ تميزت هذه الفترة بالانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي، فقد كانت عشرية الثمانينات حتى نهاية التسعينيات فترة تحول وقطيعة على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث عرفت تراجع اقتصادي وكذلك تراجع على المستوى السياسي والثقافي وحتى الأمني، فمن الفوضى في الدين إلى فوضى الأخلاق إلى فوضى الاقتصاد[1]، وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 والتي حتمت على الدولة الجزائرية جدولة وهيكلة جميع حساباتها، بدأنا نلمس معالم دولة تسعى جاهدة إلى السعي قدما نحو تطبيق سياسة

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية بالجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص133

اقتصاد حر، وذلك بفتح مجال الاستثمارات المحلية والخارجية، إذ وباستثناء العشرية السوداء، ارتفعت نسب الاستثمارات الخارجية ببلادنا مما جعل المجتمع الجزائري يبحث لنفسه الحداثة والعصرنة فكرا وسلوكا.

ارتأينا تقديم بعض المؤشرات للتحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري والتي رأيناها تخدم موضوع بحثنا، وسنأخذ عينة منها للتحليل مثل النزوح الريفي، وتغير البناء الاجتماعي.ومكانة المرأة.

1.2 ظاهرة الهجرة الريفية:

تعود ظاهرة النزوح الريفي باتجاه المدن إلى فترة ما قبل الاستقلال، نظرا لعدة عوامل منها ظروف الحرب التحريرية، وسياسية الإفقار التي مارسها المستعمر باستيلائه على الأراضي الزراعية...الخ، لكن الظاهرة زادت حدتها خلال سنوات الاستقلال، وبالذات منذ بداية مخططات التنمية الوطنية (1969-1977)، فالتصنيع في الجزائر يعتبر حدثاً تاريخياً واجتماعياً مادام أنه عمل على خلق نوع من الحراك الاجتماعي بنوعيه الأفقي والعمودي، فأسرع من وتيرة هجرة الأفراد من الأرياف إلى المدن الصناعية.[1] وقد أدت عمليات النزوح المتتالية إلى اقتلاع مئات الآلاف من سكان القرى والمداشر ليكتظوا في المدن الكبرى والمناطق الصناعية بحثا عن العمل وعن ظروف حياة أفضل.[2]

[1] د. مراد مولاي الحاج، " العمال الصناعيون في الجزائر – ممارسات وتمثلات –" أطروحة دكتوراه دولة، جامعة وهران، ص39

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص103

غيرت هذه العملية موازين القوى بين الريف والمدينة، حيث كان سكان المدن في سنة 1954 في حدود 25 %، ليصبحوا في 1987 يمثلون 50% من مجموع السكان.[1] ففي فترة قصيرة نسبيا جرى احتلال للمدن الجزائرية من قبل سكان ذوي تقاليد، معايير وقيم ريفية. و لم تستطع المدن استيعاب هؤلاء النازحين في فضائها العمراني، فظهرت أحياء، بل مدن بأكملها مبنية من القصدير وتفتقد الحد الأدنى من شروط الحياة الحضرية، كما لم يكن بالإمكان إدماج الأعداد المتزايدة من النازحين في المنظومة القيمية للمدينة، بل حدث العكس تماما، إذ فرض النازحون معاييرهم وقيمهم الريفية على المجتمع المديني مما يعني في نهاية الأمر ترييف المدن الجزائرية[2] التي أمست عبارة عن قرى ومداشر كبيرة، سواء في طبيعتها المرفولوجية، أو في بنيتها وممارساتها الاجتماعية، حيث يعيد النازحون تشكيل جماعات تضامنية قائمة على أسس الدم، والقرابة، والجهوية...كما يبدو ذلك في علاقات الناس فيما بينهم، وفي علاقاتهم بالمحيط الطبيعي. (مثل تدهور أو غياب الحس المدني، عدم التمييز بين الفضاء العمومي والخاص...الخ)

إن أثر السياسة الصناعية في الجزائر عمل على التغيير في التركيبة الاجتماعية والتأثير على خصوصية المجتمع الذي كان يعتبر، نظراً لطبيعة الاستعمار، أكثر مجتمعات المغرب العربي ريفياً ليصبح بعد ذلك أكبر هذه المجتمعات من حيث نسبة السكان القاطنين في المناطق الحضرية. لقد حدثت عمليات النزوح في فترة تميزت أيضا بإعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال سياسة تنموية طموحة أدت إلى إطلاق سيرورة تغير عميق في البناء الاجتماعي.

[1] الجدول اللاحق في ص 68 يوضح لنا إحصائيات القطاع الريفي والحضري بالجزائر منذ سنة 1886 إلى غاية 1998

[2] د. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص84

والجدول الآتي يبين نمو السكان بالنسبة للمجتمعين الريفي والحضري منذ سنة

1886 إلى 1998

السنوات	مجموع السكان	سكان الريف	%	سكان الحضر	%
1886	3752037	3228606	86.1	523431	13.9
1906	4720947	3937884	83.4	783090	16.6
1926	5444361	4344218	79.9	1100143	20.1
1931	5902019	4654288	78.9	1247731	21.1
1936	6509638	5078125	78	1431513	22
1948	7787091	5948939	76.4	1838152	23.6
1954	8614704	6456766	75	2157938	25
1966	12022000	8243518	68.6	3778482	31.4
1977	16948000	10261215	60	6686785	40
1987	23038942	11594693	50.3	11444249	49.7
1998	29100863	12133916	41.7	16966937	58.3

المصدر : عن الديوان الوطني للإحصائيات والسكان.

2.2 تغير البناء الاجتماعي:

نستطيع التعرف على التغير الحادث في البناء الاجتماعي من خلال النظر إلى المؤشرات التي تعبر عن التوسع أو الانكماش في حجم فئات وشرائح اجتماعية معينة في المجتمع. من ذلك التوسع الهائل في العمل الأجير حيث زادت القوى العاملة بنسبة 255.3 % خلال الفترة (1979-1985).[1] أما إذا نظرنا إلى مختلف الفئات المكونة لهذه الشريحة فنجد أن عدد العمال ارتفع بنسبة 625.2 %خلال نفس الفترة. بينما زادت نسبة الإطارات العليا خلال الفترة (1962- 1980) بحوالي 17% ، والإطارات المتوسطة بنسبة 14.8 % ، وأصحاب العمل خارج قطاع الفلاحة بنسبة 13 % ، في مقابل ذلك تقلصت اليد العاملة الفلاحية بفعل النزوح الريفي المستمر بنسبة 12.1 % خلال الفترة (1977- 1987)[2]

تشير هذه التغيرات في البناء الاجتماعي إلى ظاهرة سوسيولوجية مهمة، هي ظاهرة الحراك الاجتماعي في شكليه الأفقي والعمودي. ولعل أهم ما تبرزه هذه المعطيات هو الطابع غير العادي للحراك بالنظر إلى سرعة وكثافة التغيرات التي تعرض لها البناء الاجتماعي. وتتضمن عمليات الحراك في مثل هذه الحالات قدرا كبيرا من التعسف في الارتقاء أو السقوط الاجتماعيين، مما ينتج عنه اختلالات في نسيج العلاقات الاجتماعية، وفي درجة تماسك بنية المجتمع، والمنظومات القيمية والمعيارية. وكانت إحدى النتائج التي رافقت تلك التحولات تفاوت اجتماعي لم تفتأ حدته في التزايد، ونطاقه في الاتساع مع مرور السنين. بالرغم من غياب

[1] عنصر العياشي، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 2، ص ص83- 109

[2] الديوان الوطني للإحصائيات 1990

معطيات تساعد على إبراز مستوى التفاوت الاجتماعي الناتج عن سيادة نمط محدد في توزيع الثروة بين شتى الشرائح والفئات الاجتماعية، فإن بعض المؤشرات الخارجية للثراء والفقر قابلة للملاحظة المباشرة (المباني الفخمة إلى جانب انتشار الأحياء الفقيرة، وكذلك السيارات الفاخرة من آخر طراز، في مواجهة حافلات النقل العمومي المكتظة بركابها...الخ)

3.2 مكانة جديدة للمرأة داخل المجتمع الجزائري :

بفعل مشاركة المرأة إبان الثورة التحريرية في الكفاح، تغيرت نظرة المجتمع لدورها ومكانتها. إذ أدى الوعي بأهمية دورها الوطني، إلى تحولها إلى عنصر فاعل يؤدي دورا اجتماعيا هاما. فمع فجر الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، خرجت البنت كما الولد إلى التعليم، ومع مرور السنوات تزايد عددها إلى الحد الذي حققت فيه تعادلا وأحيانا تفوقا على الذكور، علما أن نسبة الفئات المتمدرسة قبل 1954 كانت ضعيفة، وتقتصر في كثير من الأحيان على المراحل الدراسية الأولى. وبدأت ثمار التمدرس تظهر جلية من خلال دخول المرأة إلى سوق العمل، بعد أن كانت نسبتها إبان الاستعمار لا تتجاوز 1 % و رغم بعض الذهنيات التي رفضت هذا التوجه وبعض العراقيل التي واجهتها المرأة في حياتها العملية، إلا أنه بمرور السنوات تدرجت المرأة في المسؤوليات وتوجهت إلى ممارسة العمل في مختلف القطاعات. وبتوسع النشاطات التي تمارسها، تعددت أدوار المرأة في الأسرة والمجتمع وأصبحت النساء أكثر تواجدا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. عملت الجزائر منذ الاستقلال على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني حيث عرف العمل النسائي في السنوات الأخيرة تطورا هاما حيث شهد العمل

النسائي منحنى تصاعديا، إذ ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال، فانتقلت من 109.000 إلى 1.41 مليون امرأة ما بين إحصائي 1966 و 1998 ، وتضاعفت بالتالي 12 مرة خلال 22 سنة أي بمعدل متوسط نمو يقدر بنسبة 59% دون احتساب العاملات في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشطات مقابل 54% لدى الرجال.[1]

اتجهت السياسة التي انتهجتها الجزائر إلى تعميم التعليم، بل إنها جعلته حقا لكل الأطفال دون تمييز؛ فالمادة 53 من الدستور تنص على أن الحق في التعليم مضمون. كما أن التعليم مجاني في جميع المستويات وإجباري في الطورين الابتدائي والمتوسط. وبفضل هذه العناية فإن نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6 سنوات و 16 سنة قدرت ب 98.4% ذكور مقابل 93.6% إناث. وتظهر لنا الإحصائيات التطور الكمي في مجال تعليم الفتيات ونجاحهن لاسيما في التعليم الثانوي والجامعي؛ حيث بدأت نسبة الطالبات في هاتين المرحلتين تتجاوز نسبة الطلبة. أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد قدرت نسبة الطالبات في الدخول الجامعي لسنة 2006 – 2007 بأكثر من69% ، وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات ما بعد التدرج 43.6%

فضلا عن سياسة تعميم التعليم، انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار. تراجعت نسبة الأمية لتصل سنة 2003 إلى 26.5% و 22% سنة 2008. وتمس الأمية بصفة خاصة الفئة النسائية: بـــ% 32.3 مقابل% 17.1 ذكور.[2]

[1] بوبكر بن العائب، التشغيل والبطالة بالجزائر، رسالة ماجستار، جامعة الجزائر، 2003، ص42

[2] حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2008

3. الظاهرة الحضرية بالجزائر:

إذا ما تتبعنا سيرورة التحضر في المجتمع الجزائري فإننا سوف نلاحظ بأن ظاهرة التحضر لم تأت نتيجة لنمو طبيعي وتحول عادي في بنياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإنما جاء كنتيجة للتدخل الأجنبي مع حركة التوسع الاستعماري في بداية القرن العشرين[1]، الذي فكك البنيات التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري، وبسبب الانفتاح العالمي له على المجتمع الدولي في إطار ما يسمى بالعولمة التي فرضت إيقاعا تنافسيا جديدا، البقاء فيه للأقوى. مما أدى إلى ظهور تفاقم الاختلالات بنيويا ومجاليا في إطار العلاقات اللامتكافئة بين الريف والمدينة التي كان من نتائجها تحول عدد كبير من سكان الجزائر بين عشية وضحاها من سكان قرويين إلى سكان حضريين.

وإذا كان الفضل يعود إلى البحث الجغرافي، في دراسة المجال الحضري وإبراز خصوصياته ومشاكله، فإن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى وعل رأسها السوسيولوجيا قد اهتمت هي الأخرى منذ نشوءها بالظاهرة الحضرية، وهذا ما يمكن ملاحظته مع الرواد الأوائل المؤسسين لعلم الاجتماع (ماركس، دوركايم فيبر، زيمل...) وكذلك مع رواد مدرسة شيكاكو والذين يعود لهم الفضل هم الآخرون في إنتاج تراكم نظري ومنهجي لا يستهان به حول جل الإشكالات المتعلقة بالمسألة الحضرية.

[1] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 25

وإذا ربطنا الظاهرة الحضرية في الجزائر على المستوى الماكرو سوسيولوجي والتاريخي فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أن تشكل الظاهرة الحضرية ونشوءها لم يأت صدفة، بل جاء كحقيقة تاريخية فرضتها شروط التوسع الإمبريالي، مع العلم أن ظاهرة التحضر، هي ظاهرة تاريخية في المجتمع الجزائري قبل مجيء الاستعمار[1]. وبالتالي فإن مختلف الإشكالات التي أضحت تعاني منها المدينة الجزائرية هي بالأساس موروثة عن عهد الاستعمار، بالإضافة إلى بعض العوامل الداخلية الأخرى، لعل أهما التزايد الديموغرافي لسكان الجزائر في العقود الأخيرة، وارتفاع معدل الهجرة الريفية نحو المدن، بالإضافة ضعف وتيرة النمو الاقتصادي، وسياسية التقويم الهيكلي التي زادت من تعميق الاختلالات البنيوية في المجتمع الجزائري وتأزيم الوضعية الاجتماعية على حساب التطلع إلى تنمية اقتصادية مجهولة الأفق.

ومع بداية تراجع الدولة في التدخل كفاعل مباشر في التنمية الاقتصادية والشروع في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي وفتح المجال لفاعلين محليين في إطار القطاع الخاص والمجتمع المدني، أصبحت الجزائر أمام تحديات جديدة تفرضها عليها حركة العولمة بالإضافة إلى التحديات والمشاكل الداخلية التي تعطل عملية النهوض بالتنمية المحلية في المجال الحضري.

1.3 الظاهرة الحضرية في التراث السوسيولوجي:

لقد حظيت الظاهرة الحضرية باهتمام بالغ الأهمية من طرف الرواد الأوائل لعلم الاجتماع الذين جعلوا من إشكالية التحضر والحضرية وما يرتبط بهما من إشكاليات أحد

[1] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 27

المواضيع الأساسية التي اشتغلوا عليها، ومن خلال المجال الحضري وما يزخر به من تفاعلات باعتباره مختبرا غنيا بالظواهر الاجتماعية، استطاع علماء الاجتماع الأوائل (ماركس – دوركايم – فيبر) وكذا رواد مدرسة شيكاكو الأوائل (بارك، لويس ويرث...) صياغة مفاهيم وبناء قوانين نظرية واختبار فرضيات سوسيولوجية، ومن أجل فهم كل النتائج المترتبة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي عرفتها مجتمعاتهم إبان المرحلة التاريخية التي عايشوها. ومن أجل فهم كذلك العديد من الظواهر والأفعال الاجتماعية والسلوكات الفردية داخل الوسط الحضري.

وقد كان وراء اهتمام رواد علم الاجتماع الأوائل بالظاهرة الحضرية، عدة عوامل أهمها، طبيعة المرحلة التاريخية التي زامنوها والتي عرفت جملة من التحولات الكبرى في تاريخ مجتمعاتهم إبان الثورات التي عرفتها أوربا آنذاك بداية من الثورة السياسية (فرنسا) والثورة الفكرية/ الثقافية (ألمانيا) إلى الثورة الصناعية (انجلترا) وقد كان من نتائج هذه الأخيرة حدوث العديد من التحولات، كانت المدينة مسرحا لها، حيث تغيرت أنماط الحياة وتضخمت المدن وانتشرت حركة تمدين وصاحبها انتشار حركة تصنيع كبرى وظهور ظواهر اجتماعية جديدة بالمدن وارتفاع نسبة الهجرة... كل هذه التغيرات والتحولات كانت من بين الأسباب التي جعلت رواد علم الاجتماع الأوائل يوجهون اهتمامهم بالظاهرة الحضرية آنذاك.

قبل التطرق الى الاهتمام السوسيولوجي المبكر بالظاهرة الحضرية، تدعونا الضرورة المنهجية الوقوف عند المفاهيم من أجل تحديدها حتى نرفع الغموض عنها وبالتالي توضيح القصد منها.

1.1.3 مفهوم المدينة:

يبقى مفهوم المدينة صعب التحديد نظرا لتعدد المعايير التي يتم اعتمادها من أجل التمييز بين المدينة والريف، إذ غالبا ما يتم الاعتماد على معيار تعداد السكان[1]، غير أن هذا العدد يختلف من دولة لأخرى، ومن حقبة تاريخية لأخرى كذلك، وبذلك نجد مثلا أن بعض الدول الأوربية كفلندا والسويد، تعتبر كل تجمع سكاني تجمعا حضريا إذا زاد عدد سكانه **200** نسمة، ونجد نسبة **250** نسمة عند الدانمارك، و **2000** نسمة عند فرنسا، و **11000** عند مصر و**30000** عند اليابان، هذا التباين في تعريف المراكز الحضرية أو المدينة يبين بوضوح درجة التحضر في بلدان العالم. وفي ظل غياب وجود فروق سوسيولوجية ثابتة للتمييز بين المدينة والريف، وفي ظل كذلك وجود نمط عيش ريفي في بعض المدن رغم كثافته السكانية، يبقى معيار الكثافة ضعيفا من أجل تحديد الفرق بين المدينة والريف، لأن مسألة ربط المدينة بالتوسع الديموغرافي وبمفهوم التحضر غير كافية لإعطاء تحديد دقيق للمدينة كفضاء له خصائص فيزيقية موضوعية (المواصلات، التجهيزات، البنيات العالية، المؤسسات، المرافق العمومية...) ومجال لتجمع أفراد ذوي نمط خاص في العيش والتعامل، وهي بذلك تتجاوز بالكثير مفهوم التحضر.[2]

[1] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة – الاجتماع الحضري – بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص 23

[2] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2001، ص 71

بالإضافة إلى معيار الكثافة السكانية نجد العديد من المعايير الأخرى كالمعيار الإداري الذي يعتبر أنه كلما توفرت المؤسسات (المستشفيات، الأسواق الحدائق، المنتزهات، الإدارات، المدارس، المعاهد...) اعتبر المجال حضريا، وكلما قل تواجد هذه المؤسسات اعتبر المجال قرويا،[1] كما نجد كذلك المعيار الضريبي الذي يعتبر أنه إذا كانت الضرائب عقارية وذات مداخل متعددة تدفع عن المباني والمنشآت الصناعية والتجارية اعتبر المجال حضريا، وإذا كانت هذه الضرائب تدفع مثلا على الإنتاج الزراعي كان المجال قرويا، وهناك كذلك المعيار العمراني الذي يميز بين المدينة والريف من خلال طبيعة البنايات العمرانية، بحيث أن المجال الحضري والمدينة هي التي توجد فيها حدائق، المؤسسات الخدماتية والأسواق... أما المجال الريفي فهو الذي يغيب فيه هذا النمط العمراني بنفس الخصائص، هذا علاوة على المعيار التاريخي، وكذلك الشأن بالنسبة للمعيار المهني، إذ يتم التمييز بين الفضائيين (الريف- المدينة) من خلال طبيعة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية.

غير أن أهم ما يمكن قوله على هذه المعايير الكمية الأحادية البعد، هو أنها تبقى معايير ناقصة للتمييز بين المدينة والريف، لأن المسألة أكثر من ذلك بالكثير وتحتاج إلى نوع من المقاييس الكيفية المتعددة الأبعاد، خاصة وأن الفروق الريفية/ الحضرية هي بالأساس ظاهرة ثقافية مرهونة بثقافة المجتمع ككل لا يمكن الحديث عن خصائص عامة تميز الريف أو المدينة، في كل زمان ومكان. وإذا ما رجعنا إلى التراث السوسيولوجي نجد مسألة المقارنة بين الريف

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 78

والمدينة من أجل التمييز بينهما وتفسير مختلف الظواهر والأفعال الاجتماعية للأفراد داخل الوسط الحضري أو الريفي عند رواد المؤسسين لعلم لاجتماع بداية بابن خلدون ومروا بإميل دوركايم وتونيز ووصولا إلى ماكس فيبر... وغيرهم كثير ممن وضعوا نوعا من المقارنة بين الريف والمدينة في تناولهم للمسألة الحضرية.

ويعرف لويس ويرث المدينة على أساس أنها تميز عن القرية بعدة خصائص أهمها حجم السكان الأكبر وتركز الكثافة السكانية، وسيادة العلمانية والعقلانية وانهيار النسيج المعياري والأخلاقي وعدم التجانس الاجتماعي.[1]

تبقى مجمل التعاريف الكمية قاصرة في تحديد مفهوم المدينة غير أن التعاريف التي اعتمدت على البعد الكيفي المتعدد الأبعاد، تبقى الأقرب إلى إعطاء صورة حقيقية حول مفهوم المدينة، لذلك وجب الاعتماد على كل هذه الأبعاد الكمية والكيفية، في تحديد مفهوم المدينة كمجال أو فضاء جغرافي يتميز بتمركز كثافة مهمة من الناس، والوسائل والخدمات والمؤسسات، كما أنه يتميز بنمط خاص في العيش وطبيعة العلاقات الاجتماعية والأنساق الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2.1.3 مفهوم التحضر:

تجاوزا للتعاريف الإحصائية لمفهوم التحضر، سوف نحاول التركيز على التعريف السوسيولوجي للتحضر، نظرا لغياب وجود تعريف واحد لمفهوم التحضر، الذي يتسم

[1] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص 256

بالغموض وتعدد الدلالات والمعاني. إن الصعوبة الأولى التي يصادفها الدارس في علم الاجتماع هو غياب وغموض المصطلحات التي تتداول في الدراسات، وهذا الغموض قد يكون نتيجة لأسباب كثيرة، إما لإهمال تحديد هذه المفاهيم باعتبارها واضحة بذاتها تعبيرا عن نوع من البداهة والشفافية المغلوطة أو عن صعوبة أو استحالة التحديد ويصدق هذا القول على مفهوم الحضر والتحضر ذاته أي الوضع القائم.

وفي هذا الإطار نجد كرافمايار(**Yves Grafmeyer**) في مستهل دراسته حول المسألة الحضرية يقول : " في أدغال التعاريف الدقيقة التي أغنانا بها علماء الاجتماع يمكننا أن نميز بوضوح معنيين متمايزين لكلمة تحضر:

– التحضر باعتباره تركزا مجاليا للسكان انطلاقا من حدود معينة من حيث الحجم والكثافة.

– التحضر باعتباره انتشارا لنسق من القيم والمواقف والسلوكات، يسمى ثقافة حضرية."[1]

وهكذا فإن مفهوم التحضر يتضمن دلالتين الأولى ديمغرافية–مجالية (التحضر الكمي) والثانية اجتماعية–ثقافية (التحضر الكيفي)، ومن ثم فإن مفهوم التحضر يشير إلى فعل الانتقال من وضع إلى وضع آخر مختلف، وذلك على المستوى الديموغرافي والمجالي وعلى المستوى الاجتماعي– ثقافي، والتحضر لا يتم إلا على شكل سيرورة تتم في المكان والزمان وهي عملية تستهدف إدماج عناصر جديدة (مجالية أو إنسانية) في دائرة التحضر.

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم التحضر يتضمن ثلاث أبعاد أساسية، وهي:

– التحضر باعتباره امتدادا جغرافيا أو مجاليا للمدينة. وتهتم بدراسته الجغرافيا.

[1] Yves GRAFMEYER, *Sociologie Urbaine*, Edition Nathan, 1995, p 17

– التحضر باعتباره نموا سكانيا للمدينة، وتهتم بدراسته الديمغرافيا.

– التحضر باعتباره انتشار لنمط عيش هو نمط العيش الحضري، وهو ما تهتم بدراسته السوسيولوجيا.

وهكذا فإن التحضر سيرورة من سيرورات التعبير تتم بواسطة انتقال أهل الريف إلى المدينة، أو تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، وعادة ما تؤثر هذه العملية على التركيب المهني و الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف والحضر على السواء. ويشير مفهوم التحضر إلى أكثر من الارتفاع أو الانخفاض في عدد السكان الحضر و الريف والانتقال من الزراعة إلى الصناعة، إذ يتضمن تغيرا في حياتهم كما يضم تغيرا في جو العمل الذي يتطلب بدوره تقسيما جديدا للعمل وللتحضر خاصيتين أساسيتين: فمن الناحية الديموغرافية هناك مستوى عالي من التركيز السكاني، ومن ناحية البناء الاجتماعي يعرف النظام الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي تغيرا، كما يمكن تعريف التحضر على أساس أنه تلك العملية التي تصبح بها الحضرية أسلوبا مميزا للحياة.

3.1.3 مفهوم الحضرية:

يرتبط مفهوم الحضرية ارتباطا وثيقا بمفهوم التحضر، كما يرتبط الاثنين بمفهوم المدينة، إذ لا يمكن الحديث عن التحضر سواء في بعده الكمي أو الكيفي أو الحديث عن الحضرية في غياب مجال جغرافي وثقافي واقتصادي واجتماعي يتميز بنمط خاص، أي في غياب المدينة. إذن

فالعلاقة بين كل هذه المفاهيم هي علاقة جدلية وتفاعلية لا يمكن الفصل بينها في تناول أي مفهوم منها.

ويمكن تعريف الحضرية (Urbanisme) على أساس أنها تشير إلى طريقة العيش والحياة المميزة لأهل المدن[1] الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا في حياتهم، وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي للإنسان الحضري أو المتحضر، الذي يتميز بنمط سوسيو- ثقافي خاص به، نمط يتشكل انطلاقا من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تميز الحياة الحضرية والوسط (المجال/ الفضاء الحضري- المديني) الذي يحتم على الإنسان الريفي ضرورة التكيف والتأقلم معه من أجل الاندماج فيه سوسيوثقافيا واقتصاديا، وأحد مظاهر هذا التكيف هو جعل سلوك الإنسان الريفي الذي يحمل ثقافة ريفية بالمجال الذي ينتمي إليه، مع سلوك أهل المدينة الذي يتميز هو الآخر بمجموعة من الخصائص عن السلوك الريفي.

غير أن هذا الارتباط بين مفهوم التحضر والحضرية لا يعد ارتباطا مطلقا، إذا ما نظرنا لمفهوم التحضر من حيث هو تركز عالي للكثافة السكانية بالوسط الحضري، أي من حيث الجانب الكمي للتحضر، والذي يعني النمو الديمغرافي والتوسع المجالي، على اعتبار أن هناك العديد من السكان الريفيين في البلدان الأوربية قد اختاروا نمط العيش الحضري والانتقال إلى المدينة بسبب سهولة الاتصالات ، وتكسر الحواجز الجغرافية والمجالية بين المدينة والقرية وبسبب الغزو الثقافي أو المثاقفة التي يتعرض له الريف بسبب انتشار وسائل الإعلام، ولكن رغم هذا

[1] سميرة أحمد السيد، مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، السعودية، 1997، ص 52

الانتقال ورغم هذه المثاقفة والغزو الثقافي، نجد هؤلاء السكان القرويين قد احتفظوا بنمط عيشهم الريفي داخل الوسط الحضري.

هكذا فإن الحضرية هي تحضر من حيث هو نمط العيش كما يعرفه لويس ويرث، وليس باعتباره انتقال ديموغرافي أو توسع مجالي في الكثافة السكانية أو عدم التجانس الاجتماعي. أو بعبارة أخرى فإن الحضرية هي نمط للعيش وطريقة في الحياة والسلوك، وهي تحضر من حيث هو ثقافة حضرية ونسق من المواقف والقيم والمعايير والسلوكات ونظم من التفكير وطرق في التفكير والعيش.

4. التحولات الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الغزوات :

شهدت مدينة الغزوات تحوّلات ثقافية مرتبطة بالمسار التاريخي للنشاط الاقتصادي للمدينة، فتحولت من مدينة قائمة على نشاط الصيد البحري وانتشار ثقافة بحرية بين أوساط السكان المحليين وكذا ظهور نوع من الصناعات الصغيرة ذات الارتباط بالصيد إلى مدينة صناعية مع بناء مؤسسات صناعية ذات تكنولوجيا عالية وتنظيم عمل معقّد. وقد نتج عن هذه الوضعية نوع من الإسراع في وتيرة نزوح الأفراد على المدينة وتطور العمران بالمنطقة، لعبت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها مدينة الغزوات دورا كبيرا في التأثير على الحياة اليومية للسكان المحليين. تعتبر هذه التأثيرات وهذه التحولات ثقافية مادام أنها عملت على قلب موازين القوى داخل البنيات الأسرية وأدت إلى التقليص من التنظيمات الاجتماعية القائمة على نظم القرابة و العلاقات الاجتماعية التقليدية، كما أنها أسرعت في ظهور قيم ومعايير ثقافية

حديثة تزامنت مع ظهور جماعات اجتماعية ومهنية وفاعلين اجتماعيين جدد لهم أدوار اجتماعية و اقتصادية في المؤسسات والهياكل الاقتصادية و الإدارية التي رافقت ثقافة مخالفة لتلك التنظيمات الاجتماعية السابقة. [1]

لقد عملت الظروف الاجتماعية والاقتصادية على جعل منطقة الغزوات مركز هجرة عدد كبير من الفئات الاجتماعية للبحث عن الرزق والرفع من مستواهم المعيشي والمستوى المعيشي لعائلتهم. فعادة تكون الوجهة إلى فرنسا نظراً لوجود روابط تاريخية[2]، وشهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامي ظاهرة جديدة هي الهجرة السرية عن طريق قوارب الموت باتجاه إسبانيا. تركت هذه الهجرة آثارا على ساكني المنطقة فنرى أن من بين الآثار، هناك آثار اجتماعية، اقتصادية وثقافية. أما الآثار الاجتماعية فيمكن حصرها في كون أن هؤلاء المهاجرين استطاعوا أن يساهموا في تعمير المنطقة عن طريق تشييد بنايات فخمة، ساهمت في بعض المرات، في تقليص من حدة أزمة السكن بالمنطقة. فهذه البنايات تم إعارتها للأهل الماكث في المجتمع المحلّي. أما الآثار الاقتصادية فتتمثل في تلك الأموال التي ترسل شهريا أو خلال المناسبات لتقديم المساعدات للأقارب وذلك من أجل الرفع من القدرة الشرائية للعائلة الماكثة في البلد الأم. فالملاحظ كذلك أن الكثير من المتقاعدين في منطقة الغزوات لديهم منحة يترقبون وصولها و المتمثلة في منحة التقاعد، مكافئة لعمل بعض السنوات في فرنسا خلال مسارهم المهني. كما

[1] د. مراد مولاي الحاج، الغزوات مدينة في ظل التحولات السوسيو-ثقافية، مرجع سابق.

[2] في هذا المقام نشيد بالعمل الجيد للدكتور زمور زين الدين:

ZEMMOUR Zine-eddine-, Migration et ouvrierisation « *Les Trajectoires Professionnelles d'Anciens Paysans de l'Ouest Algerien* » Thèse de Doctorat en Sociologie, Université De Paris VII, 1994

عمل بعض المهاجرين على إقامة مشاريع تجارية أو تطوير الزراعة بالمنطقة عن طريق الاستثمار في هذا المجال وذلك بعصرنة أدوات العمل.[1]

عمل التصنيع في مدينة الغزوات على التأثير على نظرة السكان المحليين من جراء تنصيب منشأتين صناعيتين بتكنولوجيا حديثة هما مؤسسة الحديد والصلب ومؤسسة الخزف الصحي. حيث عمل على دفع حركية البنيات الاجتماعية و الاقتصادية. فمؤسسة الزنك مثلا ساهمت في توسيع النسيج العمراني وهذا من خلال إنجاز أحياء سكنية لعمالها بهدف إيواء أكثر من 200 عائلة عمالية، كما أدت هذه المؤسسة إلى تطوير نشاط الميناء التجاري وبالتالي الإسراع في إنجاز طريق وطني ليشق الجهات الريفية بالمنطقة والتي كانت تعاني من العزلة قبل هذه الفترة. ساهمت هاتين المؤسستين في الإسراع من نزوح الأفراد نحو المدينة للبحث عن عمل مأجور لضمان دخل مستقر ودائم بدلا من البقاء في الريف والعمل في القطاع الزراعي الذي لا يتعدى مدخوله تلبية حاجات محدودة نظرا لطبيعة الأراضي الزراعية بالمنطقة.[2]

يعتبر تصنيع المنطقة حدثاً اجتماعياً وثقافياً حيث ساهم في خلق حياة اجتماعية جديدة بالنسبة لعدد كبير من الأفراد الذين لم يكونوا يوماً ما يحلمون بأن يصبحوا عمالاً صناعيين. فقد أسرع التصنيع بالمنطقة في عملية الحراك الاجتماعي بنوعيه الأفقي والعمودي. وفي نفس الوقت فإن التصنيع استطاع أن يخلق مجالات وميادين جديدة للعمل أعطت نفس جديد للمرأة لكي تحصل على مستوى تعليمي أعلى يؤهلها للعمل في المؤسسات الحديثة بالمنطقة.

[1] د. مراد مولاي الحاج، العمال الصناعيون في الجزائر ممارسات وتمثلات، مرجع سابق، ص ص 99، 100

[2] د. مراد مولاي الحاج، الغزوات مدينة في ظل التحولات السوسيو-ثقافية، مرجع سابق.

تركت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مدينة الغزوات آثارها الواضحة والدائمة في التركيب الاجتماعي بصورة عامة ومؤسساته البنيوية كالأسرة، فقد تبدلت الصفات التقليدية التي كانت تميز العائلة التقليدية كتركيبها ووظائفها وعلاقاتها القرابية ونظام زواجها واستقرارها البيتي. وهذا التبدل كان نتيجة حتمية لآثار التحضر والتصنيع التي اختلطت طبيعتها وصبغتها بالظروف التاريخية والحضارية التي ورثتها العائلة الجزائرية منذ قرون عديدة.

خـــاتمة :

انطلاقا من جملة التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري، والتي من دون شك تركت آثارا على بنائه الاجتماعي وعلى مؤسساته البنيوية كالأسرة . والمجتمع الحضري ما هو إلا نموذج للحداثة والتقليد التي طبع المجتمع الجزائري ككل. إن سياسة التنمية المنتهجة وسياسة التصنيع بالجزائر دفعت بالمجتمع الجزائري نحو التحديث، والسؤال التي يطرح نفسه هل التمدن أو التحضر هو بالضرورة ترجمة لإنسان حديث؟ سنحاول أن نجيب عن هذا التساؤل ضمن عرض مظاهر تغير البناء الأسري في مجتمع بحثنا.

خاتمة الباب الأول:

كان هدفنا من خلال ما تناولناه سابقا في الفصلين محاولة إبراز جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري، إذ بدخول التصنيع والتحضر إلى المجتمع ستتحول العائلة من التقليدي إلى النمط العصري الحديث بما يتماشى وخصوصيات المجتمع الحضري من اللاتجانس، والتمايز، وتقسيم العمل، ونمط سلطوي جديد... مع الحفاظ على رواسب التقليدية من دون شك.

الباب الثاني

الأسرة الجزائرية بين التقليد والحداثة

مقدمة الباب الثاني

الفصل الأول: **الأسرة – مدخل نظري**

الفصل الثاني: **مظاهر التغير والثبات في بناء الأسرة الجزائرية**

الفصل الثالث: **مظاهر التغير والثبات في وظائف الأسرة الجزائرية**

خاتمة الباب الثاني

مقدمة الباب الثاني :

تذهب مجمل الدراسات الأكاديمية التي تهتم بقضايا المجتمع والثقافة، إلى ربط الظواهر والوقائع المدروسة بالأحداث التاريخية والسياسية العامة، بغرض الاستناد إليها، كإضاءات ضرورية لتوضيح أسباب تطور مضامين القضايا المدروسة.

إذا كانت الأحداث الاجتماعية والاقتصادية، التي يمر منها المجتمع ، تشكل منعطفات تاريخية، تطبع كل مرحلة من مراحل التطور ، فإنها تشكل المقدمات العامة التي يتم في إطارها تشكيل الصيغ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، خاصة في مجتمع مثل الجزائر يمر بتحولات جذرية في بنياته المجتمعية وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية

من هنا، فإن استعراض اتجاهات التغير الأسري بالجزائر، سوف يوضح بعض العوامل التي ساهمت في التغير الذي أصاب الأسرة. لاشك، أن اعتماد فترة الحماية الفرنسية، كنقطة بداية في التحول الاجتماعي والاقتصادي، يطبع جزءا كبيرا من هذه الأدبيات. غير أن الفترة التي أعقبت الاستقلال، عرفت منعطفا تاريخيا غير معالم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

لقد باتت إشكالية التغير الأسري، تشغل بال المهتمين والباحثين في العلوم الاجتماعية، ونظرا لاختلاف وتنوع الدراسات التي اهتمت بالتغير الأسري وأسبابه، رأينا أنه من المفيد عرض أهم المداخل النظرية التي عالجت الأسرة، كما عمدنا في فصلين كاملين لدراسة التغير الأسري الذي أصاب الأسرة الجزائرية المعاصرة بنائيا ووظيفيا.

الفـــصل الثالث

الأســـرة – مدخل نظري

مـــقدمـــة:

تسير الحياة الاجتماعية في كل مجتمع بشكل منظم ومصطلح عليه اجتماعياً، ومن المعروف أنه لا يمكن لمجتمع أن يستمر في الوجود ما لم يشبع حاجات الإنسان البيولوجية والنفسية والاجتماعية، فالإنسان بحاجة إلى الطعام والمأوى والأمن، وإلى الحصول على مكانة اجتماعية، وأن يكون موضع تقدير وإلى أن يعبر عن نفسه وأن يكون له دوراً في حياة الجماعة.

وعلى كل مجتمع أن يواجه هذه الحاجات من خلال مجموعة من الأساليب التي ينشئها وينظمها من أجل إشباع هذه الحاجات الإنسانية الضرورية، هذه الأساليب هي ما نطلق عليها النظم الاجتماعية، قد يبدو للبعض أن العائلة نظام قائم على دوافع الغريزة، وصلات الدم، وأن العلاقة بين الزوج وزوجته والرابط بين الأولاد وآبائهم، وما يقوم به كل من الأب والأم من وظائف في حياة الأسرة يسير وفق ما تمليه الغرائز الفطرية وما توحي به الميول الطبيعية، إلا أن الدراسة الاجتماعية للأسرة ترى غير ذلك حين تعتبر أن الأسرة كنظام اجتماعي تقوم على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات، ويرجع ذلك إلى[1]:

أ- اختلاف نطاق الأسرة ضيقاً وسعة باختلاف المجتمعات والعصور.

ب- اختلاف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف الأمم والهيئات.

ج- وظائف الأسرة تختلف باختلاف الهيئات والمجتمعات والعصور، فهي قد تشمل كل الوظائف الاجتماعية من اقتصادية وتشريعية وسياسية ودينية، كما كان الحال في الأسرة قديماً.

[1] د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1999، ص 38

د- يختلف محور القرابة في الأسرة باختلاف المجتمعات وما تسير عليها من نظم ففي بعضها لا يمت الولد بصلة القرابة إلا لأمه وأقاربها على حين يعتبر أبوه وأقاربه أجانب عنه لا يربطه بهم أية رابطة من روابط النسب.

الأسرة هي بمثابة الوحدة الأساسية التي يقوم عليها هيكل المجتمع، وعلى الصورة التي تكون عليها من القوة أو الضعف يكون المجتمع. فإن أي تغير يحدث في النظم الاجتماعية الأخرى مثل النظام الاقتصادي أو السياسي أو الديني أو التربوي أو الصناعي فإنه يؤثر حتماً فيها. فالأسرة هي المرآة العاكسة لصورة التغير الاجتماعي على المجتمع.

سنحاول من خلال هذا المدخل النظري أن نتطرق إلى مفهوم الأسرة وإن كان من المفاهيم التي تتداخل مع العديد من التخصصات العلمية كعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد. إن إشكالية هذا المفهوم تدور حول الاعتقاد في وضوح الرؤية بالنسبة للبناء الأسري لدى المتخصصين وغيرهم مما يجعل تناول مفهوم الأسرة محاولة للتعرف على ما هو متعارف عليه بالفعل. ثم نتناول خصائص الأسرة، أنماطها، وظائفها، ونخلص إلى أهم المداخل النظرية التي عالجت موضوع الأسرة بالدراسة والتحليل.

1. مفهـــوم الأســـرة:

كتب ماكيفر عن الأسرة قائلا : " الأسرة جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال ورعايتهم."[1] غير أن هذه المحاولة للتوصل إلى تعريف ينطبق انطباقا عاما تعتمد أساسا على الأهمية الاجتماعية لإحدى الوظائف البيولوجية الأساسية، ومن ثم فهي تتجاهل طائفة كبيرة من الجوانب الثقافية الكامنة في الأسرة. على أن ماكيفر وإن كان قد اهتم بالعامل البيولوجي، إلا أنه يؤكد مدخلا تاريخيا هاما في علم الاجتماع وهو الطابع النظمي الذي تتخذه الأسرة لما تؤديه من وظائف مجتمعية هامة. ومع أن هذا المدخل يعد ضروريا لدراسة الأسرة، إلا أنه يتعذر استخدامه كأساس وحيد لتعريفها، لأنه يتجاهل العديد من الوظائف الشخصية للأسرة ونتيجة ذلك، يتحدث علماء الاجتماع في الوقت الحاضر عن التحول الذي طرأ على نظام الأسرة، حين تتجه إلى أن تصبح نوعا من الرابطة أو التفاعل المستمر بين بعض الأشخاص أو ما يسمى "بالمرافقة."[2] لكن هذه النظرة أيضا تغفل أهمية الأسرة كجماعة إنسانية عامة.

ونجد روبرت لوي (**R.H Lowie**) يكتب عن الأسرة قائلا: "أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج"[3]، أي أنه يجعل من الأسرة ظاهرة ثقافية خالصة.

---

[1] السيد عبد العاطي وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2000، ص 24

[2] الظاهرة تعرف انتشارا كبيرا بالمجتمعات الأوروبية، في حين لدى مجتمعاتنا الإسلامية المحافظة يمكن أن نعبر عنها بزواج المتعة أو الزواج العرفي.

[3] Andrée Michel, *Sociologie de la famille et du mariage*, PUF, 1972, p 41

على حين أنه يلاحظ أن بيلز و هويجر يصفان الأسرة:" جماعة اجتماعية تربط بين أعضائها روابط القرابة."[1] ويحتاج هذا التعريف بالطبع إلى تحديد معنى القرابة أو روابط القرابة، حتى يمكن إدخال الزوجين ضمن الأسرة. وهكذا، نلاحظ أن أي تعريف مقبول للأسرة يجب أن يأخذ في الاعتبار كلا من الجانب الثقافي والبيولوجي، ويحسب حسابا للخصائص النظامية والشخصية على السواء .

ويعرف بيرجس ولوك الأسرة في كتابهما " الأسرة " بأنها: "جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل مع الأخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأم والأب، الأخ و الأخت، ويشكلون ثقافة مشتركة."[2]

غير أن هذا التعريف الذي يقدمه بيرجس ولوك لا يعد تعريفا كافيا للأسرة لأن الروابط الأسرية التي أشارا إليها قد تتطلب في بعض المجتمعات اعترافا اجتماعيا بحيث لا يقتصر فيها على مجرد إنجاب الطفل في الأسرة. ففي بعض المناطق بماليزيا مثلا قد لا تتحدد الأسرة التي ينتمي إليها الطفل عن طريق الولادة، بل تتحدد عن طريق أداء بعض الأفعال الاجتماعية. فالرجل الذي يدفع أجر القابلة يعتبر أبا للطفل كما تعتبر زوجته أما له. كما أن هناك مجتمعات لا يعرف فيها بوضوح الدور الفسيولوجي للرجل فيما يتعلق بإنجاب الطفل. وعموما، فإن من أهم الانتقادات التي توجه إلى تعريف بيرجس ولوك أنهما أغفلا الاختلافات الجوهرية التي تظهر حول طبيعة بناء الأسرة واهتمامها.

[1] بيلز وهويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة محمد الجوهري والسيد الحسيني، دار النهضة، مصر 1976 ، ص 458

[2] د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص ص 35، 36

قد وضع وليام ستيفنس **W.Stephens** تعريفا للأسرة مستندا على بعض المفاهيم المساعدة، فالأسرة من وجهة نظره تقوم على ترتيبات اجتماعية قائمة على الزواج ومتضمنة معرفة بحقوق وواجبات الأبوة مع إقامة مشتركة للزوجين وأولادهما والتزامات اقتصادية متبادلة بين الزوجين.[1]

ويعرف جورج ألان **Georgee Allen** الأسرة بأنها: "وحدة مستقلة بذاتها، أعضاؤها يربطهم رباط الدم ويعيشون في ذات المترل ويقومون بأعمال جماعية مشتركة."[2]

هناك تعريف للأسرة وصفه "فان شيلد" **H.P.Fanchild** يشير إلى أن الأسرة: " هي معيشة رجل وامرأة على أساس الدخول في علاقات يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات اجتماعية ومن رعاية وتربية الأطفال الناجمين عن هذه العلاقات." [3]

أما جيرالد لسلي **Gerald . R.Leslie** فيضع تعريفا للأسرة بوصفها " المؤسسة الاجتماعية التي تغزو إليها إنسانيتنا، ونحن لا نعرف طريقة أخرى لتنشئة الكائنات البشرية سوى تربيتهم داخل الأسرة." [4]

ومن المفاهيم التي أوضحت معنى الأسرة بشكل شمولي المعنى الذي ذكره أوجست كونت **Augeste Cont** حيث أوضح أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد، وهي تعتبر

[1] د. سناء الخولي، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت ، ص 115
[2] Thierry Bloss, *Les liens de famille*, PUF, Paris, 1997, p 78
[3] Ibid, p 81
[4] Ibid, p 83

نظام أساسي وعام يعتمد على وجودها بقاء المجتمع، فهي تمده بالأعضاء الجدد، وتقوم بتنشئتهم وإعدادهم للقيام بأدوارهم في النظم الأخرى للمجتمع، وإقامة أسر جديدة خاصة بهم، والأسرة أكثر الجماعات أهمية، وهي الجماعة الأولى التي تستقبل الطفل وتحافظ عليه خلال سنواته الأولى لتكوين شخصيته.

يعرف حليم بركات الأسرة بأنها: "وحدة اجتماعية إنتاجية تشكل مركز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، تقوم على الالتزام المتبادل والمودة، وأبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات، ومن حيث الانتساب وهرمية على أساس الجنس والعمر، ثم إن هناك خصائص أخرى تتعلق بالزواج والإرث والطلاق، وبنوعية علاقات العائلة بالمجتمع ومؤسساته."[1]

أما عبد المنعم شوقي فيعرف الأسرة على أنها: نسق اجتماعي[2] يقوم على:

1- معيشة الرجل والمرأة أو أكثر في مكان مشترك

2- قيام علاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع (أساسها الزواج)

3- إنجاب الأطفال ورعايتهم

4- علاقات متينة تتسم بالخصوصية والاستمرار لفترة طويلة

5- سلسلة من الحقوق والواجبات

[1] د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 201

[2] د. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2003، ص 81

ومن المفاهيم المقاربة للأسرة مصطلح العائلة والذي نتخذه مرادفا لها، إذ عرفها مصطفى بوتفنوشت: "منتوج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه والذي تتطور من خلاله."[1]

وفقا للتعريفات والمفاهيم السابقة، نخلص إلى أن الأسرة عبارة عن بنيان اجتماعي يقوم على علاقات القرابة (النسب والزواج) وتتمثل في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تحددها الثقافة، والتي توجد بين الأقارب الذين يعيشون سويا أو يتفاعلون بدرجة تسمح بذلك باعتبارهم وحدة واحدة.

وفي ضوء هذه التعاريف التي قدمها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا للأسرة، يمكن القول أنه يصعب على الباحث الاجتماعي وضع تعريف للأسرة، يتفق عليه الجميع، فكل تعريف يركز على بعض الجوانب التي تبدو أهم من غيرها في نشوء الأسرة واستمرارها، سواء كانت التنظيم، الوظائف، التفاعل الاجتماعي ...الخ

ويمكننا القول أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية أساسية، ونظام اجتماعي ذو انتشار عالمي، يعتمد في وجوده على عناصر بيولوجية ضرورية، وتتدخل الثقافة في توجيه وتعديل هذه العوامل بما يناسب طبيعة المجتمع وظروفه وتحولاته. والدراسات الأسرية تغطي جانباً كبيراً من الدراسات الاجتماعية، وهذا يعكس أهمية الأسرة في حياة المجتمعات قديماً وحديثاً، فهي اللبنة الأولى والأساس في بناء المجتمع، وما المجتمع في غالبيته إلا مجموعة من الأسر، والأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تقدم للفرد عندما يفتح عينيه على الحياة احتياجاته المادية، والنفسية،

[1] Mostefa BOUTEFNOUCHET, *La famille algérienne – évolution et caractéristiques récentes*, SNED, Alger, 2e ed, 1982

والروحية. وتقدم له الحماية والدعم، وتكتب السطور الأولى في سجل حياته، فعن طريق الأسرة يفهم الحياة المحيطة به، وعن طريقها ينتقل إليه تراث المجتمع من لغة ودين وقيم وعادات وتقاليد، وتعرف هذه العملية في علم الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية، وهي العملية التي يتم من خلالها إعداد الفرد ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع، قادراً على فهم دوره فيه، ومدركاً لحقوق الآخرين، وقادراً على التفاعل معهم من خلال الثقافة السائدة.

وإذا كان الاختلاف واضحا بين العلماء في تعريف ماهية الأسرة، فإن هذا الاختلاف يظهر جليا كذلك بين العلوم الاجتماعية التي تشترك في دراسة الأسرة، وعلى رأسها الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع (وبخاصة علم الاجتماع الأسر ي) والديموغرافيا (علم السكان)، لأن هذه العلوم تتبنى كل منها زاوية تنظر منها إلى هذه الوحدة الاجتماعية.

فهي مجموعة من الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بواسطة الزواج والنسب، أي الوحدة القرابية، وهنا يكون التعبير عنها غالبا بمصطلح القرابة **(La Parenté)** وهذا هو الإطار العام الذي ترتكز عليه الأنثروبولوجيا في تعريف ودراسة الأسرة.

وهي جماعة مترلية، أي جماعة اجتماعية تكون وحدة بنائية داخل المجتمع، ويضمن استمرارها الوظائف التي تؤديها للفرد والمجتمع، وأشكال التفاعل الاجتماعي القائمة بين أفرادها الذين يشغلون أدوارا اجتماعية يحددها المجتمع، وهنا يكون التعبير عنها بمصطلح الجماعة المترلية **(Groupe Domestique)** وهذا هو مجال علم اجتماع الأسرة بامتياز.

أما الديموغرافيون فيتخذون من المشاركة في السكنى والاستقلال الاقتصادي المترلي، المحكان الأساسيان لتعريف الأسرة، ويطلقون عليها الأسرة المعيشية (**Ménage**) ويقصدون بها أي وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا سواء انطوت هذه المجموعة على أطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط.

2. خصائص الأســـرة:

يختلف النظام الأسري غالبا من مجتمع لآخر، إلا أن هناك عددا من الخصائص التي تشترك فيها الأنظمة الأسرية، نذكر منها ما يلي[1]:

- الأسرة ظاهرة ذات وجود عالمي، موجودة في جميع المجتمعات، لهذا هي أكثر الظواهر الاجتماعية عموما وانتشارا، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية.

- الأسرة هي بالضرورة جماعة محدودة الحجم، ومن أصغر هيئات المجتمع. ونلاحظ أن الإقامة المشتركة، والالتزامات القانونية والاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بين أفرادها هي قواعد أساسية لقيام هذه الوحدة الاجتماعية.

- تتصف العلاقات داخل الأسرة بالتماسك والتواكل والعصبية القائمة على أواصر الدم، والتوحد في مصير مشترك حيث يصبح الفرد عضوا يقاسم الأعضاء الآخرين كل شيء.

- الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان، ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، منها بقاء النوع، وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي وتحقيق العواطف

[1] د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص ص 61- 64

والانفعالات الاجتماعية، منها عواطف الأبوة والأمومة والأخوة، وهذه كلها عبارة عن قوالب ومصطلحات يحددها المجتمع للأفراد، ويستهدف من ورائها الحرص على الوجود الاجتماعي، وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني.[1] لهذا نجد أن الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية هي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، واستمرار الحياة الاجتماعية.

– إن نظام الأسرة في أمة من الأمم يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة، ودينها، وتقاليدها وتاريخها، وعرفها الخلقي، وما تسير عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء.

– تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم، وتضفي عليها خصائصها وطبيعتها. فإذا كانت قائمة على أسس دينية اتسمت حياة أفرادها بالطابع الديني، وإذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية اتسمت حياة أفرادها بالطابع التقديري والتعاقدي. والأسرة هي التي تنقل التراث من جيل لآخر، وهي مصدر العادات والتقاليد، والعرف وقواعد السلوك والآداب العامة، وهي دعامة الدين، ويرجع إليها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية، وهي عملية التنشئة الاجتماعية.

– الأسرة باعتبارها نظاما مفتوحا تتأثر وتؤثر في بقية الأنظمة الأخرى القائمة في المجتمع، وتتكامل معها. فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلا فاسدا، فلا ريب أن هذا الفساد يتردد صداه في الوضع السياسي، وإنتاجه الاقتصادي، ومعاييره الخلقية. وإذا كان النظام

[1] مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1985، ص 137

الاقتصادي أو السياسي فاسدا، فإن هذا الفساد يؤثر لا محالة في مستوى معيشة الأسرة، وفي خلقها وتماسكها.

– الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة، كما تعتبر أيضا وحدة إحصائية، أي يمكن أن تتخذ أساسا لإجراء مختلف الإحصاءات والتعدادات التي تخدم الأغراض العلمية.

3. أنمـــاط الأســـرة:

الأسرة هي أقدم مؤسسة اجتماعية للتربية عرفها الإنسان وقد مرت الأسر من بداية نشوءها حتى وقتنا الحاضر بعدد من التطورات الكبيرة سواء على مستوى حجمها أو على مستوى العلاقات بين أفرادها، هذا يعني أن الأسرة في الوقت الحالي هي امتداد طبيعي للأسرة في الزمن القديم وهي في كل مراحلها مرآة تعكس المجتمع الذي تنشأ فيه ومع اختلاف أنماطها إلا أنها منذ نشأتها وهي تقوم بمهام في عدد من المجالات التربية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

و هذا يعني أن هناك أنماط مختلفة للأسرة تختلف باختلاف الفترة الزمنية التي توجد فيها الأسرة كما أنها تختلف تبعا للهيئة التي تحل فيها الأسرة ففي إحدى مراحل تطور الأسرة كانت الأسرة كبيرة الحجم ثم أخذ حجمها يصغر حتى وصل حجمها إلى الحجم الصغير الموجود والمنتشر في أغلب المجتمعات الغربية.

وعلى أساس ذلك فهناك عدد من الأنماط المختلفة للأسرة ومنها: الأسرة الممتدة، الأسرة النواة ، الأسرة المستقبلية.

1- الأسرة الممتدة: هي الأسرة المعيشية التي قد يجمع بها الزوج أكثر من زوجة مع أولاده وأحفاده وقد تضم عدد من الأفراد الذين يرتبطون بروابط الأخوة والأبوة والعمومة وكثيرا ما تكون هذه الأسر متواجدة في المناطق الريفية.[1] إلا أن التطورات الجارية في أنماط الحياة تؤكد بدأ تراجع هذا النمط في العالم وخاصة الغرب، و في كثير من المناطق الجزائرية بعدما كانت هي الشكل السائد.

هناك عدد من العوامل التي تلعب دورا هاما في بقاء مثل هذه الأسر و خاصة في الأرياف و المناطق المعزولة منها:

أ- العامل الديني: تلعب بعض المعتقدات الدينية دورًا هامًا في زيادة الأولاد و خاصة بعض المقولات (يأتي الولد و رزقه معه) تؤخذ المقولة دون الأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه الدين من تعليم و تربية صالحة ليكونوا ممن يتباهى بهم المجتمع، و لهذا دور كبير في الابتعاد عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة مما يؤدي إلى رفع معدل الخصوبة.

ب- نوع المواليد: إن المولود الذكر و ما يحمله بين ثناياه من مفاهيم مجتمعية هو من العوامل الهامة التي تدفع الأبوين إلى إنجاب المزيد من الأطفال و خاصة في حال إنجاب الإناث أولا حيث أنه لا يزال الأولاد الذكور مفضلين على الإناث في المجتمع الجزائري، هذا بالإضافة إلى تفضيل تنويع الأولاد (ذكور و إناث).

[1] د. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، مرجع سابق، ص 71

2- الأسرة النووية : وهي الأسرة التي تتصف بعمومها في كل المجتمعات، وهي المكونة من الأب (الزوج) والأم (الزوجة) والأولاد من الجنسين، والذين يعيشون مع أبويهما حتى تحين لهم فرصة الزواج والانفصال وبالتالي لتكوين عائلات نووية خاصة بكل منهم، وهذه الأسر هي الشكل الذي يسود في المجتمعات الغربية، وهي الشكل الذي يتجه نحوه التنظيم العائلي في جميع أنحاء العالم بمقابل تراجع العائلة الكبيرة والممتدة.

وتعرف الأسرة النواة بأنها: " جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير بالغين وتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي."[1] ويعتبر هذا الشكل الخاص من أشكال الأسرة من أهم خصائص المجتمع الصناعي الحديث، لأنه يعبر عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية والأفكار والقوانين الاجتماعية العامة حول السعادة والإشباع الفردي. كما يعبر أيضا عن عمليات الحراك الاجتماعى والجغرافي في هذا المجتمع.

وتعد الأسرة النواة ظاهرة بارزة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، لأنها تعتمد في تماسكها على الجذب الجنسي والصداقة التي تقوم بين الزوج والزوجة، وبين الآباء والأبناء. غير أنه سرعان ما تضعف الروابط الأسرية عندما يكبر الأبناء. سواء من خلال تأثير جماعات الأصدقاء أو نتيجة لعمليات الحراك الاجتماعي والجغرافي.

الأسرة النووية كما عرفها ميردوك باعتبارها تتكون من الأم، والزوج، والأطفال ليست عالمية الوجود في كل المجتمعات على نحو ما نرى على سبيل المثال عند شعب النايار **(Nayar)**

[1] COLLOMP (A), « *Famille nucléaire et famille élargie* », Annales ESC, Jui – Oct 1972, PP 969 - 976

في جنوب الهند حيث تتم علاقات الزواج في أضيق الحدود، وأن الوحدة الاجتماعية المكونة من الأم وأطفالها ليست لها علاقة مهمة مع الأب أو زوج الأم.[1]

وعلى الرغم من أن هذا النمط هو السائد إلا أن هناك كثير من التوقعات التي تبين أن هناك تغير جوهري سوف يلحق بالعائلة الصغيرة النواة في الدول الغربية وهو إسقاط المبدأ البيولوجي من الاعتبار كأساس تقوم عليه العلاقات الزوجية والتي تؤدي إلى وجود الأسرة المستقبلية.

3- الأسرة المستقبلية: (Famille monoparentale)[2] وهي الأسرة التي يتم التنكر فيها للمبدأ البيولوجي هذا التنكر الذي يهدد استمرار النظام العائلي في الغرب، ومن المحتمل أن تصبح النظام العائلي السائد في المستقبل القريب في المجتمع الغربي فمن المعروف وجود علاقات دون زواج وخاصة في أمريكا وأوربا حيث ارتفعت الحالات المستقرة ودون زواج بينما تراجعت نسبة الأسرة النواة القائمة على الزواج الرسمي وعلى وجود أبوان للأولاد.

ويلاحظ أن التمييز الشائع في علم الاجتماع بين أشكال الأسرة النووية والممتدة لم يستخدم كثيرا في إطار الأنثروبولوجيا. ذلك أن الأنثروبولوجيا تتجه بدلا من ذلك إلى استخدام أسلوب أكثر دقة وإحكاما في دراسة وتصنيف الأنماط العديدة للأسرة والجماعة

[1] د. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 35

[2] حول هذا الصنف من الأسرة راجع مثلا:

DANDURAND, Renée B. (1987) « *La monoparentalité au Québec. Aspects sociohistoriques* », Revue internationale d'action communautaire, vol. 18, no 58, pp. 79-85.

المترلية في المنظور الثقافي المقارن. ومع ذلك فإن جانبا كبيرا من الجدل الذي دار عن الأسرة انصب حول ثنائية النووية والممتدة والفرض الشائع بأن التصنيع يؤدى إلى انهيار روابط الأسرة الممتدة .

ولقد اهتمت الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، بتمييز خصائص الأسرة النووية الحديثة، عن خصائص الأسرة الممتدة التقليدية، نحاول أن نلخصها كما يلي:[1]

الأسرة الممتدة	الأسرة النووية
-تشكل وحدة اقتصادية متعاونة. -قائمة أساسا على رابطة الدم أكثر من رابطة الزواج أو المصاهرة. -تنتشر أكثر في المجتمعات التقليدية والشعبية والريفية. -تسودها علاقات اجتماعية تراتبية ويتمتع الأب الأكبر بسلطات واسعة على جميع أفرادها.	-تتميز باستقلالها الاقتصادي. -تسودها رابطة الزواج والمصاهرة أكثر من رابطة الدم. -تنتشر أكثر في المجتمعات الحديثة الحضرية والصناعية. -تسودها علاقات اجتماعية ديمقراطية.

ويقسم عالم الاجتماع الفرنسي لوبلاي (**Leplay**[2]) في كتابه الموسوم " الأسر الأوربية العمالية " الأسر في العالم إلى ثلاثة أصناف هي الأسر المستقرة (الثابتة) والأسر الفرعية أو الانتقالية والأسر غير المستقرة. علما بأن الأسر المستقرة هي الأسر التقليدية الزراعية الكبيرة الحجم، بينما الأسر غير المستقرة هي الأسر الصناعية الحديثة الصغيرة الحجم. أما الأسر الفرعية

[1] دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، مذكرة ماجستار، جامعة تلمسان، ص 44

[2] فردريك ليبلاي، هو مهندس وعالم اجتماع فرنسي، عاش خلال الفترة (1806-1882) تأثر بالظروف السياسية والعسكرية غير الهادئة التي رافقت عصره. من خلال أبحاثه استطاع طرح نظريته حول تطور العائلة البشرية.

أو الانتقالية فتجمع بين صفات الأسر المستقرة والأسر غير المستقرة. ومثل الأسرة الثابتة بالأسرة الأموية حيث العلاقات ثابتة ودائمة وحيث يتمسك أفرادها بالتقاليد ويشرف فيها رب الأسرة على المتزوجين حديثا يراقبهم ويرعاهم. أما الأسرة غير الثابتة فروابطها ليست دائمة بشكل ثابت بل تتأثر بالتغير الاجتماعي ومثل هذا النوع بالأسرة الحضرية التي تبدأ بزواج الوالدين ثم يزيد حجمها نتيجة إنجاب الأطفال ثم ينقص حجم الأسرة عندما يكبر الأبناء ويستطيعون إعالة أنفسهم فيتركون الأسرة ثم تختفي تلك الأسرة بوفاة الوالدين.[1] وقد اهتم **Leplay** في تحليله بثبات الأسرة من حيث تكوينها وبنيانها و لم يعالج ثبات الأسرة من الناحية الوظيفية والديناميكية أي تفاعل أفراد العائلة مع بعضهم والعلاقة بينهم وبين المجتمع الخارجي.

4. وظائـــف الأســـرة:

تعددت وظائف الأسرة وتنوعت خاصة في المجتمع الحديث، وإن كانت تؤكد مختلف التحليلات تعرض الأسرة في الحياة المعاصرة لتغيرات كبيرة، فتحولت معظم الأسر في معظم بلدان العالم من أسر ممتدة وكبيرة تضم الأجداد والأولاد والأحفاد، إلى أسر نووية لا تضم في الغالب سوى الزوجين وأولادهما. وتقلصت وظائف الأسرة، فتحول كثير منها من أسر منتجة إلى أسر مستهلكة، وكانت الأسرة تقوم بمعظم عمليات التنشئة الاجتماعية لارتباط أعضائها بها، وقضاء معظم أوقاتهم داخلها، ومشاركة كل فرد فيها أعضاء الأسرة الآخرين في الأعمال المختلفة لتوفير متطلبات الحياة. أما اليوم فقد شاركت الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية كثير

[1] د. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، مرجع سابق، ص ص 63- 64

من المؤسسات مثل وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون الذي يقضي أمامه أفراد الأسرة وخاصة الأطفال الصغار أوقاتا طويلة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، وأماكن الترفيه وقضاء أوقات الفراغ. ورغم ذلك فلا تزال الأسرة متماسكة وتقوم بدور اجتماعي ونفسي كبير، وللأسرة وظائف كثيرة، أهما ما يلي:

أولاً: إشباعات الفرد: رغم التغيرات التي ألمت بالأسرة وخروج المرأة للعمل، والاعتماد على الآلة، والمنتجات الصناعية، وتوفر متطلبات الحياة من خلال الأسواق وأماكن الخدمات العامة، فلا تزال الأسرة تقوم بتقديم كثير من الإشباعات التقليدية. فهي أفضل مكان لإشباع الجوانب النفسية والروحية وتوفير العلاقات الحميمة والمستمرة والمتبادلة، والأسرة تقوم بحماية أبنائها ورعايتهم وتوجيههم، وتوفير احتياجاتهم العضوية من أكل وشرب ومسكن وملبس وغير ذلك من الإشباعات، وتقوم الأسرة بإشباع رغبات الزوجين الغريزية في الجنس والنسل والذرية، وبذلك تصون المجتمع من الانحلال الخلقي والفوضى والأمراض الجنسية، كما أن مكانة الأسرة الاجتماعية تنتقل بصورة آلية إلى أعضائها، ولعل هذه الخاصية من أبرز خصائص الأسرة المسلمة، فالإسلام يأمر بإنزال الناس المنازل التي يستحقونها، ويشير إلى أن العرق دساس، وصفة التدين من أعلى وأسمى الصفات التي يعطيها الإسلام للإنسان، فهي ميزان التفاضل بين البشر، وهي أهم ميزة يجب أن تتوفر في الأطراف المقدمة على الزواج من الذكور والإناث، ولا زال الحسب والنسب من الأمور التي يعطيها الناس في غالبية المجتمعات الإسلامية أهمية كبيرة وخاصة عند التفكير في المصاهرة والزواج، ولعل هذا العامل من أهم عوامل الوقاية

من الجريمة، فارتكاب الجريمة يعتبر وصمة عار في جبين فاعلها وتؤثر كذلك على سمعة أسرته ومكانتها في المجتمع، ومن أجل ذلك يحرص الكثيرون عن الابتعاد عن الجريمة لأسبابٍ كثيرة منها الخوف على سمعتهم وسمعة أسرهم من العار والتلوث، لهذا كله فإن الناس عند التعامل يُنتظر منهم سلوكٌ يلائم مكانة أسرهم، كما أن تلك المكانة من العوامل التي تؤثر على سلوك الناس مع بعضهم بعضا.

ثانياً: تحقيق إنجازات المجتمع: الأسرة هي النظام الاجتماعي الأساس والذي تعمل من خلاله بقية النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادي، والنظام الديني، والنظام السياسي، مع اختلاف في الدرجة من مجتمع إلى آخر، ففيها تُغرس البذور الدينية الأولى، قال صلى الله علية وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه). وتشغل الأسرة حيزاً من اهتمامات رجال السياسة والحكم باعتبارها أهم وحدة في المجتمع، ولها دور كبير في استقرار المجتمع أو عدم استقراره، فطاعة ولي الأمر التي أمر بها الإسلام وحث عليها يبدأ غرسها من الأسرة في نفوس الأبناء والأقارب. والأسرة هي الوحدة الأساسية في الاستهلاك، وتقوم الأسرة بإعداد أبنائها للعمل وذلك بتنمية مهاراتهم المختلفة العقلية والنفسية والرياضية، وتعمل على تأكيد شعورهم بالانتماء إلى المجتمع، وتتعاون وتتكامل مع المدرسة لإنجاز وتحقيق هذه الجوانب المتعددة. كما أن من أهم وظائف الأسرة المحافظة على تزويد المجتمع بالعناصر الجديدة من السكان عن طريق الإنجاب، وتوفير الرعاية والتقدير للكبار والعاجزين.

ثالثاً: التنشئة الاجتماعية: تعرف التنشئة في علم الاجتماع بأنها تلك العملية التي يتم بواسطتها نقل ثقافة المجتمع من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق، والثقافة هي كل ما يكتسبه الفرد باعتباره عضواً في المجتمع، وتشمل فيما تشمل اللغة والعادات والتقاليد والأعراف والقيم بأنواعها المختلفة، والتنشئة الاجتماعية تعتبر من أبرز وأهم وظائف الأسرة حيث تقوم بإعداد أفرادها ليكونوا أعضاء صالحين ومتوافقين وفاعلين في المجتمع، ولا يتم ذلك إلا بتعلم أهم وأبرز معالم ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه، والتنشئة السليمة هي التي تزرع في الناشئة القيم الرفيعة مثل التضحية والإيثار، والصبر والاحتمال، والصدق والأمانة... فالأسرة لها أبلغ الأثر في تحديد مسار الفرد، وبناء شخصيته، ونقل قيم وتراث المجتمع إليه.

رابعاً: الضبط الاجتماعي: الضبط الاجتماعي كما يعرفه بعض علماء الاجتماع هو (تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم). والأسرة أهم مؤسسات الضبط غير الرسمي، حيث تمارس مع الأبناء أساليب الثواب إذا أحسنوا، والعقاب إذا أساؤوا، وذلك وفق معايير مسبقة ووفق ثقافة المجتمع التي نقلت إليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة، والضبط الأسري مهم جداً في الوقاية من الجريمة، فكلما نجحت الأسرة في غرس القيم الإسلامية في أبنائها، وحذرتهم من ارتكاب ما ينهى عنه الإسلام، كان الأبناء أبعد ما يكونون عن الجريمة، وأكثر كرهاً ومحاربة لها. ويدخل في هذا الجانب المحافظة على مكانة الأسرة وشرفها والذي

تحدثنا عنه سابقاً، فالأسرة تمارس الضغوط على أفرادها حتى ينجحوا في حياتهم ويتمسكوا بالقيم المرغوبة اجتماعياُ للمحافظة على مكانة الأسرة وزيادتها رفعةً وسمواً، وتوجيه الأبناء في هذا الاتجاه يعتبر من أهم وسائل الوقاية من الجريمة ومن أهم طرق مواجهتها ومكافحتها.

إن وظائف الأسرة تتناقص يوماً بعد يوم بسبب عوامل عدة، في مقدمتها الإعلام، والعمالة، والسفر، والرفاهية، والمخدرات، وأوقات الفراغ، وضعف الوازع الديني، وتزايد الاتجاه المادي في حياة المجتمع، وتزايد تبعاً لذلك التفكك الاجتماعي، والعنف الأسري، وضعفت سلطة الوالدين، وزادت حالات الطلاق، وحالات الانتحار، وتعاطي المخدرات والمسكرات، وهناك جهود مركزة على إضعاف دور الأسرة المسلمة لأنها خط الدفاع الأول ضد الغزو الثقافي وضد الجريمة، وضد الأمراض الاجتماعية والنفسية المختلفة، ولعل أهم الأخطاء التي وقع فيها العالم الغربي، ولا يزال يعض أصابع الندم بسببها، أنه فرط في الأسرة، وعمل على إضعافها بحجة الحرية مرة، وبحجة حقوق المرأة مرة أخرى. ولهذا يصرخ كثير من المصلحين رجالاً ونساء من أجل عودة الأسرة، ففي عودتها عودة لاستقرار المجتمع، وعودة للاستقرار النفسي للفرد وخاصة الأطفال. إن المجتمعات المسلمة إذا لم تتنبه لخطر تفكيك الأسرة وإضعافها، وخطر السير في ركاب الغرب بدون تفكير في العواقب، فسوف تزداد في مجتمعاتنا الجرائم بأنواعها المختلفة، وسوف تصبح الحياة بدون طعم وبدون رائحة، وسوف يسعى بعض الإفراد للتخلص من حياتهم بالانتحار، أو الإقدام على أعمال تؤدي إلى الهلاك.

5. المداخل السوسيولوجية في دراسة الأســـرة:

بالرغم من أن هناك إجماعا عالميا على أن الأسرة هي اللبنة الأساسية التي ينهض عليها بناء المجتمع، إلا أن التغيرات السريعة التي شهدها عالمنا المعاصر قد جعل من الأسرة موضوعا للجدل الفكري والفلسفي. فقد تأثرت الأسرة – مثلها في ذلك مثل بقية مؤسسات المجتمع – بهذه التغيرات مما دفع المفكرين إلى تأمل التهديدات التي تشكلها أعباء الحضارة على الأسرة. وذهب المفكرون في هذا الصدد مذاهب شتى تتراوح بين التشاؤم والتفاؤل. فالمتشائمون يذهبون إلى أن الأسرة المعاصرة على شفا الانهيار لأنها تعيش في مأزق وتتحول بالتدريج إلى مؤسسة تخلو من العاطفة والدفء، بينما يذهب المتفائلون إلى أن الأسرة قد نجحت في أن تتكيف مع التغيرات وأنها تستمر في الوجود صلبة رغم ما حولها من أمواج عاتية.

ولعل هذه الاعتبارات ترسخ في أذهاننا منذ البداية صعوبة تحديد المداخل النظرية في دراسة الأسرة لما يكتنف ذلك من تداخل وتشابك واتساع قد يستعصي على الحصر. فإذا ألقينا نظرة على تاريخ دراسات الأسرة لألفينا ظاهرتين بارزتين:

الأولى: هي التقدم المطرد في صياغة أطر نظرية علمية وفي تطوير الأساليب المنهجية.

والثانية: الاختلاف الواضح في الزاوية التي ينظر منها إلى الأسرة، وهو اختلاف له وجهان: الوجه التاريخي حيث يطرح التقدم العلمي زوايا جديدة للنظر إلى الأسرة، والوجه الآني حيث تكشف كل مرحلة عن اختلاف آني في وجهات النظر. وهكذا تشعبت المداخل النظرية

وتداخلت أطرافها، واختلف الباحثون حول تصنيفها. ويفرض علينا ذلك أن نحدد موقفنا من هذه التصنيفات وأن نعتمد تصنيفا ملائماً.

يقصد بالمدخل النظري المنطلق العام الذي نطل من خلاله على الظاهرة موضوع الدراسة، فهو يضم مجموعة من القضايا المترابطة (أو التصورات المترابطة) التي توجه رؤيتنا للظاهرة موضوع الدراسة. ويقترب مفهوم المدخل النظري بهذا الاستخدام من مفهوم الإطار التصوري أو مفهوم الإطار المرجعي. كما يقترب من مفهوم النظرية العامة التي قد تشتق منها مجموعات من الافتراضات أو القضايا التي تشكل كل مجموعة منها نظرية وسطى.

ولقد اختلف الباحثون في تحديد المداخل النظرية الأساسية في دراسة الأسرة. ففي عام **1960** حدد هيل وهانسن خمسة مداخل لدراسة الأسرة هي: المدخل البنائي الوظيفي، المدخل التفاعلي، المدخل الموقفي، والمدخل النظامي، والمدخل التطوري.[1] وهذه هي المداخل التي تبناها كتاب كريستنسن الشهير عن الأسرة. ولقد دمج برودريك هذه المداخل في ثلاثة فقط هي: المدخل البنائي الوظيفي، والمدخل التفاعلي، والمدخل التطوري. أما روس أشلمان **(Eshleman)** فقد حدد خمسة مداخل بمسميات مختلفة إلى حد ما هي : البنائية الوظيفة، ومداخل الصراع، والتفاعلية الرمزية، ونظرية التبادل، والنظرية التطورية.[2]

[1] للإطلاع أكثر على هذه المداخل يمكن الرجوع إلى المرجع :

د. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ص 70، 89

[2] بهاء الدين خليل، علم اجتماع العائلي، دار الأهالي، دمشق، 2004، ص ص 49، 70

ولا يخلو تصنيف من تحيز. فالركون إلى تصنيف بذاته يعكس أولاً: مستوى ما قطعه العلم من تطور، وثانيا: رؤية ذاتية للحدود بين النظريات المختلفة.

من أكثر الملاحظات صدقا في هذا الصدد، أن المداخل الحديثة في دراسة الأسرة ليست جديدة كلية، وإنما تمتد جذورها في المداخل والنظريات القديمة، ولكنها مع ذلك تكشف عن نمو متزايد من حيث السلامة المنهجية وعمق التحقيق الأمبريقي ودقة النتائج، وزيادة قيمتها العلمية التي تستند إلى وضوح الفروض وتنمية أدوات البحث إلى جانب الكفاءة الفنية والاتجاه نحو إثراء النظرية العلمية السوسيولوجية بوجه عام.[1]

ومع ذلك فقد واجهت أبحاث الأسرة صعوبات كثيرة، أهمها رغبة الأسرة العادية في الحفاظ على أسرارها وشؤون حياتها الخاصة. على الرغم من التغير الذي يتزايد تأثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ترحب أعداد تزداد نسبيا بالدراسة لإدراكها أهمية تطبيق نتائج البحوث على ظروفها الخاصة. ويسير في خط مواز لهذا التقدم في الدراسة العلمية للأسرة، تقدم مماثل في تطبيق نتائج البحوث.

وقد استغرق دارسوا الأسرة وقتا طويلا قبل أن يدركوا وجهة النظر العلمية، وربما كان هذا الوقت أطول بالقياس إلى بعض العلوم الاجتماعية الأخرى، ولو أننا نعلم أن العلوم الاجتماعية كانت أبطأ في نموها العلمي من العلوم البيولوجية أو الفيزيائية. إن ما يميز دراسات الأسرة في الوقت الحالي، مثل أي دراسات أخرى تجري في ميدان علم الاجتماع، هو زيادة

[1] د. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1984 ، ص 36

الاهتمام بالمنهج العلمي حيث أصبح الاتجاه في هذه الدراسات يسير نحو استخدام عينات أكثر تمثيلا وازدياد الاعتماد على الإحصائيات في تحليل المادة مع زيادة مصاحبة في الاعتماد على الملاحظة المباشرة في جمع المادة، على الرغم من الاستبيانات التي مازالت أكثر الوسائل انتشارا. هذا إلى جانب التأكيد المستمر على اختيار الفروض الموضوعية نظريا واتخاذ المواقف التحليلية ذات الطبيعة الإحصائية، ويلاحظ أن البناء المنهجي للنظرية أصبح يمثل اهتماماً رئيسيا في دراسات الأسرة في المرحلة التي بدأت حوالي **1950**، وربما كان هذا الاهتمام بالنظرية هو الاتجاه الأكثر بروزا في المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع العائلي.

وقد تعددت المداخل السوسيولوجية في دراسة الأسرة، ويمكن حصرها في خمسة مداخل رئيسية هي مدخل دراسة الأسرة كنظام، المدخل البنائي الوظيفي والمدخل التفاعلي، ومدخل دراسة الموقف، والمدخل التطوري. ويعتبر المدخل الأول أقدم المداخل ظهورا، واتصف في البداية باتساع نطاقه واتجاهه الوصفي والأخلاقي. وقد استخدم هذا المنهج علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا. وعندما طبق على الدراسات الأسرية اهتم بأصل النظام العائلي وتطوره، وإجراء المقارنات عبر المكان والزمان. وقد اتجه الباحثون الذين يفضلون هذا المدخل (في السنوات الأخيرة) إلى التخلص من الأحكام القيمية والاعتماد على البحث مع التركيز على الاختبار والتحليل الأمبريقي، إلا أن مركز الثقل ظل مع ذلك تاريخيا ومقارنا.

أما المدخل الثاني وهو البنائي الوظيفي فهو ينظر إلى الأسرة كنسق اجتماعي ذي أجزاء معينة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل. ومن المسائل الهامة التي تحظى باهتمام ملحوظ في

هذا المدخل، دراسة عناصر النسق من زاوية أدائه لوظائفه تحقيقا لبقاء النسق وتوازنه أو إعاقته للتكامل الوظيفي للنسق الكلي، كما يتركز الاهتمام على العلاقات الداخلية للنسق العائلي، وعلى العلاقات بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى.

هذا ويركز المدخلان الثالث والرابع "التفاعلي" و"دراسة الموقف" على تفسير الظواهر الأسرية في ضوء العمليات الداخلية مثل: أداء الدور، وعلاقات المركز،ومشكلات الاتصال، واتخاذ القرارات، وبينما يهتم المدخل التفاعلي بصفة خاصة بالتفاعل في حد ذاته، يأخذ مدخل "الموقف" الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك، أي كمجموعة من المثيرات الخارجية بالنسبة لأفراد الأسرة تمارس التأثير عليهم.

ويشترك المدخل التطوري (وهو أحدث هذه المداخل جميعا) مع مدخلي التفاعل ودراسة الموقف في النظر إلى الأسرة كوحدة من شخصيات متفاعلة. إلا أنه لا ينطلق من التفاعل في حد ذاته ولا من السلوك المتأثر بالموقف، وإنما من دورة حياة الأسرة أو مراحل التطور التي تمر بها الأسرة وأفرادها.[1]

كما استعار علماء الأسرة الأوائل كثيرا من مفهومات علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وخاصة تلك التي تتعلق بالقرابة والثقافة، فكثير من الدراسات التي تمت على المجتمع المحلي، مثل دراسات "سوانسيا" **(Swansea)** التي قام بها ريموند فيرث وزملائه، هي في الواقع دراسات أنثروبولوجية حديثة تستخدم القرابة كمفهوم رئيسي. وأن الثقافة كان لها أهمية خاصة، حيث

[1] د. عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 60

تنتشر افتراضات الحتمية الثقافية في كتابات الأسرة على سبيل المثال العلاقة بين الثقافة والتنشئة والثقافة والشخصية. وكذلك أثر التكنولوجيا – وهي جزء من الثقافة – على إحداث التغيرات في الأسرة عن طريق توفير موانع الحمل، الغسالات، وسائل النقل والكثير من الاختراعات الأخرى. [1]

فقد قام كل من مالينوفسكي (**Mlinawski**) وتلميذه راد كليف براون (**Rad Cliffe Brown**)، وأتباعهما في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن بتطوير نظرية وظيفية للثقافة وبخاصة الأنثروبولوجيا الاجتماعية. بينما قام هربرت سبنسر (**Harbert Spencer**) في منتصف القرن التاسع عشر بوضع أساس النظرية الوظيفية للمجتمع، عندما طور نموذج عضوي للمجتمع. فقد شبه المجتمع بالكائن البيولوجي الذي يتكون من أبنية مختلفة، يرتبط كل منها بالآخر لتكون في النهاية كلا مترابطا. فأجزاء هذا الكائن يعتمد كل منها على الأخر ولذلك فإن التغيرات التي تحدث في عضو ما تؤدي إلى تغيرات أخرى في الأجزاء المختلفة. من هذا العرض – الذي صمم ليسهل فهم المجتمع، وظائفه وبناؤه – إنما تصور لعلم الاجتماع على أنه تحليل للمؤسسات بما فيها الأسرة، وعلاقاتها المتشابكة.[2]

فقد أوضح فريدريك لوبلاي (**F. Le Play**) وهو من علماء الاجتماع الأوائل المهتمين أساسا بالأسرة مستخدما النموذج الوظيفي للمجتمع أن العمال ليسوا فقط وحدات عمالية ولكن لهم أسر كما استطاع أن يثبت من خلال المعلومات الامبيريقية التي جمعها من ستة دول

[1] د. مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، عامر للطباعة والنشر، المنصورة 2008، ص 60

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

أوربية أن خبرات الأسرة تؤثر على أداء العمل ومن ثم على الاقتصاد. ومن هذه البدايات وغيرها نمت مجموعة من الآراء التي تؤكد على الاعتماد المشترك بين الأسرة والعمل، مثال العلاقة بين الإحباط الوظيفي والسلوك المتغطرس في المترل. وكذلك كيف أن الأسرة ترتبط بغيرها من المؤسسات الكبرى مثل النظام التعليمي.

إن الأسرة ليست مجرد مؤسسة، ولكن يمكن أن نعتبرها نظاما اجتماعيا أيضا ويضيف مدخل النظام الاجتماعي، على الرغم من انحصارها داخل النظرية البنائية الوظيفية، أبعاد الفرد والدور إلى مفاهيم المجتمع والوظيفة السائدة في المدخل المؤسسي. ويرتبط الأفراد بغيرهم بعلاقات اجتماعية ويشاركونهم مجموعة من القيم التي تنتج عن توقعات السلوك المشترك. وهناك العديد من الأمثلة على سبيل المثال عند معالجة الطفل المريض لا تقوم الأم بتقدير طريقة العلاج والدواء. بل يقوم الطبيب بتلك المهمة، فكل فرد يدرك حدود ومطالب دوره. وتمكننا التفرقة بين المؤسسة والنظام الاجتماعي، المجتمع والفرد، الوظيفة والدور من فهم الطبيعة الزواجية للأسرة: تلك التي تحافظ على بناء المجتمع وتلبي مطالب الأفراد. كما تسهل الأسرة ومؤسسة الزواج التي تتم بها، الهدف الاجتماعي الخاص بإبدال السكان، ولكن الزواج كمكون لنظام الأسرة يختص أيضا بدور الرضا الشخصي لهؤلاء المشاركين فيه.

ويرى تالكوت بارسونز (**T. Parsons**) الذي طور هذه الأفكار، كجزء من نظرية نظام اجتماعي كبير أن يدرج كل شكل من أشكال المجتمع داخل خطة نظرية شاملة، ومعالجة

الأسرة على أنها البناء الذي يربط خبرات الفرد في أدواره بالأجزاء الأخرى للنظام الاجتماعي فعلى سبيل المثال يرتبط دور الأب كعائل للأسرة بالاقتصاد.[1]

وقد اعتمد كارل زيمرمان (**Carle Zimmerman**) في كتابه "الأسرة والحضارة"، على مادة تطورية مقارنة استقاها من المجتمعات المتخلفة وأنماط أخرى من المجتمعات وصولا إلى المجتمعات المتقدمة. وقد اعتمد تحليله إلى أقصى حد على ما يعرف باسم "التقاليد الغربية" التي ظهرت ابتداء من اليونان القديمة والتي امتدت خلال روما والعصور الوسطى حتى القرن العشرين في أمريكا. وقد التزم خلال الكتاب بفكرة هامة، وهي أنه توجد علاقة وثيقة بين طبيعة الأسرة وتنظيمها وبين طبيعة المجتمع الكبير. ولذلك فإن حدوث تغير في أحدهما يرتبط ارتباطا وثيقا مع التغيرات في الآخر. و معنى ذلك أن الأسرة والمجتمع يتبادلان التأثير من حيث أنهما عوامل أو نتائج في مسيرة التغير العامة. إلا أنه يضيف إلى الأسرة نظامين آخرين هما (الكنيسة والحكومة) كمصدرين للتغير الاجتماعي، حيث يتنافسان مع الأسرة في التأثير على العلاقات الأسرية.

وقد وجد زيمرمان من خلال تتبعه لتاريخ الغرب ثلاثة نماذج أسرية هي:نموذج أسرة الوصاية، ونموذج الأسرة العائلية، والأسرة النواة وتشتق "أسرة الوصاية" اسمها من الحقيقة القائلة بأن الأعضاء لا ينظر إليهم كأعضاء في الأسرة بل كأوصياء على اسمها وأملاكها ونسبها. والأسرة في حد ذاتها "خالدة " بغض النظر عن وجود الأفراد. وإلى جانب درجة عالية من

[1] السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص ص 342 – 344.

"الأسرية" فليس هناك أي تصور لحقوق الأفراد أو أي تساؤل عن رفاهية الفرد ترتبط برفاهية الأسرة كجماعة.

وأسرة الوصاية لها سلطة كبيرة على أفرادها، وتستمد سلطة الزوج أو الأب المطلقة من كونها قوة منبعثة من دوره كوصي على الأسرة ومن تحمله مسئوليتها. وتنظيم الأسرة في عشائر لتكون الدولة في نهاية الأمر. وعند تشكل الحكومة فأنها لا تتدخل في شئون الأسرة إلا نادرا. أما عضوية الأسرة فأنها تعتمد على طقوس معينة. ويمكن للجماعة أن ترفض أو أن تقبل أعضاء جدد إلى جانب فرض قيود عديدة على الطلاق، والنوع الوحيد المسموح به هو حق الزوج في طلاق زوجته إذا شعر أنها لا تتعاون في العمل على تكامل الجماعة.

يأتي بعد ذلك في سلم تطور نظام الأسرة "الأسرة العائلية" وهي نوع متطور أو مشتق من أسرة الوصاية حيث تضعف سيطرة الأسرة على أفرادها وتزداد سلطة الدولة التي تحد من حق الأسرة في معاقبة أفرادها. وتهيؤ الظروف لممارسة الحقوق الفردية لكي يتمكن أعضاء الأسرة من مواجهة سلطتها. ومع أن نظام العشيرة يميل إلى الاختفاء إلا أن الأسرة كوحدة تبقى قوية. على الرغم من نمو فكرة الحقوق الفردية وإمكانيات تحطيم القيود المفروضة على الطلاق.[1]

أما "الأسرة النواة" فهي على النقيض من النوع الأول، حيث حلت الفردية محل الأسرية، وتناقصت قوة الأسرة وسلطتها إلى الحد الأدنى. وأصبحت الدولة أساسا منظمة

[1] د. سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت، ص ص 351 – 353.

لأفرادها، وإذا كانت التضحية بالنفس في سبيل أهداف الجماعة من السمات المميزة لأسرة الوصاية، فإن مذهب النفعية أو اللذة هو ما يميز الأسرة النواة. وقد أصبح الزواج عقدا مدنيا، ليست له القدسية التي كانت له في الماضي مما جعل الطلاق أمرا شائعا وهذا إلى جانب أدلة أخرى على تفشي الفردية مثل الحركات النسائية وعدم الرغبة في الإنجاب، ومشاكل الشباب، وكثير من الاضطرابات التي ترتبط بحياة الأسرة عامة.

ومن أجل هذا يري زيمرمان أن الأسرة النواة فقدت المقدرة على إنجاز وظائف الأسرة الضرورية، و لم يعد بإمكانها إرضاء المتطلبات المتزايدة للفردية.

وقد انتهى زيمرمان من تحليله لتطور نماذج الأسرة خلال تاريخ المجتمع الغربي منذ عام **1500** ق.م حتى الآن، إلى أن التغير الاجتماعي عامة وتغير النسق الأسري يتفاعلان بصورة حتمية حيث يتبادلان موقع السبب والنتيجة، أما التغير الاجتماعي في الوقت الحاضر فإنه يسير في طريق غير واضح، ويتنبأ كما يتنبأ الكثيرون بأن الحضارة الحديثة سوف تنهار كما انهارت الحضارات القديمة.

ويرى زيمرمان أن دورة التغير مستمرة، لأن أسرة الوصاية تحمل في داخلها بذور انهيارها وتفككها. فبينما يتيح قانونها البدائي للعدالة قيام مجتمع منظم، ويزيد من تراكم الثروة، ويؤكد على العمل الإنتاجي، إلا أن سلطتها المطلقة على أفرادها تؤدي إلى سوء الاستعمال، فقد تظلم الزوجات، وقد يتعرض الأولاد للخطر أو يصبحون عرضة للطغيان والظلم، كما أن

حقوق الأفراد قد تقمع بوجه عام. وهذا يؤدي إلى نشأة المنازعات بين الأسر. وبتطور المجتمع تتناقص قوة الجماعة القرابية الممتدة وتبدأ الأسرة العائلية في الظهور.

وتعتبر الأسرة النواة أكثر الأنماط الأسرية شيوعا في المجتمعات الأكثر تحضرا، وقد أصبحت النمط السائد في المجتمع نتيجة لقوى وعوامل داخل الأسرة وخارجها. وقد كان السبب في ظهورها الرغبة في معاملة أكثر عدلا من جانب أعضاء الأسرة إلى جانب تأثيرات الحكومة والدين، وهى لذلك لا تشبه أسرة الوصاية، حيث أنها لا تحمل داخلها بذور انهيارها. ولكن التغيرات ما لبثت أن دقت بابها من الخارج، حيث بدأت نظم أخرى غيرها تحدد سلطتها. كما زادت القوانين التي تمنح الحقوق للأفراد.[1]

[1] د. مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ص 63، 64

خـــاتمـــة:

اهتم علم الاجتماع بصفة عامة وعلم الأسرة بصفة خاصة بدراسة الأسرة، لما لها من أهمية في المجتمع وما تقوم به من وظائف اجتماعية متعددة بوصفها اللبنة الأولى في المجتمع، والأساس المتين الذي يستقيم عليه البناء الاجتماعي، بالإضافة إلى دورها في تنشئة الأبناء اجتماعيا وتربويا ودينيا ونفسيا وأخلاقيا؛ وقد تناولتها عدد من الدراسات السيوسولوجية بالبحث المعمق من جوانب مختلفة. تعد الأسرة ظاهرة عالمية عرفتها كل المجتمعات البشرية، واهتمت بها الأنظمة الاجتماعية وأكدتها جميع الديانات السماوية بوصفها قاعدة بناء المجتمع ومؤسسة من أهم مؤسساته، والأساس الذي تبنى عليه الحياة الاجتماعية. وترتبط الأسرة ارتباطاً متكاملاً مع بقية المؤسسات والنظم الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، إذ لا يمكن أن نتناول الأسرة بمعزل عن علاقتها بمؤسسات المجتمع الأخرى التي تعمل معها وتتأثر بها.

فحاولنا قدر المستطاع في هذا المدخل النظري لدراسة الأسرة أن نشير إلى أهم النظريات الاجتماعية المعتمدة في دراسة الأسرة كالنظرية البنائية الوظيفية، والنظرية التفاعلية الرمزية، والنظرية التطورية، بوصفهم من أهم النظريات التي تعتمدها دراسات الأسرة . كما تمت الإشارة إلى بعض من مفاهيم الأسرة وخصائصها المختلفة، مستعرضين أيضا أنماطهـــا، ووظائفهـــــا.

الفـــصل الرابع

مظاهر التغير والثبات في بناء الأسرة الجزائرية

مـــقـــدمـــة

تعتبر العائلة أهم وحدة اجتماعية في المجتمعات البشرية باعتبار أنها محور التفاعلات والعلاقات والوظائف التي تعبر في كليتها على طبيعة النسق الثقافي الذي يعبر عن مجتمع ما لذا فهي تحظى باهتمام الباحثين في شتى التخصصات كعلم النفس وعلم الاجتماع.

وتمثل العائلة البيئة والمحيط الذي يتلقى فيه الفرد قيمه المنبعثة من المجتمع الذي يعيش فيه حيث نجد أن طبيعة البناء العائلي تختلف من مجتمع إلى آخر. غير أن التطورات التي ألمت بالمجتمع الجزائري سيما في الألفية الثالثة جعلت الأسرة في الوسط الحضري تتغير في بعض القيم وطبيعة وظائفها تكيفا مع العوامل الاجتماعية المحيطة بها وحفاظا على البناء الاجتماعي.

نحن في هذه الدراسة لا نتحدث عن تغير راديكالي ألم بالمجتمع الجزائري وطبيعة تكوين العائلة بل العكس من ذلك، أردنا لفت الانتباه إلى أن هذه المؤسسة الاجتماعية بما تحويه من أفراد وتفاعلات ومظاهر تتغير جزئيا تماشيا مع تأثيرات اجتماعية أحدثتها بعض العوامل مثل التصنيع، والتحضر، ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

ونظرا لقلة الدراسات المتعلقة بالعائلة الجزائرية حديثا وجدنا أن الصورة التي يحملها المتلقي هي صورة نمطية عن وحدة استاتيكية تكاد تكون كمبنى مترل لا تتعرض للتغير، وهي مغالطة اجتماعية أردنا التطرق إليها وإلقاء الضوء على هذا البناء والتغير الذي حدث فيه.

1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة :

أ- الجنس : كما سبقت الإشارة إليه في المقدمة العامة أننا اتخذنا أرباب الأسر من فئة الذكور كوحدة للتحليل، وهذا راجع لخصوصية المجتمع المحلي الذي يرى أن الرجل هو دائما رب الأسرة، حتى وإن أثبت الواقع في بعض المرات أن الرجل مكانتة أمام المرأة مقزمة حقيرة...

والجدول (2) يوضح لنا التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
أرباب الأسر (ذكور)	69	81.17
أرباب الأسر (إناث)	16	18.83
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول نلمس أن عينة بحثنا متنوعة ما بين الذكور والإناث وبالتالي تنوع الأفكار، والآراء والاتجاهات والقيم داخل مجتمع البحث.كما يشير الجدول إلى أن الغالبية العظمى لأرباب الأسر هي من فئة الذكور، فقد بلغت نسبة أرباب الأسر من الذكور 81.17% ، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر من الإناث 18.83% حيث تعاملنا مع المرأة كربة أسرة نتيجة لظروف معينة تمثلت في غياب الزوج (مغترب، سجين، متوفى)، أو لمرض الزوج وعدم قدرته على الإجابة. هذه النتائج قد لا تتفق مع ما جاء به حليم بركات[1] في هرمية الأسرة العربية حسب الجنس والنوع، حيث في حالة غياب رب الأسرة الأساس، فإن الأكبر من الذكور يخلفه في رئاسة الأسرة وإدارتها.

[1] حليم بركات، مرجع سابق، ص 15

ب- السن : تشير البيانات الواردة في الجدول (3) أدناه إلى أن نسبة أرباب الأسر الذين تقل عن أعمارهم عن الثلاثين سنة بلغت 17.64 %، بينما نسبة أرباب الأسر من الثلاثين إلى الخمسين سنة بلغت 62.36%، أما الفئة العمرية والتي مثلت جيل الاستقلال وما قبله فنسبتها كانت في حدود 20 بالمائة

الجدول (3) يوضح لنا التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	15	17.64
من 30 سنة إلى 50 سنة	53	62.36
أكثر من 50 سنة	17	20
المجموع	**85**	**100**

والقراءة السوسيولوجية للجدول تشير إلى تنوع أجيال مجتمع البحث، فهناك الفئة العمرية التي مثلت جيل الثورة التحريرية، وما بعد الاستقلال، أما الفئة الأخرى فمثلت سنوات التنمية والتصنيع من جهة والظروف الجديدة جراء سنوات الأزمة البترولية في الثمانينات من جهة ثانية. فهذا التنوع في الفئات العمرية سيخدمنا لا محالة في فهم آليات التغيرات الأسرية بالجزائر كل حسب ظروفه والحقبة الزمنية التي عاشها والتي يعايشها في قالب الرجوع إلى الماضي الذي يمثل التقليد و العصر الجديد بتكنولوجياته و حداثته.

ج- المستوى التعليمي:

يوضح الجدول رقم (4) المستوى التعليمي لأفراد العينة:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
أمـــي	10	11.76
ابتدائي	28	32.94
متوسط	22	25.88
ثانوي	13	15.29
جامعي	12	14.13
المجموع	**85**	**100**

يشير الجدول أعلاه بأن المستوى التعليمي والثقافي أهم عامل في تقدير الظروف والأوضاع خاصة إذا تعلق الأمر بمستوى التحضر، فمجتمع البحث ذو المستوى العلمي المقبول والذي صنفناه من المتوسط فما فوق هو في حدود نصف المجتمع (50 بالمائة) وهذا مؤشر أقل ما يقال عنه أنه مقبول لقياس مؤشرات التغيرات بفهمها وتحليلها.

د- **المهنة لأرباب الأسر:**

يوضح الجدول رقم (5) الوضع المهني لأفراد العينة:

المهنة	التكرار	النسبة المئوية (%)
قطاع الزراعة	05	5.88
قطاع الصناعة	28	32.94
قطاع الخدمات	11	12.94
قطاع الصيد البحري	13	15.29
أعمال حرة	10	11.76
عاطل عن العمل	10	11.76
متقاعد	8	9.43
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا أن غالبية المبحوثين يمثلون القطاع الصناعي بنسبة تقارب 33 بالمائة، كما نلمس ارتقاء الحي الذي تمت دراستنا به ألا وهو حي الرملة بوجود فئة تمارس قطاع الخدمات به، بالإضافة إلى ممارسة النشاطات المهنية الحرة كالتجارة والمقاولة ...، أما القطاع البحري ولكون المنطقة معروفة بهذا النشاط فكانت فئة البحارة في حدود 15 بالمائة من مجتمع بحثنا ونعلم أن هذه الفئة لها فضاء خاص بها[1]. أما الحنين للأرض الفلاحية وجدناه قائما أيضا من خلال تنقل فئة مثلت حوالي 6 بالمائة إلى أطراف المدينة للقيام بهاته المهنة مهنة الأجداد حسب المبحوثين.

[1] في هذا المقام نشيد بالعمل الجيد الذي قام به الأستاذ بوطوب فيصل ضمن مذكرة الماجستار حول هوية البحارة الصيادين بالجزائر.

ه- **الموطن الأصلي لأفراد العينة:**

يوضح الجدول رقم (6) الموطن الأصلي لأفراد العينة:

الموطن الأصلي	التكرار	النسبة المئوية (%)
قطاع ريـــفي (قرية)	55	64.70
قطاع حضري (مدينة)	30	35.30
المجموع	**85**	**100**

يتضح بوضوح أن غالبية المبحوثين نزحوا إلى المدينة لمزوالة مهن أخرى غير المهنة التقليدية المتمثلة في الزراعة، أملا في ظروف حياة أفضل من التي عاشوها في الريف. فالهجرة الريفية كان لها الأثر البالغ في تبدل الذهنيات و أصبح مزارع الأمس القريب رجل صناعي أو بحارا أو ناشطا في أعمال حرة. مما سيقود به حتما إلى تمثلات اجتماعية جديدة بخصوص المجتمع الحضري ويسعى جاهدا بأن يتأقلم أو يتكيف مع متطلبات الحياة في الحضر.

و- **الدخل الشهري لأفراد العينة:**

سجلنا بعض التحفظات بخصوص الإدلاء بالدخل الشهري حيث شككنا في أن غالبية المبحوثين قد كان تصريحهم اعتباطيا، وأن قضية الدخل هي محرجة وغير مقبولة. لكن رغم هذا ارتأينا أن نطرح هذا السؤال باعتبار أن تلبية حاجيات ومطالب الحياة الحضرية تكلف مالا أكثر عكس الحياة بالريف.

يوضح الجدول رقم (7) الدخل الشهري لأفراد العينة:

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية (%)
في حدود 10000 دج	15	17.64
10000 – 25000 دج	32	37.64
25000- 40000 دج	26	30.58
أكثر من 40000 دج	12	14.12
المجموع	**85**	**100**

فمن خلال معطيات الجدول نلاحظ أن المؤشرات المالية للمبحوثين تبقى ضعيفة بما يخدم الحياة في الحضر نظرا لما تتطلبه الحياة الحضرية من أعباء إضافية عن المجتمع الريفي. ويبقى الأجر حق وليس بامتياز في ظل النظام الاقتصادي الجديد و غلاء المعيشة.

2. نمط الأسرة وحجمها:

في غياب معطيات أعدت خصيصا حول الأسرة، يعتمد معظم الباحثين حول تطور الأسرة الجزائرية، على نتائج التعدادات والتي تعتمد بدورها على المفهوم الإحصائي (الأسرة المعيشية) (Ménage) . ولهذا المفهوم أهمية خاصة من ناحية أنه يعبر عن وحدة سكنية منفصلة في سكنها تشكل بنية التفاعل الأساسي والمباشر للفرد، ولها قدر من الاستقلالية عن المحيط على الأقل في بعض أمور الحياة اليومية.[1]

أظهرت نتائج مختلف الدراسات السابقة سيادة النمط الممتد لدى الأسرة الجزائرية التقليدية. انطلاقا من التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده المجتمع الجزائري، فقد جاءت معظم الدراسات لتشير إلى أن الأسرة الجزائرية عرفت تحولات كبرى غيرت الصفات التقليدية التي كانت تميزها في تركيبها ووظائفها وفي علاقاتها الداخلية وروابطها القرابية.

في السنوات الأولى من الاستقلال، كانت الجزائر تعتمد على الزراعة في اقتصادها الوطني، و هذا الاتجاه كان له تأثير من الناحية الاجتماعية خاصة بما يتعلق بالأسرة الموسعة، فالشاب تابع لأسرته و أبيه و ذلك لأن هذا الأخير لا يملك وسائل الإنتاج رغم بساطتها، والأرض المصدر الرئيسي للريع. و مع التطورات التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال تحرر الشاب و خرج للعمل بعيدا عن العائلة ليكون أسرة نووية فيما بعد و رغم هذه التطورات إلا أنه وقفت أمامه عدة عوائق سببت في بُطئه و تثبيطه أحيانا، فالعائلة الجزائرية المعاصرة تحمل

[1] ثريا التركي وهدى زريق، تغير القيم في العائلة العربية، عمان، 1995، ص 12

تناقضا من جهة قيم العائلة التقليدية مازالت نشطة في الذاكرة الجماعية و أغلبها مثالي، و من جهة أخرى التحوّلات السوسيولوجية تقدم ولادة لأشكال معاشرة جديدة، مما يفسّر أن الأسرة تدخل في مجال الأخذ و الرد في ميدان التغيير فعندما تتاح الفرصة و الظروف تمارس التغيير، و عندما تتأزم الأمور تعود إلى شكلها الأوّل التقليدي لأنها بقيت كمرجعية في الذاكرة و نظام اجتماعي نموذجي.

والجدول رقم (8) يوضح توزيع أسر العينة حسب نمط الأسر:

نمط الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أسرة نووية	75	88.23
أسرة ممتدة	10	11.77
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ سيادة النمط النووي بنسبة 88.23 % وهذا ما يثبت أن الأسرة الجزائرية عرفت تحولا في بنيتها من أسرة تقليدية ممتدة إلى نموذج أكثر ملائمة للمجتمع الصناعي ألا وهي الأسرة النووية. وبدخول التصنيع والتحضر إلى المجتمع الجزائري تحولت العائلة من ممتدة إلى نووية لأنها تستطيع التكيف والانسجام مع البيئة الصناعية والحضرية أكثر من العائلة الممتدة، حيث أن صفاتها البنائية وعلاقاتها الاجتماعية والقرابية ووظائفها تنسجم كل الانسجام مع ظروف التصنيع ومطالب وحاجات المجتمع الحضري.

الجدول رقم (9) يوضح حجم الأسر المبحوثة:

حجم الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
بدون أطفال	2	2.35
طفل واحد	8	9.41
طفلين إلى ثلاثة أطفال	40	47.05
أربعة أطفال وأكثر	35	41.19
المجموع	**85**	**100**

أظهرت نتائج مختلف التعدادات الوطنية للسكن والسكان أن الحجم المتوسط للأسرة المعيشية بالجزائر يرتفع من تعداد لآخر، وتعتبر هذه الظاهرة معاكسة لما كان متوقعا، حيث كلما اتجه المجتمع نحو الحداثة والأخذ بأسباب الحياة العصرية، اتجه حجم الأسرة في هذا المجتمع نحو التقلص (هذا ما عرفته المجتمعات الأوربية على الأقل خلال مسيرة تطورها). وجاءت نتائجنا مطابقة لهذا الطرح حيث سجلنا نسبة تقارب 44 بالمائة للذين يفوق عدد أطفالهم الأربعة فأكثر. بلغ متوسط حجم الأسرة الجزائرية سنة 1966 في القطاع الحضري حوالي 5.7 فرد، ليرتفع سنة 1987 إلى 6.8 فرد ، ليعرف بعد ذلك تراجعا طفيفا إذ قدر ب 6.3 فرد عام 1998.[1]

يتأثر حجم الأسرة بعدة عوامل، منها العامل الديموغرافي كالخصوبة، الوفيات ... العامل السوسيو-ثقافي كتصور المجتمع لتنظيم الأسرة، والعامل الاقتصادي كتوفر الشغل والسكن من عدمهما.

[1] الديوان الوطني للإحصاء 1998

3. نظام الزواج :

الزواج نظام عالمي من أهم النظم الاجتماعية، فهو الرابطة المشروعة بين الجنسين، ولا تتم هذه الرابطة إلا في الحدود التي يرسمها المجتمع، وفق المصطلحات والأوضاع التي يقرها. وتعتبر مرحلة اختيار كل من الزوجين لقرينه من أهم مراحل تكوين أسس الحياة الزوجية، وأعظمها تأثيرا نظرا لما يترتب عليها من استقرار في الحياة الزوجية، أو عدمه في المستقبل. أكدت كثير من الدراسات العربية بأن الزواج الداخلي يمثل النمط الشائع في كثير من البلدان العربية[1]، في حين نجد أن هناك دراسات أخرى تدل على أن الزواج الداخلي يشهد تراجعا تدريجيا وخاصة في المدن ولدى الطبقات المثقفة.

ويلاحظ أن عملية الاختيار للزواج لا تختلف من مجتمع لآخر في الخطوات، أو في النمط، بل تختلف أيضا حسب ما يأتي:

أ – محددات الاختيار: وهي تخص مسألة ما إذا كان الزواج أحادي لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة، في وقت واحد، ولا للمرأة أكثر من زوج واحد، في وقت واحد، أو زواج تعددي يباح من خلاله التزوج بأكثر من زوجة.

ب – مرغبات الاختيار: وهي صفات وقيم معينة تكون سبيلا لمن أراد الاختيار للزواج، ونذكر من هذه الصفات: الأخلاق، والنسب، والجمال، والدين. والأسرة الجزائرية معروفة منذ القدم بأسلوب الوالدي في اختيار الزوجة للابن، فالزواج الداخلي الذي ميز الأسرة الجزائرية

[1] حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 39

التقليدية كان يعكس ميل الجماعة (العائلة، العشيرة، أو القبيلة) لتمتين الروابط بين أفرادها وإبقاء الإرث في حوزتها، عكس الزواج الخارجي الذي يهدف إلى تحقيق مصالح وغايات اجتماعية بامتيازات اقتصادية.

الجدول رقم (10) يوضح عدد الزوجات لأرباب الأسر المبحوثين:

عدد الزوجات	التكرار	النسبة المئوية (%)
زوجة واحدة (زوج واحد)	83	97.64
أكثر من زوجة	2	2.36
المجموع	**85**	**100**

يتبين من خلال الجدول بأن نسبة من لهم زوجة واحدة كبيرة جدا وتكاد تكون مطلقة، دليل على أن ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الحضري أصبحت ضعيفة، نظرا لأن الحراك المهني والجغرافي الذي تتطلبه الحياة الحضرية في المدينة يتطلب من الزوج أن يحصر مسؤولياته في أسرة واحدة. أما بخصوص الحالتين لتعدد الزوجات فما هي إلا لظروف قهرية تمثلت في المرض الشديد للزوجة الأولى حتى أنه صرحا لنا بأن تعدد الزوجات ما كان ليتم لولا إصرار الزوجة الأولى، وهذا مؤشر أقل ما نقول عنه أنه أخلاقي إنساني بالدرجة الأولى.

يتضح من خلال الدراسات ذات العلاقة بموضوع العائلة العربية على وجود تراجع في معدلات الزواج المتعددة، ويعود هذا لأسباب لها علاقة بانتشار التعليم والذي انعكس على اتجاهات الأفراد نحو تعدد الزوجات وخاصة فيما يتعلق بوعي المرأة العربية.

في حين أن الجدول رقم (11) يوضح توزيع العينة حسب نمط الزواج:

نمط الزواج	التكرار	النسبة المئوية (%)
داخلي	22	25.88
خارجي	63	74.12
المجموع	**85**	**100**

حسب معطيات الجدول فالزواج الداخلي بمدينة الغزوات لازال قائما بذاته، ولعل السبب وراء ذلك يكمن في عدم المخاطرة بامرأة خارج دائرة القرابة حسب المبحوثين، ولكن نلاحظ حاليا عزوف الكثيرين عن الزواج من الأقارب لأسباب كثيرة نذكر منها:

- خفض سيطرة الآباء والأمهات على الأبناء في موضوع زواجهم.
- ظاهرة الهجرة التي عرفتها منطقة الغزوات جعلت معظم الشباب يتطلع إلى النمط الأوربي.
- اعتقاد غالبية الناس أن زواج الأقارب يؤدي إلى ولادة أطفال مشوهين.

هناك رواسب ثقافية في قضية اختيار الشريك حيث لا تسمح العادات والتقاليد والأخلاق والقيم التقليدية لبعض من أرباب الأسر المبحوثة باختيار زوجته بنفسه ولا تسمح له بمشاهدتها أو الاختلاط معها قبل ليلة الزواج. ومسألة زواج الرجل توكل لعائلته و أهله خصوصا والديه أو أقاربه الذين يتحملون تذكيرهم بضرورة زواجه. قديما اعتبر الزواج في مجتمع المدينة شأنا عائليا، لهذا كان يرتب من قبل الوالدين والأقارب. وعندما يكون الزواج كذلك فإن الزواج تراعى فيه مصلحة الأسرة، ولا تعطى فيه فرصة اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج، وكان الاختيار للزواج من صلاحيات الوالدين والأقارب.

جدول رقم (12) يوضح الطريقة التي تم بها الزواج:

اختيار الشريك	التكرار	النسبة المئوية (%)
عن طريق الوالدين	25	29.41
عن طريق الأقارب	10	11.76
اختيـــار شخصي	50	58.83
المجموع	**85**	**100**

يبين لنا الجدول أعلاه أن الطرح السابق ذكره بخصوص مسألة اختيار الشريك قد طالها التغير والتبدل، فالزواج المرتب من طرف الوالدين أصبح يخشى منه لأن المجتمع أصبح ينظر إلى هذا النوع من الزواج أنه غالبا ما ينتهي بالطلاق نظرا لعدم ملائمة الزوجين أحدهما الآخر. وما نلاحظه الآن أن الزواج بدأ يتم بطريقة شعورية حسب رغبات واتجاهات المقبلين على الزواج وخاصة لدى أبناء الفئتين الوسطى والعليا.

بعد ان كان الأسلوب الوالدي للاختيار هو السائد في ما مضى، ظهر الآن الأسلوب الذاتي في الاختيار المبني غالبا على قاعدة من الحب المتبادل، وانسجام الأذواق، وتوحد الإرادتين، وأصبح الزواج شأنا فرديا يخص الشخص المقبل على الزواج بدليل أن غالبية المبحوثين حوالي 60 بالمائة تزوجوا باختيار شخصي.

جدول رقم (13) يوضح أسباب اختيار الزوجة:

أسباب اختيار الزوجة	التكرار	النسبة المئوية (%)
معيار الأخلاق والدين	35	41.17
معيار الحسب والنسب	15	17.64
معيار الجمال	25	29.41
المعيار المادي	10	11.78
المجموع	**85**	**100**

أصبح الراغبون في الزواج في الوقت الحاضر يميلون إلى اختيار شركائهم في الحياة ممن يشابهونهم ويجانسونهم، وذلك عن قصد وعمد نابعين من اعتقادهم بأن ذلك يحسن من مستقبل زواجهم، ويجعله مأمونا. وتختلف الدوافع في مرحلة اختيار الشريك باختلاف الاتجاهات الفردية. فغالبية المبحوثين يميلون إلى المعيار الأخلاقي الديني ويضعونه في المقام الأول خصوصا في ظل الانحرافات والسلوكات المشينة التي عصفت بالمجتمع الجزائري، وبعضهم الآخر يؤثر معيار الجمال، فالحسب والنسب. وسجلنا أن من تقيدوا بهذا المعيار هم بالأساس من لهم زوجات في نفس دائرة قرابتهم وهذا من أجل تركيز الثروة وعدم بعثرتها مع علمنا بأنهم أسر غنية وميسورة الحال.

جدول رقم (14) يوضح المعرفة المسبقة بالزوجة:

معرفة الزوجة قبل الزواج	التكرار	النسبة المئوية (%)
الزوجان يتعارفان قبل الزواج	60	70.58
تعارفا ليلة الزواج	25	29.42
المجموع	**85**	**100**

خلال الفترة الراهنة ظهرت في الأفق بعض الدلائل التي تشير أن شباب اليوم يصرون على الاختلاط بالفتيات والتعرف عليهن قبل الزواج. وهذا ما تبين فعلا من خلال استمارة بحثنا حيث سجلنا نسبة 70% ممن تعرفوا على زوجاتهم قبل الزواج وحجتهم في ذلك تفادي المشاكل الأسرية عن طريق معرفة الذهنيات وطرق التفكير، فما كان متقاربا منها سمح بإقامة الزواج، في حين إذا اتضح أن مستوى الفكر متباعد عزف عن الزواج. وحسب رأينا هذه مغالطة كبيرة لأن التغير سمة لازمت الإنسان منذ القدم، ولا يمكن التنبؤ بالاستقرار أو الفشل في الزواج بحكم التعارف قبل الزواج خاصة وأنه دائما في مرحلة التعارف لا يكشف إلا على الجوانب الايجابية وإذا حصل الزواج نصدم بالواقع والمآل أن المجتمع الجزائري أصبح يشهد ظاهرة الطلاق بشكل رهيب.

وفي العموم بعد ظهور التحضر والتصنيع والتحول الاجتماعي والاقتصادي بعد الاستقلال بدأت التقاليد الاجتماعية الموروثة لاختيار الشريك بالتحول التدريجي والانقراض. غير أن التحول الذي طرأ على تقليد اختيار الشريك لم يؤثر على جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية للمجتمع الجزائري بصورة متساوية. فالطبقات الفلاحية لا تزال توكل مهمة

زواجها إلى عائلاتها وأقاربها بالرغم من التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية التي يشهدها المجتمع الجزائري. وبعد الاختيار لا يسمح له بمشاهدتها أو الاختلاط معها.

بينما لعبت عوامل التحضر والتصنيع والتحول الاقتصادي الدور الكبير والمباشر في تغيير مواقف وقيم وتقاليد الطبقة المتوسطة والراقية بالمجتمع الجزائري، حيث أن زواجهم أصبح يتعلق بهم أكثر مما يتعلق بذويهم وأقاربهم. وعلى العموم كلما كان هناك بين الرجل والمرأة المزمعين على الزواج تكافؤ خلقي واجتماعي واقتصادي وثقافي وديني، نجح الزواج بوصفه علاقة أساسية دائمة بين رجل وامرأة اتفقا شرعا على الارتباط في حمل أعباء الأسرة ومسؤولياتها.

4. ظروف السكن:

يعرف المسكن أنه البناء الذي يأوي إليه الإنسان، ويشمل هذا البناء كل الضروريات والتجهيزات والأدوات التي يحتاجها أو يرغب فيها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبيعية له ولأسرته. لعبت التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري دورا فاعلا في تغيير طبيعة ونوعية السكن إذ تحول من نظام السكن في بيت الزوج الأصلي إلى نظام السكن في بيت جديد مستقل. فخلال فترة ما قبل التصنيع كانت العائلة الجزائرية تمارس نظام السكن الأبوي، لكن مع دخول معالم الحياة الحضرية والتحضر بالمجتمع تعرض النظام الأبوي للعائلة الممتدة إلى الضعف والتفكك ومعه ضعفت اديولوجية هذه الأسرة. وتبعثرت علاقاتها القرابية. وهذه الحقيقة المهمة أسهمت إسهاما فعالا في تحويل نظام سكن الأسرة إلى نظام السكن في مترل

جديد. وهذا ما يعني قيام الزوجان بالعيش معا في دار مستقلة عن دار أهل الزوج، وأهل الزوجة. إلا أن التغير الذي طرأ على نظام السكن كان بطيئا، وتدريجيا.

ويعلل الدكتور إحسان محمد الحسن هذه الظاهرة بالآتي:

- إن الأسرة من الطبقة المتوسطة هي أسرة مستقلة اقتصاديا ومعتمدة على نفسها اعتمادا ماديا، فهي لا تعتمد على أقاربها في سد حاجاتها الاقتصادية والمادية، لها دخل منتظم، يتكاتف الزوجان في كسب العيش فيها، مما يتيح فرصة الاستقلال بالبيت للظروف الاقتصادية المريحة.

- ثم إن قيم الفئة الوسطى ومواقفها تؤيد فكرة الاستقلال عن الأهل.

جدول رقم (15) يوضح ظروف السكن للعينة المبحوثة:

ظروف السكن	التكرار	النسبة المئوية (%)
بيت مستقل	75	88.23
مـــع الأهل	10	11.77
المجموع	**85**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن الأسر النووية المبحوثة هي نفسها التي تقيم في بيت مستقل عن الأهل راغبين بذلك العيش بحرية والاستقلال عن العائلة الكبيرة. ونجد بالمقابل عشر عائلات لا تزال تقطن مع الوالدين نظرا لعدم توافر الموارد المالية وأزمة السكن الخانقة التي تعرفها المنطقة. والتي لم تسمح بالاستقلالية، في حين لا يزال الابن لدى العائلة التي والدها مهاجر إلى فرنسا يسكن مع والديه. بل ويؤجر الطابق الثاني لأسر أخرى لدى غالبية العائلات المهاجرة. أما في حالة وفاة الوالد فلا بأس أن تقيم الأم مع الابن المتزوج بشرط ألا تتدخل.

جدول رقم (16) يبين ملكية السكن للعينة المبحوثة:

ملكيـــة السكن	التكرار	النسبة المئوية (%)
ملك خاص	53	62.35
مؤجـــر	24	28.23
ملك غير خاص بدون تأجير	8	9.42
المجموع	**85**	**100**

إن اقتناء المترل يشكل إحدى القيم الاجتماعية، ويرمز إلى الهوية الشخصية والأسرية. وهو فوق كل ذلك هو دليل انتماء. وكانت الأسر تمارس نظام السكن الأبوي – فيما سبق وأن ذكرنا – ولكن متطلبات الحياة الحضرية عملت على تحويل نظام السكن الأبوي إلى بيت مستقل. ولعدم قدرة بعض الأسر المبحوثة خاصة من حديثي الزواج على شراء سكنات نظرا لغلائها، وكذا ضعف الحظيرة الوطنية للسكن، اضطروا إلى تأجير سكنات للإقامة وحتى لممارسة أنشطة حرة كالتجارة، وبعض الأعمال الحرفية.

مع الإشارة إلا أن ملكية السكن من عدمها قد تتناسب مع المستوى الاقتصادي للأسرة، إذ كلما ارتفع المستوى الاقتصادي للأسرة مالت هذه الأخيرة إلى امتلاك السكن، بشرائها، والظاهرة التي وقفنا عندها هي اقتناء بعض الأسر المبحوثة لإعانات مالية خصصتها الدولة لبناء سكنات ريفية وهي في حدود خمسين مليون وسبعين مليون سنتيم. فطابع السكن هو ريفي لكن بالمحاباة تم تشييدها على تراب حضري.

جدول رقم (17) يبين الرضا عن المسكن للعينة المبحوثة:

الرضا عن السكن	التكرار	النسبة المئوية (%)
راض	25	15
غير راض	60	85
المجموع	**85**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن ثلة قليلة هي راضية عن مساكنها نظرا لفخامتها ونمطها العصري الحديث واحتوائها على كل مقومات الحياة الكريمة، بينما غالبية المبحوثين هم غير راضيين عن مساكنهم ويرغبون في التغيير لو أتيحت الفرصة خصوصا فئة المؤجرين. ومن جملة الأسباب التي ذكرها المبحوثين في عدم رضاهم بمساكنهم ما يلي:

- ملكية السكن من عدمها.
- حجم المسكن
- علاقات الجوار
- التلوث الطبيعي الذي يسببه مصنع الحديد والصلب بالمنطقة وخاصة أن مجتمع البحث (حي الرملة) هو من أكثر الأحياء تضررا بالغازات المنبعثة من المصنع وهذا ما شكل نوع من السخط والتذمر. حتى أن المبحوثين أجمعوا على فكرة بيع مساكنهم والانتقال إلى مكان آخر من أجل سلامتهم وسلامة أبنائهم خاصة وأنه كل سنة تمر إلا ونسجل أعددا هائلة تصاب بأمراض مستعصية كأمراض الصدر والربو...

5. السلطة ومكانة المرأة:

يعد موضوع السلطة داخل الأسرة من المواضيع الهامة في مجال علم الاجتماع العائلي. حيث تناول كثير من العلماء والدارسين هذه القضية بالدراسة والبحث وخاصة فيما يتعلق بالاتجاه التطوري الذي يركز على تطور الأسرة بشكل عام وتطور السلطة داخل الأسرة. ويعد زهير حطب من أهم علماء الاجتماع العرب الذين أعطوا أهمية خاصة لهذا الموضوع، حيث تتبع أصول الأسرة العربية، فأكد أن الأسرة العربية عبر التاريخ عرفت النظام الأمومي الذي أعطى المرأة أفضلية في السلطة على الرجل وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتساب وحرية المرأة ومكانتها ومكان الإقامة.[1] ويؤكد حليم بركات على أن الأسرة العربية هي أسرة أبوية، وأنها هرمية على أساس الجنس والعمر، وأن الأب لا زال يتمتع بقدر كبير من السلطة رغم بعض التغيرات البسيطة التي قد تنحصر في الأسر البرجوازية.[2] ويتفق هشام شرابي مع بركات في اعتبار أن المجتمع العربي هو مجتمع أبوي، ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد على دونية المرأة والأطفال من خلال كونها عرضة للاضطهاد والظلم في المجتمع العربي.[3]

يعتبر المجتمع الجزائري من بين المجتمعات السائرة في طريق النمو التي يحكمها النظام الأبوي على غرار باقي المجتمعات العربية، حيث يربط بعض الباحثين و المفكرين العرب التخلف الحاصل في هذه المجتمعات بهذا النظام نظرا لشموليته لمختلف أنساق المجتمع (سياسي، ثقافي، اقتصادي، أسري...) والذي يتميز بالتخلف و التبعية، كما يتميز إضافة إلى ذلك بذهنية

[1] زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، مرجع سابق، ص 17

[2] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر ، مرجع سابق، ص ص 179، 182

[3] هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص 112

أبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد و لا تقبل بالحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها، كما يغيب التفاعل و الحوار المفضي إلى التفاهم أو الاتفاق بين الأفراد و الجماعات.

ومن أهم سمات هذا النوع من المجتمعات، سواء كان قديماً أو حديثاً، هي النزعة الأبوية – البطريكية – التي تظهر في سيطرة الأب على العائلة. فالأب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة، وهو رب البيت وعموده، إذ إن العلاقة بين الأب وأبنائه، علاقة هرمية، فإرادته مطلقة ويتم التعبير عنها بـــ "الإجماع القسري" الذي يقوم على التسلط من جهة، والخضوع والطاعة من جهة أخرى، التي تظهر على مستوى العائلة في القيم والتقاليد وفي وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية التي تعمل على تشكيل نمط الثقافة والشخصية، من خلال ترسيخ القيم والعلاقات الاجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع الأبوي.

فالنظام الأبوي هو بنية سيكولوجية واجتماعية وثقافية ناتجة عن شروط تاريخية وحضارية نوعية تكونت من مجموعة من القيم وأنماط من السلوك ترتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصيته، ويشكل واقعا اجتماعيا حيا يتميز بسيطرة مزدوجة: سيطرة الأب على العائلة، وسيطرة الرجل على المرأة، بحيث يبقى الخطاب المهيمن هو خطاب الأب وأمره وقراراته.

إن كل ما يميز المجتمع الأبوي من خصائص يمكن إسقاطها على الأسرة، فالمرأة تبقى تعاني التمييز، الأمر الذي كرس عبر التاريخ العداء العميق و المستمر في لا وعي هذا المجتمع للمرأة و نفي وجودها الاجتماعي كإنسان، فالأب يمثل مركز السلطة الذي تنظم حوله العائلة،

و تكون العلاقات الاجتماعية فيها عمودية و إرادة الأب فيها تكون مطلقة و ترتكز على العادة و الإكراه، و في ظل هذا النظام تعاني المرأة تأثيرا مضاعفا لظاهرة التمييز داخل الأسرة مقارنة بالرجل في حد ذاته، فهي و إضافة لما تعانيه كغيرها من الأبناء الذكور من السلطة القمعية للأب فإنها تعاني لوحدها من سيطرة سلطة الذكر عليها سواء كان أب، أخ، أو زوج ...الخ

هناك عدة عوامل أدت إلى تغير نظام السلطة الأبوية داخل الأسرة الجزائرية، ويأتي هذا التغير عادة في شكل خفيف، لكنه يكون أحيانا جذريا. ومن هذه العوامل نذكر:

- خروج العديد من وظائف العائلة عن نطاقها وقيام مؤسسات أخرى بها:

نزعت المؤسسات الحديثة من الأسرة الكثير من وظائفها، فأصبح التعليم من اختصاص المدارس والمعاهد، وأصبح الأمن والحماية الاجتماعية من اختصاص مؤسسة الشرطة الجيش و الضمان الاجتماعي ودور الرعاية الاجتماعية، وأصبحت الوظيفة الاقتصادية من اختصاص مصانع ومقاولات ضخمة، تقوم بعملية الإنتاج وتقدم الخدمات.

- تفكك العائلات إلى أسر نووية: إن تفكك العوائل إلى أسر صغيرة نووية، تقتصر على الزوج والزوجة وأولادهما، وتسكن في مترل مستقل خاص بها، يعني الإخلال بإحدى القواعد الهامة التي تعتمد عليها العائلة في تشكلها، ونعني بها قاعدة السكن مع أهل الزوج، أي أن المرأة عندما تتزوج وتغادر بيت أهلها، تستقر في بيت أهل زوجها، مما يعني جملة من العلاقات المتبادلة بين الابن المتزوج وأهل البيت، وكذلك مجموعة من الواجبات يجب على الزوجة أدائها لأهل

الزوج وخاصة لأبويه. فسكن الزوجين وأطفالهما تحت سقف بيت مستقل عن إقامة أهلهما، يشكل عاملا من عوامل ضعف سلطة ونفوذ العائلة الأبوية.

- خروج المرأة إلى العمل: مكن التعليم المرأة من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لولوج عالم الشغل والتمتع بدخل وظيفي مستقل، وسواء جاء خروج المرأة إلى ميدان العمل كنتيجة لعدم كفاية مرتب الزوج، أو غير ذلك من الأسباب، فإنه يسمح لها بالمشاركة في نفقات الأسرة ويدعم حظوظها في صنع القرار.

- تأثير النموذج الأسري الغربي: تعمل عادة وسائل الإعلام والدعاية على تقديم هذا النموذج كنموذج مثالي يختلف عما هو سائد في البلدان الأخرى (غير الغربية)، فتحرص على إبراز طبيعة الحريات التي تتمتع بها المرأة ويتمتع بها الأبناء، وتعمل بعض الحركات النسائية المحلية على الضغط والمطالبة بمزيد من الحقوق والحريات للمرأة، اقتداءا بالنمط الغربي، واستنادا إلى حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

جدول رقم (18) يوضح مسؤولية اتخاذ القرار داخل الأسرة في مجال الاستهلاك:

المشرف على نفقات الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجد	03	3.52
الزوج (الأب)	42	49.41
الزوجة	10	11.76
الزوجان معا	25	29.41
الابن الأكبر	05	5.90
المجموع	**85**	**100**

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن 42 أسرة من مجموع عينة البحث بنسبة تقارب الخمسين بالمائة يكون فيها الأب هو المسؤول على النفقة داخل الأسرة مما يدل على أن سلطة الإنفاق مازالت بيد الرجل رغم المتغيرات التي أصابت بناء المجتمع. على غرار هذا نجد أن نسبة الثلاثين بالمائة من عينة البحث تعتمد على مبدأ التداول في الإنفاق فلا حدود بين الزوج والزوجة في هذه العملية ما دام أن الزوجة هي الأخرى ولجت عالم الشغل وتحصلت على منصب عمل سمح لها بأن تساند زوجها في عملية الإنفاق. أما في حالة غياب الزوج فتنقسم المسؤوليات ما بين الزوجة والابن الأكبر بنسب متفاوتة ولصالح الزوجة. كما استطعنا أن نتعرف على أن الجد لازال يشرف على عملية الإنفاق وهذا في بعض من الأسر الممتدة من عينة بحثنا.

ونستخلص من كل هذه النسب أنه على الرغم من التطورات التي شهدتها الأسرة الحضرية الجزائرية إلا أن الثقافة التقليدية لا تزال تبقي الرجل مدير الإنفاق داخل بيته.

جدول رقم (19) يوضح مسؤولية اتخاذ القرار داخل الأسرة في مجال الاستثمار:

المشرف على الاستثمار داخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجد	05	5.88
الزوج (الأب)	51	60
الزوجة	8	9.41
الزوجان معا	12	14.11
الزوجان بمشاركة الأبناء	9	10.60
المجموع	**85**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود سيطرة لسلطة الرجل في مجال اتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار، كما يمكن أن نلاحظ من خلال هذه البيانات وجود مؤشر لتزايد مشاركة الزوجة والأبناء في السلطة داخل العائلة بشكل عام.

جدول رقم (20) يوضح من يتولى شؤون البيت في حال غياب الزوج:

المشرف على البيت في حال غياب الزوج	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجد	10	11.76
الزوجة	60	70.58
الابن الأكبر	15	17.66
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا أن 60 أسرة من عينة البحث تفضل أن تتولى الزوجة إدارة شؤون البيت في حال غياب زوجها، مما يبين لنا أن المرأة قد تغير مركزها الاجتماعي داخل الأسرة الحديثة وأصبح لها سلطة اتخاذ القرار. وبذلك نستنتج أن ارتفاع الزوجات اللواتي يتحملن مسؤولية إدارة منازلهن في حال غياب أزواجهن دليل على الاختيار السليم والثقة المتبادلة بين الأزواج.

إن وجود نسبة تقارب الثلاثين بالمائة ممن تولي إدارة البيت إما للجد أو الابن الأكبر في حال غياب أبيه ما هو إلا دليل على رواسب النظام الأبوي الذي ساد في حقبة زمنية مضت المجتمع الجزائري. فالتوجه الجديد للأسر الحديثة يثبت مكانة جديدة للمرأة داخل المجتمع.

جدول رقم (21) يوضح الأخذ برأي الأب وأوامره داخل الأسرة:

الأخذ برأي الأب وأوامره داخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائمـــا	80	94.11
أحيـــانا	5	5.89
لا يتم الأخذ برأيه	0	0
المجموع	**85**	**100**

وفق نتائج الجدول أعلاه، تبين بأن أغلب أفراد العينة (94.11%) أكد أنه يجب استشارة الأب والأخذ برأيه، فبالرغم من التحضر والتطور الحاصل إلا أن مكانة الأب مازالت محترمة وعالية، وعليه يرى غالبية المبحوثين أنه لا بد من استشارة الأب كرمز وحاكم للعائلة وهذا مظهر من مظاهر العائلة الجزائرية التقليدية نجده مازال حاضرا لدى أغلب العائلات الحضرية، بينما هناك نسبة ضئيلة حوالي (6%) ممن يرون بأن استشارة الأب والأخذ برأيه ليس من الضروري بل يؤخذ برأيه أحيانا وأحيانا أخرى ربما يكون من الأفضل عدم مشورته.

ضمن هذا السياق قد نخلص إلى نتيجة أخرى مفادها أن تحول العائلة الجزائرية من ممتدة إلى نووية لم يتم بالشكل والنموذج السائد في البلاد المصنعة الغربية، فمن وجهة نظرنا هناك عائلة شبه نووية، ونقصد إذا تحدثنا من الناحية المحالية نجد استقلال عن العائلة الموسعة، لكن من ناحية أخرى نلمس تدخل الأب مثلا في أسرة ابنه عندما يتعلق الأمر بقرارات مهمة في الحياة.

جدول رقم (22) يوضح إذا ما كان الزوج يأخذ برأي زوجته في الأمور التي تخص الأسرة:

أخذ الزوج برأي الزوجة داخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	70	82.35
لا	15	17.65
المجموع	**85**	**100**

بينت نتائج الجدول أعلاه أن 70 عائلة من الأسر العائلة يأخذ أربابها برأي زوجاتهم في الأمور التي تخص الأسرة بشكل عام، وهذا دليل على أن الحياة الحضرية كانت في صالح المرأة بأن قضت على النزعة الأبوية وغيرت بذلك صورة المرأة فأصبحت كيانا يتحد مع الرجل على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم والمشاركة في أعباء الحياة. أما النسبة المتبقية فلازالت جذور السلطة البطريكية متسلطة في أذهانهم ومعاملاتهم، وربما يلزم المزيد من الوقت من أجل التأقلم مع مظاهر الحياة الحضرية الحديثة في المدينة.

جدول رقم (23) يوضح إذا ما كان خروج المرأة للعمل يضعف سلطة الرجل:

خروج المرأة للعمل يضعف سلطة الرجل	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	25	29.41
لا	60	70.59
المجموع	**85**	**100**

غالبية المبحوثين (70 %) يرون بأن خروج المرأة للعمل لا تضعف بتاتا من سلطة الرجل بل تعكس مدى وعي الرجل بأن خروج المرأة الحضرية للعمل يعطيها استقلالا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عن الرجل وبالتالي تساعد في زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها المعيشي

وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاه الاجتماعي، حتى أننا لمسنا لدى البعض تحسرهم على مدى محدودية المستوى الدراسي لزوجاتهم وإلا كان من الممكن لهن أن يظفرن بمنصب عمل خصوصا وأن توجهات الدولة حسب رأي المبحوثين هي في توظيف الإناث على حساب الذكور. ثم استطعنا أن نستكشف أن غالبية الماكثات بالبيوت (ربات بيوت- بنات تخلين عن الدراسة سابقا) أصبحن يلجأن إلى التسجيل لدى الديوان الوطني للتعليم عن بعد بغية تحسين المستوى الدراسي والوصول على الأقل إلى القسم النهائي على أمل الحصول على وظيفة.

في حين نجد أن نسبة (30 %) ترى بأن خروج المرأة للعمل يضعف من سلطة الرجل نتيجة للقيم الثقافية المتوارثة لدى بعض العائلات التي ما زالت تحاصرها. فخروج المرأة للعمل يعتبر شيئا مخلا بالقيم الاجتماعية خصوصا وأن المرأة هي رمز الحشمة داخل المجتمعات العربية.

جدول رقم (24) يوضح سلطة الزوج على أسرته بالمقارنة مع سلطة أبيه:

سلطة الزوج على أسرته بالمقارنة مع سلطة أبيه	التكرار	النسبة المئوية (%)
عـــادية	50	58.82
أشد من سلطـــة الأب	05	5.89
أضعف من سلطة الأب	30	35.29
المجموع	**85**	**100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه اتضح لنا جليا أن مفهوم السلطة لدى الأسرة الحضرية الجزائرية أصبح يتجه نحو الديمقراطية والتحرر وظهور مبدأ التحاور وتكافؤ الفرص، وبالتالي غالبية أرباب الأسر لا يحبذون النزعة الأبوية المتسلطة، ومرونة التعامل الأسري مطلب أساسي.

6. النسق القرابي:

يعتبر نسق القرابة عاملا أساسيا في دعم النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية[1]، حيث أن الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة كانت ترتكز على عملية تضامنية و على تساند وظيفي غير مشروط، و تقوم هذه القرابة على روابط الدم و المصاهرة والنسب التي تجمع أفراد الجماعة الواحدة، هذا و يصنف الباحثون الأنثربولوجيون القرابة إلى ثلاث أنماط:

أ- نمط الانتساب الأبوي: و يشمل كل الأصول و الفروع و الحواشي من الذكور من ناحية الأب و أب الأب من جهة، و الأبناء و أبنائهم من جهة ثانية، ثم العمة وحدها و الأعمام و أبنائهم من جهة أخرى و كلهم يشكلون ما يسمى بأقارب العصب الذين تجمعهم وحدة قرابية يسميها صاحب كتاب "المقدمة" (ابن خلدون) " العصبية " و يتميز هذا النمط بأنه يجعل من مكانة الأب في المركز الأول داخل الجماعة، حيث يكون هو صاحب السلطة في إدارة كل شؤون الأسرة، و يصبح الانتساب إليه هو الانتساب الشرعي و الرسمي، و ينتشر هذا النمط في المجتمعات العربية الإسلامية عموما و في المجتمع الجزائري بالخصوص.

ب- نمط الانتساب الأمومي: و يجمع كل الأصول و الفروع و الحواشي من خط الإناث فقط كالأم و أم الأم من ناحية، و الابنة و أبنائها من ناحية ثانية، ثم الخال و الخالات و أبنائهن من ناحية أخرى و وفقا لذلك يصبح للمرأة مكانة أرقى بكثير من مكانة الرجل كونها صاحبة السلطة والانتساب، حيث ينتسب الإسناد إلى الأم بدل الأب، و ينتشر هذا النمط لدى

[1] Lahouari ADDI, *De l'Algérie Précoloniale à l'Algérie coloniale*, Alger, ENAL, 1985, P93

بعض المجتمعات التقليديـــة الأولى التي تتميز بالمشاعية الجنسية، إذ أن تعدد الآباء جعل الأم تجهل الأب البيولوجي الحقيقي للابن مما حتم أن ترجع التسمية للأم بدل الأب.

ج- **نمط الانتساب الثنائي**: وهو انتساب مزدوج، بموجبه يصبح الفرد ينتسب إلى أبيه و أمه في نفس الوقت، و بالتالي فإن نسب الشخص يرجع إلى جميع أقاربه من حيث الأب و الأم معا، فالفرد بذلك ينتمي إلى جماعتين قرابيتين يرتبط بهما بروابط مماثلة و يتميز هذا النمط بأنه يؤدي إلى توسيع دائرة القرابة بشكل كبير يختلف عن النظامين السابقين الأحاديين. إن دوائر القرابة داخل الأسرة يمكن تصنيفها إلى صنفين: قرابة ابتدائية و تتضمن الأقارب المباشرين كالأب، الأم، الأخ، الأخ المتزوج و أبنائه و الجد و الجدة، أما الصنف الثاني فيسمى بالقرابة الثانوية و تتضمن العم و أبنائه و أحفاده و العمة، و يمكن تحديد تأثير القرابة في النظام الأبوي (الأبوية) أو درجة الخضوع للأب، في أنه كلما كان الانحدار و الانتساب من جانب الأب كلما دعمت أكثر سلطته و محوريته داخل الأسرة، و العكس صحيح و لو أن حدة الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر بحيث تزداد في مجتمعات معينة وتكون أكثر اعتدالا في مجتمعات أخرى.

و لأن النظام البطريكي كمفهوم واسع هو ميزة المجتمع الجزائري التقليدي، فإن العلاقات القرابية داخل الأسرة الجزائرية التقليدية تتحدد حسب عدة عوامل أهمها السن و نوع الجنس هذا الأخير أثبتت بعض البحوث الاجتماعية في شأنه أن الأم في المجتمع الجزائري هي التي تقوم بالتدابير و الإجراءات الأولية في تزويج أبنائها بالرغم من المراقبة المصطنعة من طرف الأب، و هي الحقيقة التي يؤكدها أيضا الباحث **فرانز فانون** بقوله: "إن المجتمع الجزائري هو

مجتمع قائم على النظام القرابي الأبوي، إلا أن قاعدته الخفية هي أمومية."[1] فالرجل الجزائري تبقى جميع سلوكاته إزاء زوجته سرية، خاصة إذا تعلق الأمر ببعض التنازلات من طرفه تجاهها، لأنه دائما تحت مراقبة جماعية تتمثل في الجماعة القرابية (أعمام، أبناء عمومة...) و هي التي تخضع الأب لقراراتها و توصياتها، لذلك فهو يتعامـــل مع أسرتـــه و أبنائـــه وفقا لما تنص عليـــه تلك الجماعة، لذلك فالأب يهمه رأي الجماعة القرابية فيه، لذلك فإن الجماعة القرابية هي الـــتي تستعمل الأب لترسيخ الثقافة الأبوية ككل و تمكنه من جهة أخرى من تدعيم سلطته و تثمينها إزاء زوجته و أبنائه.

مما سبق يمكن التوصل إلى أن المجتمع الجزائري انطلق في بنيته الاجتماعية من عشيرة موجهة ماديا و معنويا من طرف جد مشترك، ثم توسعت إلى قبيلة و هذه الحقيقة تنافي ما ذهب إليه **دوركايم** من أن المجتمعات المغاربية و منها المجتمع الجزائري قائمة على **الطوطم**[2]، بل تثبت حقيقة ما ذهب إليه **ابن خلدون** حول المجتمعات المغاربية التقليدية، من أن منشأها الأول هو **العصبية**، التي يعتبرها العنصر الفعال و المتغير الحاسم لهذه المجتمعات، و أساس كل تجمع سكاني في المنطقة آنذاك.

[1] Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre*, la Découvert 1961, p 56

[2] الطوطم هو أي كيان يمثل دور الرمز للقبيلة، وأحيانا يقدس باعتباره المؤسس أو الحامي. أول من أدخل اصطلاح الطوطم إلى اللغة الإنجليزية هو الرحالة ج. لونك عام 1791 إذ استعمله في كتابه "رحلات مترجم هندي وأسفاره"، واستعمل كلمة الطوطمية في الدراسات الأنثروبولوجية لأول مرة العالم الاسكتلندي ج. مكلينين في عام 1870 عند كتابته مقالا بعنوان "الطوطمية". كانت الطوطمية موجودة لدى عرب الجاهلية، إذ كان لكل قبيلة صنم خاص بها على صورة حيوان أو جزء من الإنسان.

في الماضي كانت علاقات الأفراد في الشبكة القرابية قوية، ومتماسكة، فالأسرة الممتدة كانت تعيش في مترل واحد، والأقارب كانوا يعيشون معها في المترل نفسه، أو في منازل متجاورة، وكل فرد من أفراد الأسرة كان يعرف أقرباءه من جانب أبيه، وأمه، وكان يساعدهم ويدافع عنهم، وكانت الجماعات القرابية تفضل السكن في منطقة جغرافية واحدة، وذلك في منازل متجاورة، وكانت الأسرة الممتدة تمارس مهنة واحدة يعتمد عليها جميع الأفراد في معيشتهم، وهذا ما جعل أفرادها يعتقدون بإيديولوجية واحدة كان لها الأثر في تحقيق الوحدة بينهم وفي تقوية علاقاتهم الاجتماعية القرابية.

جدول رقم (25) يوضح الزيارات التي تقوم بها الأسرة:

الزيارات التي تقوم بها الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
زيارة الأقارب فقط	26	30.58
زيـــارة الأصدقاء	8	9.42
زيارة الأقارب والأصدقاء معا	51	60
لا تزور أحدا	0	0
المجموع	**85**	**100**

بينت نتائج الجدول أعلاه أنه ثمة تغير حاصل في قضية الزيارات فغالبية المبحوثين (60%) يؤدون زياراتهم للأقارب والأصدقاء مع اقتصار الأسرة النواة على العلاقة المباشرة مع أقارب و والدي الزوج و الزوجة، فلم نعد نتحدث عن أبناء العمومة و أبناء الخؤولة. فالحياة الحضرية فرضت على الأسرة أن تقيم علاقات اجتماعية خارج دائرة القرابة بحكم الزمالة في العمل مثلا أو بحكم المصالح الذاتية المشتركة...

جدول رقم (26) يوضح استقبال الزيارات:

استقبال الزيارات	التكرار	النسبة المئوية (%)
الأقارب فقط	15	17.64
الأصدقاء فقط	10	11.76
الأقارب والأصدقاء معا	55	64.72
لا تستقبل أحدا	5	5.88
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول نجد أن حوالي (65%) يستقبلون في بيوتهم أقاربهم وأصدقائهم على حد السواء، وهذا مؤشر على أن الحياة الحضرية قد فرضت بوجود علاقات ثانوية قائمة على أساس المنفعة، وعن سؤالنا عن قضية تبادل الزيارات أو استقبالها فقد تبين أن غالبية الزيارات هي في المناسبات العائلية، أو في الأعياد الدينية. كما وقفنا على عينة من الأسر لا تميل إلى استقبال الزيارات فهما منهم على أن الزائر هو من ينوي المبيت عندهم، فهمنا أسباب هذا بعد أن عرفنا أن مساكنهم ضيقة ولا تتسع لاستقبال الزوار.

جدول رقم (27) يوضح طلب المساعدة المالية:

طلب المساعدة المالية	التكرار	النسبة المئوية (%)
الأقارب فقط	46	54.11
الأصدقاء فقط	11	12.94
الأقارب والأصدقاء معا	20	23.52
عدم طلب المساعدة من أحد	8	9.43
المجموع	**85**	**100**

لا تزال غالبية الأسر المبحوثة (54.11%) تعتمد على أقاربها في طلب المساعدات المالية، خصوصا وأن رب الأسرة قد يلجأ خصيصا إلى والده أو إخوته الذكور قبل أي أحد آخر، في حين لا يحبذ الرجل الرجوع إلى أصهاره إلا في الضرورة القصوى. في حين نجد حوالي (13%) لا ترغب في طلب المساعدة من الأهل نظرا لمحدودية المستوى المالي لأقاربهم فهم يعتمدون كلية على معارفهم من الأصدقاء. أما نسبة (9.43%) لا تطلب المساعدة من أحد لأن ظروفهم المادية مريحة.

جدول رقم (28) يوضح تقديم المساعدة المالية للأقارب :

تقديم المساعدة المالية للأقارب	التكرار	النسبة المئوية (%)
تقديم المساعدة المالية	15	17.64
عدم تقديم المساعدة المالية	70	82.36
المجموع	**85**	**100**

بينت النتائج أن (82.36%) من جملة أسر العينة لا يقومون بمساعدة أهلهم ماديا، وذلك بسبب محدودية دخلهم، حيث يكابدون من أجل أن يكفي دخلهم الشهري حاجيات عوائلهم، وإن كان بمقدورهم تقديم المساعدة لأهلهم فلم لا. في حين نجد أن (17.64%) من أرباب الأسر يقدمون المساعدة المالية لأهلهم.

من كل ما سبق نستطيع الخروج بالاستنتاج الآتي:

مع تمتع الأسرة النووية بدرجة من الاستقلال النسبي عن تأثير الأقارب، فإن علاقات أفرادها في الشبكة القرابية مازالت قوية.

7. علاقات الجوار:

يعرف الأستاذ الفرنسي (**Raymod Ledrut**) التجاور السكني بأنه: " إقامة السكان بعضهم قرب بعض. وهؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون، ويتزاورون، ويتعاونون فيما بينهم"[1] في شتى المجالات، ومن ذلك الحاجة إلى استعارة كمية من السكر أو الملح أو القهوة، أو الزيت وغيرها في أثناء إعداد الوجبات الغذائية، واستعارة بعض الأدوات المطبخية، أو الحاجة إلى من يرعى طفلا لفترة وجيزة لاضطرار الأم إلى الخروج لسبب طارئ. وهم يشتركون معا في الأفراح و الأحزان وفي السراء والضراء إلى غير ذلك.

وغني عن البيان أن المحافظة على علاقات طيبة مع الجيران وزيارتهم وتقديم يد العون لهم في مختلف المناسبات والمجالات كان وما يزال واجبا دينيا مقدسا عند الشعوب العربية والإسلامية عامة، فإذا تغيب رب أسرة عن داره، قام جاره برعاية أسرته. وكان يعد من العار أن يعتدي جار على حرمة جاره، أو يخطئ في حقه، أو يقصر في مطلب من مطالبه، ذلك لأن الجار أقرب من الأخ البعيد.

جدول رقم (29) يوضح صلة القرابة بالجيران :

صلة القرابة بالجيران	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجيران من الأهل والأقارب	27	31.76
الجيران خارج دائرة الأهل والأقارب	58	68.24
المجموع	**85**	**100**

[1] Raymond. Ledrut, *Sociologie Urbaine*, Paris, 1968, page 106

من خلال معطيات الجدول أعلاه غالبية أرباب الأسر المبحوثين (68.24 %) أكدوا بأن جيرانهم هم خارج دائرة أهلهم وقرابتهم.

جدول رقم (30) يبين تبادل الزيارات مع الجيران :

تبادل الزيارات مع الجيران	التكرار	النسبة المئوية (%)
يوميـــا	18	21.17
مرة في الأسبوع	9	10.58
مرة في الشهر	28	32.94
لا تبادل للزيارات	30	35.31
المجموع	**85**	**100**

جدول رقم (31) يبين تقديم المساعدات للجيران :

تقديم المساعدات للجيران	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	35	41.17
لا	50	58.83
المجموع	**85**	**100**

جدول رقم (32) يبين طلب المساعدات من الجيران :

طلب المساعدات من الجيران	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	30	35.29
لا	55	64.71
المجموع	**85**	**100**

- من خلال الجداول السابقة اتضح أن علاقات الجوار بين الأسر الحضرية المبحوثة أصبح يشوبها نوع من الضعف والتلاشي، فالكثرة العظمى من الأسر لا تربطها بجيرانها صلة القرابة، وهذا يعود إلى رغبة الأسر النووية الحضرية بالاستقلال السكني عن الأهل والإقامة في مساكن جديدة بعيدة من سكن أهل الزوجين. وأصبحت العلاقات الاجتماعية قائمة على أساس الفردانية. لكن بالرغم من كل هذا فلا زالت علاقات الجوار قائمة ولو بصورة متفاوتة - بحكم الأعراف والتقاليد الإسلامية التي تحض على المحافظة على العلاقات الطيبة مع الجيران وتفقد أحوالهم بالسؤال عنهم وتبادل الخدمات فيما بينهم، ومساعدتهم في مختلف المناسبات.

8. العلاقات الأسريـــة:

نظرا لارتباط النظام الأبوي بالمجتمع التقليدي الجزائري، فإن طبيعة العلاقات الأسرية تتجسد في نمط الأسرة الغالب آنذاك، و هو العائلة التقليدية (الممتدة) ، يرى الباحث **بيـــار بورديو** أن العلاقة التي تسود بين أفراد الأسرة الجزائرية تتميز بنوع من الاحترام و الخوف، احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، و الخوف الدائم من عقاب و لوم الآخرين أثناء عدم احترامه لبعض القواعد، و مثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية و التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده، و تستمر جذور و آثار هذه العملية حتى كهولة و شيخوخة الفرد و هذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية على نفسية و

شخصية الفرد، فالمشاعر الفردية ليست هي بالغائية، لكنها يجب أن تبقى خفية و مقموعة، و كل سلوك لا يتوافق و المعايير أو الأحكام الأمرية يعتبر سلوكا مرفوضا من طرف العائلة.[1]

و يمكن تحديد أهم العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية كما يلي:

1.8 - العلاقة بين الزوج و الزوجة: و تقوم على أساس الحقوق و الواجبات المتبادلة بين الزوجين، فما هو حق للزوجة يعتبر واجب على الزوج و العكس صحيح، و في الأسرة الجزائرية نجد من واجبات المرأة رعاية الأطفال و تربيتهم حتى زواج البنت و بلوغ الذكر و اتجاهه إلى عالم الرجال، إضافة إلى ذلك يلقى على عاتقها مسؤولية كل الأشغال المترلية، أما الزوج فإنه و تحت تأثير العوامل السابقة (القرابة، النظام الأبوي...) يحاول إظهار السلطة المطلقة على زوجته عن طريق إبراز رجولته أمامها و الاستخفاف بآرائها و عدم مشاورتها في أغلب الأحيان و لاسيما عند تواجده إلى جانبها في وسط أفراد العائلة الكبيرة، لأنه يرى في ذلك الوسيلة الكفيلة بضمان و تقوية رجولته و كرامته، و هكذا تصبح الزوجة تحت طاعة الزوج بحيث تقبل سلوكاته مهما كانت، و هذا ما يؤدي إلى حدوث هوّة في العلاقة الزوجية بحيث تبقى النظرة التقليدية إلى الزوجة، التي تصبح في ظل هذه الظروف تشعر بالسلبية و عدم الثقة بالنفس و هو ما قد يجعلها تضع هدفها الأول بعد الزواج هو خدمة زوجها و أبنائها، وهو ما تربي المرأة ابنتها عليه منذ مراحل طفولتها الأولى، دون النظر إلى حقها في العدالة مع زوجها في مختلف جوانب الحياة المادية و المعنوية.

[1] Pierre BOURDIEU, *Sociologie de l'Algérie*, coll Que sais-je, ed DAHLAB, Alger, 1985, p 25

و إن كان الإسلام قد أشار إلى قوامة الرجال على النساء، فإن هذه القوامة لا تعني في أي حـــال مـــن الأحوال تسلط الزوج على الزوجة، أو عدم المساواة في المسؤوليات المشتركة، بل أن الإسلام ساوى بين الزوجين فيما يمكن فيه التسوية و فاضل بينهما فيما لا يمكن التسوية فيه، وفقا للفوارق البيولوجية و الطبيعية و التي منها تكليف الرجل بوجوب النفقة على المرأة الذي يعتبر حقا لها.

مهما يكن فإن ضمان استمرار و استقرار النسق الأسري يقوم أساسا على طبيعة العلاقة الزوجية أي أن طبيعة البناء الأسري تتحدد أساسا في نموذج طبيعة العلاقات و التفاعلات بين الزوجين بالإضافة إلى أطفالهما.[1]

2.8 - علاقة الأب بالأبناء: و هي علاقة مبنية على احترام و طاعة الابن للأب، فيرى الابن أنه من حق الأب إلزام و فرض قيم و سلوكات على الأبناء باعتباره صاحب القوة و المالك في الأسرة و تبقى علاقته التبعية هذه و تستمر منذ صغره إلى غاية رشده، أين يبقى خاضعا لأبيه في مختلف الجوانب المادية و الاجتماعية لذلك نجد أن الطفل الذكر يلعب دورا هاما في استمرارية القيم الأبوية، حيث يحدد توارث هذه القيم داخل الأسرة، فعلاقة الأب بالابن تأخذ نموذج علاقة اللاتكافؤ، حيث أنها علاقة عمودية في اتجاه واحد فعلى الابن الاحترام و الطاعة و قبول كل الأوامر الصادرة عن أبيه دون نقاش، مهما كان سنه، أما علاقة الأب بالبنت فهي علاقة جد متحفظة فإضافة إلى طاعة الأب و الاستجابة لأوامره فهي تتميز بالخجل و الحشمة ...

[1] Souad KHODJA, *A comme Algérienne*, ENAL, Alger, 1991, pp 47-55

3.8 - علاقة الأم بالأبناء: إن الأم تكون علاقتها العاطفية صلبة مع الذكر مقارنة بالأنثى و يتجلى ذلك من خلال التمييز بينهما، إذ تحاول الأم إدخال قيم الأبوية فيه بترسيخ فكرة الرجولة-السلطة – القوة...، مما يؤثر على شخصيته حيث يصبح ينافي كل جنس مخالف له بدءا بأخته و أمه و زوجته ...، و هي نفس الفكرة التي أكدها أغلب الباحثين العرب في هذا المجال و التي مفادها أن الزوجة الأم داخل الأسرة أصبحت تعيد إنتاج القيم التقليدية الأبوية، فالمرأة و رغم مناداتها بالحرية و المساواة مع الرجل إلا أنها تعمل على زرع بذور استمرار هذا النظام بشكل غير واعي، أما علاقتها بالبنت فهي مختلفة من حيث المعاملة و التربية، و هنا لا تكون للبنت نفس الفرصة مثلها مثل الذكر في تحقيق شخصيتها، فالزوجة الأم تسعى إلى تلقين ابنتها قيم و عادات أسرية، كشغل البيت...، إضافة إلى تعويدها على صفة الحرمة و الحشمة أمام جنس الذكر مهما كان سنه بداية بأخيها و والدها إلى غاية زوجها في المستقبل.

4.8 - علاقة الأخوة و الأخوات: تأخذ هذه العلاقة ثلاث صيغ هي:

أ- علاقة الإخوة الذكور: و تتميز بالمرح و اللعب مع بعضهم البعض في فترة الطفولة، لكن تتغير تدريجيا مع كبر السن، حيث تصبح يسودها الجدية و الالتزام المتبادل، و علاقة التعاون في مختلف المجالات الزراعية الاجتماعية... و تزداد مسؤولياتهم عندما يتعلق الأمر بالأمور الأسرية الخاصة، كما يتمتع الأخ الأكبر بمكانة هامة داخل الأسرة بعد مكانة الأب، و تلقى على كاهله مسؤولية رعاية إخوته و أخواته الأصغر منه حتى و إن كان متزوجا و له أبناء، فهو المكلف و

صاحب السلطة الأسرية في غياب الأب و بالمقابل يحتفظ بعلاقة الاحترام و الطاعة و التقدير من طرف إخوته الأصغر منه.

ب- علاقة الأخوات الإناث: و تتسم بالزمالة و الصداقة و إفشاء الأسرار بينهن، و تقوم على التعاون في القيام بأشغال البيت، كما تقوم علاقة احترام بين الأخت الصغرى و الكبرى وتسود بينهن علاقة تضامن في الحفاظ على كرامتهن و شرفهن الذي هو جزء هام من شرف الأسرة.

ج- علاقة الأخ بالأخت: و تأخذ تقريبا نفس علاقة الأب مع البنت، خاصة مع كبر السن حيث تتميز بخوف و حشمة الأخت تجاه الأخ، و تستمر هذه الصفة حتى زواجها و حتى بعد الزواج.

5.8 - علاقة الحفيد و الحفيدة بالجد و الجدة: و هي علاقة بين جيلين مختلفين، تتميز بتقدير و احترام و طاعة الأجداد مهما كانت آراءهم و أفكارهم، نظرا لكبر سنهم من جهة، و لأنهم يعتبرون رمزا روحيا قويا للثقافة الأسرية من جهة أخرى، كما تسود كذلك علاقة مرح و لهو بين هذين الجيلين.

تكاد تجمع الدراسات الميدانية الاجتماعية على أن الأسرة الحضرية التقليدية في العالم العربي توصف بأنها ممتدة، وأبوية، أي أنها تتميز بهيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، يعني توزيع هرميا للسلطة على أساس الجنس والسن.

ويلاحظ أن النظام الأبوي بدأ يتعرض حاليا لتحولات بسبب التغيرات البنيوية في الأوساط الحضرية، وقيام الأسرة النووية، وخروج المرأة للعمل، وتعميم التعليم، وانتشار قيم الحداثة والعصرنة التي تشدد على حقوق الفرد.

وفي سبيل رصد هذه التحولات سنحاول عرض نتائج بحثنا الميداني:

العلاقة الاجتماعية بين الزوج والزوجة:

جدول رقم (33) يبين مساعدة الزوج لزوجته داخل البيت :

مساعدة الزوج للزوجة داخل البيت	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم (دائما)	41	48.23
نعم (أحيانا)	17	20
نعم (عند الضرورة)	12	14.12
لا	15	17.65
المجموع	**85**	**100**

بينت نتائج الجدول أعلاه أن (82.35%) من عينة البحث أي ما مجموع 70 من أرباب الأسر المبحوثة يقدمون مساعدات مختلفة لزوجاتهم داخل البيت، فخلال فترة ما قبل التصنيع كان الاعتقاد السائد بأن البيت ليس للرجال بل لنسائهم، وهذا ما أضعف الحياة العائلية في العائلة التقليدية، كما لم يساعد الزوج زوجته في أعمال البيت و لم تتوقع الزوجة من زوجها أن يقدم لها أية مساعدات تتعلق بتدبير وتنظيم شؤون البيت. أما خلال عصر التحضر والتصنيع والتحول الاقتصادي الذي يشهده المجتمع الجزائري فقد حصل تغيير في المواقف الاجتماعية للزوج اتجاه زوجته إذ بدأ يمكث في بيته بعد انتهاء ساعات العمل وأخذ يركز اهتمامه على

العناية ببيته وزوجته وأطفاله. ومثل هذا التبدل الذي طرأ على الزوج تجاه البيت والزوجة لعب الدور الكبير في تقوية العلاقات الاجتماعية المشتركة بين أعضاء العائلة النووية. فالزوج حال تفرغه من العمل يقضي معظم وقته أو كله مع زوجته ويميل نحو مشاركتها في مصالحها وأهدافها واتجاهاتها.

جدول رقم (34) يبين طلب الزوجة إذن الخروج من البيت من زوجها :

طلب الزوجة إذن الخروج من البيت من زوجها	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	75	88.23
لا	10	11.77
المجموع	**85**	**100**

رغم كل مظاهر الحداثة والتحضر إلا أن قيمة الرجل لدى المرأة الجزائرية لازالت محترمة على الأقل في الوسط الحضري المبحوث من خلال مؤشر طلب الإذن حين الخروج من البيت لقضاء بعض الحاجيات، من شراء أدوات المطبخ، أو الزينة، أو ملابس الأطفال ... خصوصا وأن مجال بحثنا أصبح بحق شريان الحياة التجارية بمنطقة الغزوات، حتى أنه أصبح قبلة وككل مساء لكل ساكني الأحياء المجاورة بل وحتى من مدن قريبة كندرومة. كانت المرأة الحضرية في السابق لا تغادر منزلها إلا ناذرا، وإذا أرادت الخروج لشراء بعض المستلزمات أو لزيارة الأهل فإنها تستأذن زوجها ولا تخرج وحيدة، بل برفقة أولادها وخاصة الإناث منهم. أما الآن، ونتيجة لفرض التعليم الإجباري على الذكور والإناث، وخروج المرأة للعمل، فقد تغيرت

النظرة إلى خروج المرأة المتزوجة من المترل. لكن رغم تغير هذه النظرة إلا أن مسألة طاعة الزوجة لزوجها واستئذانه في الخروج من البيت لازالت قائمة.

جدول رقم (35) يبين لباس المرأة حال خروجها من بيتها :

لباس المرأة حال خروجها من بيتها	التكرار	النسبة المئوية (%)
حجاب شرعي	58	68.23
لبـــاس عصري	27	31.77
المجموع	**85**	**100**

نهى ديننا الحنيف عن التبرج والسفور، وقيد المرأة بآداب وضوابط حال خروجها من بيتها. ومعطيات الجدول أعلاه تبين أن 58 زوجة من أصل 85 تتقيد بلباس الحشمة والآداب العامة (كالجلابة والحجاب بالإضافة إلى تغطية الرأس)، أما 27 زوجة المتبقية فيخرجن من بيوتهن بلباس عصري (كالتنورة، لباس الجيتر، كاشفات لرؤوسهن) إما بحكم عمل البعض أو بحكم تشبع البعض الآخر بالثقافة الغربية.

يعتبر الحجاب من الأمور المميزة للباس المرأة العربية المسلمة، وقد اتخذ هذا اللباس أشكالا كثيرة ترتبط إلى حد بعيد بالمعايير الاجتماعية التي تحدد سلوك المرأة أو نظرة المجتمع إليها، غير أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري وما رافق ذلك من تحرر للمرأة وتغير مكانتها، جعلت الحجاب مثارا للجدل والنقاش...

جدول رقم (36) يوضح أسباب الخلافات بين الزوجين :

أسباب الخلافات بين الزوجين	التكرار	النسبة المئوية (%)
مـــاديـــة	32	37.64
تدخل الأهل	10	11.76
عمل المرأة وإخلالها بواجبات المنزل	25	29.41
أسباب أخلاقية	18	21.19
المجموع	**85**	**100**

أجمعت نتائج بحثنا الميداني أن معظم الخلافات الزوجية (37.64%)منشؤها مادي، بحكم سوء تدبير الأمور المادية سواء من الزوجة أو الزوج على حد السواء، أو بسبب كثرة المطالب المادية من الزوجة ومحدودية دخل الزوج، ربما لهذه الأسباب بالذات خرجت المرأة للعمل.

رغم أن عمل المرأة ضرورة حضارية، إلا أن عملها لازال مجالا للنقاش والجدال على أعلى مستوى بين مؤيدين يؤكدون على ضرورة عملها لسد متطلباتها وتحقيق ذاتها، ومعارضين يرون أن عمل المرأة يزيد من متاعبها ويشكل ضغطا نفسيا وعصبيا عليها مما يحرمها من أداء واجباتها المنزلية اتجاه زوجها وأبنائها على أحسن وجه، هذا ما لمسناه من خلال (29.41%) من عينة بحثنا حيث أن خلافاتهم الزوجية هي بسبب خروج المرأة للعمل وعدم التكفل الحسن بالأولاد. فبالرغم من أن التطور الصناعي ساعد على خروج المرأة إلى العمل لتتساوى مع الرجل، إلا أن الدور الذي فرضه عليها المجتمع من حيث الخدمة في البيت وتربية الأطفال، جعلها عاجزة عن الجمع بين العمل داخل البيت وخارجه.

العلاقات الاجتماعية بين الآبـــاء والأبنـــاء:

جدول رقم (37) يوضح تفضيل الأولاد الذكور عن الإناث :

تفضيل الذكور عن الإناث	التكرار	النسبة المئوية (%)
تفضيل الذكور	28	32.94
تفضيل الإناث	9	10.58
لا فرق بين الذكر والأنثى	48	56.48
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن فكرة فروق الجنس ما بين الذكر والأنثى قد فقدت في مجال تنميط العلاقة بين الآباء والأبناء، إذ نجد (56.48%) من عينة البحث أصبح يسودها الوعي الثقافي، وتميل هذه الفئة وكنتاج للتفاعل مع الظروف الحضرية إلى المساواة بين الذكور والإناث. أما نسبة (32.94%) فلازالت تفضل إنجاب الذكور عن الإناث للمساعدة في تحمل المسؤولية من جهة، ومن جهة ثانية لازالت فكرة التباهي بإنجاب الذكر قائمة حتى في الأوساط الحضرية. في حين هناك (10.58%) من عينة بحثنا تفضل إنجاب الإناث عن الذكور هذا لأن الأنثى تتمتع بالعطف والحنان أكثر من الذكر على الوالدين، في وقت كثر فيه العقوق والعصيان.

جدول رقم (38) يوضح معاملة الابن البكر :

معاملة الابن البكر	التكرار	النسبة المئوية (%)
معاملة مميزة وخاصة	17	20
معامـــلة عاديـــة	68	80
المجموع	**85**	**100**

بينت نتائج الاستبيان أن الابن البكر لم يعد يحظى بتلك المكانة المميزة في الأسرة الجزائرية التقليدية، فعادة كان الآباء يفضلون كثيرا الأبناء الأبكار ويمنحونهم حقوقا وامتيازات خاصة على حساب باقي إخوتهم وأخواتهم، وغالبا ما كان يطلب الأب من أبيه تدبير شؤون بيته في حال غيابه، كما كان يستشيره ويشاوره في أمور كثيرة. أما الآن فقد خفت هذه النزعة عند الآباء، فـــ (80%) من عينة البحث يعاملون الابن البكر معاملة عادية ولا أثر لمفاضلته على الإخوة.

جدول رقم (39) يبين سلطة الابن الأكبر داخل الأسرة :

سلطة الابن الأكبر داخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
متسلط على إخوته وأخواته	5	5.88
لا سلطة لـــه	80	94.12
المجموع	**85**	**100**

كما أسفلنا الذكر حضي الابن الأكبر في الأسرة الجزائرية التقليدية بمكانة خاصة جعلته يتسلط على إخوته وأخواته بحجة أنه مفوض من الوالدين، وأنه الأكبر وأدرى بشؤون العائلة، وكثيرا ما كان يتعسف في استعمال السلطة، فيقسو على إخوته وخاصة الإناث وهذا ما كان يؤدي في أغلب الأحيان إلى احتقان الوضع داخل العائلة ونشأة الكراهية بين الإخوة. أما الآن فقد تبدل الوضع حيث أظهرت نتائج بحثنا الميداني أن (94.12%) من أفراد العينة لا يتمتع ابنهم الأكبر بأي سلطة أعلى من تلك التي يتمتع بها باقي الإخوة والأخوات.

إن العلاقة بين الأبوين والأبناء في العائلة التقليدية علاقة قوية ومتماسكة نظرا لممارسة الآباء والأبناء مهنة واحدة، إذ كان الابن يمارس مهنة أبيه وكان يعيش الظروف والملابسات والمشكلات نفسها التي يعيشها الأب، فالمستوى الثقافي للابن يتشابه مع ذلك الذي يتمتع به الأب، وأفكار ومبادئ ومعتقدات وقيم ومصالح الابن هي نفسها التي يحملها الأب، لذا كان هناك تقارب كبير بين الأب والابن وكانت العلاقة التي تربطهما علاقة قوية وحميمة.

إلا أننا نجد هذه العلاقة علاقة يغلب عليها الطابع التسلطي في العائلة التقليدية، إذ أن الأب يفرض إرادته على ابنه وما على الابن إلا الطاعة، وإلا تعرض الى التوبيخ والمقاطعة والطرد من البيت، وان الابن يكون مطيعا لوالده لأنه يعده المثل الأعلى له فهو يتقمص شخصيته ويطيعه طاعة كلية ولا يعصي أوامره لاسيما وأنه يكون معتمدا على والده في الإعالة وكسب موارد العيش، والشيء نفسه ينطبق على علاقة البنت بالأب و الأم في ذلك النمط من العائلة.

أما في العائلة الحضرية، فلاحظنا بأن العلاقة بين الأبوين والأبناء قد تغيرت ولاسيما بعد انتشار التصنيع والتحضر وشيوع الأفكار الحديثة والتعليم ، فأصبحت علاقة مبنية على أسس ديمقراطية ولكنها في الوقت نفسه يصيبها بعض الجفاء والضعف والاضمحلال على الرغم من أن الجيلين يعيشان في البيت نفسه، علما بان الضعف الذي يعتري العلاقة الإنسانية في مقدمتها اختلاف الأعمال التي يمارسها الجيلان، فالأب يمارس مهنة تختلف عن مهنة الابن، فضلا عن الاستقلال الاقتصادي الذي يتمتع به الابن، وان المستويات الثقافية والميول والاتجاهات والقيم والمقاييس للجيلين تختلف عن بعضها البعض لان طبيعة الحياة التي عاشها الأب تختلف عن طبيعة الحياة التي يحياها الابن في الوقت الحاضر.

ونجد أن الدين الإسلامي يضع لكل من طرفي العلاقة سواء أكانوا آباء أم أبناء واجبات ومسؤوليات وصلاحيات تتناسب ودوره في العائلة، فجعل الأب:

مسؤولاً عن النفقة على أبنائه أو التكفل بكل احتياجاتهم ماداموا صغارا لم يبلغوا الحلم، كما ألزم الأب بالنفقة على الأبناء أيضا حتى بعد بلوغهم إذا كانوا عاجزين عن النفقة لسبب مشروع يقره القانون الإسلامي كالمرض والعجز والدراسة لتستمر العلاقة وتتوثق الصلة ومبدأ التكافل بينهما، فالرابطة المعاشية هي رابطة ذات أبعاد مادية وأخلاقية مؤثرة في بناء العائلة والمجتمع، ولذا صار الأب مسؤولا عن تربية أبنائه من حضانة ونفقة وخدمة، ونجد كذلك ان الأم مسؤولة عن رعايتهم وتربيتهم تربية صالحة، فدورها في البيت هو المعلم والمربي والموجه.

والحق الثاني للأبناء على آبائهم هو التربية والتوجيه والعناية وإفاضة روح الحب والحنان عليهم، فالطفل يحتاج الى الرعاية النفسية والحب والحنان الأبوي كما يحتاج الى الحليب والدواء والثياب. لذلك نجد الدين الإسلامي يؤكد ويشدد على مسؤولية الآباء التربوية ويشدد على حسن التربية والتوجيه.

ولكن في ذات الوقت أضحت العلاقة بين الآباء والأبناء أكثر ديمقراطية، وأدت إلى أن يكون تدخل الآباء في شأن تكوين الأبناء للعلاقات الخارجية أقل بكثير عما كانت عليه في العائلة التقليدية التسلطية أو العائلة الريفية، وأن اتساع الحياة في المجتمع الحضري أدى إلى اتساع علاقات الأبناء وزاد في التزاماتهم سواء مع الأفراد أو المؤسسات، ومع كل ذلك فان هذه العلاقة لا تخلو من الصراع بين جيلي الآباء والأبناء، قد تصل أحيانا إلى درجة تؤثر على تماسك العائلة تأثيرا سلبيا لأن ذلك سيحد من قدرة العائلة على تحقيق أهدافها المنشودة، بل ربما يكون سببا من أسباب تفكك العائلة.

العلاقات الاجتماعية بين الأبناء:

جدول رقم (40) يبين العلاقة الاجتماعية بين الأبناء :

العلاقة الاجتماعية بين الأبناء	التكرار	النسبة المئوية (%)
علاقة محبة وتفاهم وتعاون	79	92.94
شجـــارات دائمة	6	7.06
المجموع	**85**	**100**

لقد كانت العلاقة بين الأبناء والبنات في العائلة التقليدية علاقة يغلب عليه الطابع التسلطي إذ أن الأبناء كانوا متسلطين على البنات وبخاصة الأبناء الكبار حيث أن دور الابن الكبير شبيه بدور الأب في ذلك النمط من العائلة وعندما كانت العلاقة بهذا الشكل أي علاقة قائمة على التسلط فإنها كانت ضعيفة وليس هناك اختلاط كبير بين الأبناء والبنات في العائلة الواحدة أي بين الإخوة والأخوات، فالأبناء كانوا يختلطون بعضهم ببعض ويلعبون سوية والبنات أو الأخوات يختلطن بعضهن ببعض فيما بينهن، فالاختلاط في تلك العائلة كان بين الأبناء والأب من جهة ، والبنات والأم من جهة أخرى.

ونجد أن هناك عوامل عديدة كانت سببا في ضعف الاختلاط واضمحلال العلاقة بين الإخوة والأخوات في العائلة التقليدية ومنها أن الأبناء غير ميالين إلى الاختلاط واللعب مع الأخوات لان ذلك لا يجلب لهم السمعة العالية فهم يميلون للاختلاط بالذكور وليس بالإناث وذلك لسبب وجود الفصل الجنسي بين الأبناء والبنات فالابن كان يمتنع عن الاختلاط بأخته لأنه كان يفضل الاختلاط بالإخوة أو الأصدقاء من نفس الجنس لذا كانت العلاقة ضعيفة بين الأبناء والبنات. يضاف إلى كل ذلك أن التعليم كان حكرا على الأبناء دون البنات، فالبنت لا تحصل على نصيبها من التعليم في المجتمعات التقليدية القديمة لاسيما في المجتمع العربي القديم بسبب العادات والتقاليد والقيم القديمة، بينما كان الأبناء يتعلمون في المدارس ولاسيما إذا كانت عوائلهم غنية وميسورة. وكما هو معلوم فإن التحسن في الأحوال الاجتماعية وصولا إلى علاقة ديمقراطية مبنية على أسس إنسانية قد أعطى فرصة للمرأة في توسيع شبكة علاقاتها في

نطاق العلاقات العامة أو المجتمع، أو في نطاق العلاقات الخاصة بالأفراد، وفي ظل هذه الأوضاع لم يعد بمقدور الأخ فرض إرادته على أخته وحملها على القيام بأعمال أو واجبات ليست راغبة فيها، ولاسيما بعد أن خرجت من البيت الى المدرسة بعد إلزامية التعليم خاصة، إذ أن دخول البنت المدرسة، وصولا إلى إكمال دراستها في الجامعات هيأ لها اختيار أصدقائها من كلا الجنسين على العكس مما كان عليه الحال في السابق إذ أن علاقة البنت بالعالم الخارجي لم تكن تتعدى حدود الإطار العائلي كما أن تفوقها الدراسي وتبوؤها المراكز العلمية التي كانت حكرا على الرجل جعل من البنت مصدر فخر للعائلة و لم تعد المرأة ذلك العبء الثقيل على العائلة. وعلى الرغم من اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية للبنت الذي يعد مؤشرا يدل على قوة العلاقة بين الأبناء والبنات وكذلك يعكس الأجواء الديمقراطية في ظل العائلة الحضرية إلا أن هذه العلاقة لا تخلو من المشاكل والمنغصات، وذلك بسبب اختلاف الظروف والمعطيات التي يمر بها كل من الأبناء والبنات واختلاف المهن والخبرات والتجارب والميول والاتجاهات، هذا كله بسبب تنوع الثقافات والبيئات والمعطيات المحيطية بالأبناء والبنات على الرغم من كونهم يعيشون في بيت واحد.

خـــاتـــمـــة:

عايشت الأسرة الحضرية بالجزائر خصوصا في العقود القليلة القريبة الماضية ولا تزال تعايش تغيرات هامة في خصائص بنيتها الاجتماعية بفعل التغيرات الاقتصادية والاتصالات الثقافية والتحولات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري.

وأهم هذه التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة:

- التغير في حجمها ونمط بنائها.
- تغير الخصائص الاجتماعية لأعضائها.
- التغير في الأدوار الاجتماعية لهؤلاء الأعضاء على مستوى الأسرة و على مستوى المجتمع
- تغيرات طرأت على علاقات السلطة داخل الأسرة واتخاذ القرار.

وظاهرة التحول من الأسرة المركبة الى الأسرة النووية أو البسيطة إنما هي ظاهرة عالمية إذ أن أغلب المجتمعات في العالم وخاصة المجتمعات الصناعية الحديثة يسود فيها النمط البسيط وهي ترتبط بالاتجاه العام للمجتمع الحضاري الصناعي الحديث نحو التنوع البنائي والتخصص الوظيفي،كما ترتبط بانتشار التصنيع والتحضر والتعليم في مجتمعات دول العالم الثالث.

الفـــصل الخـــامس

مظاهر التغير والثبات في وظائف الأسرة الجزائرية

مقدمة :

عانت الأسرة الحديثة من تغيرات اجتماعية كثيرة وسريعة مما أدى إلى تغير العديد من خصائصها البنائية والوظيفية، ونتج عن ذلك فقدان الأسرة للعديد من الوظائف التي تقوم بها - جزئياً أو كلياً- لصالح مؤسسات اجتماعية أخرى. لذا تواجه الأسرة المعاصرة ذات الطابع النووي العديد من التحديات والصعوبات الطارئة.

سنحاول في هذا الفصل عرض أهم التغيرات التي لحقت بالأسرة المتمدنة – الحضرية – بخصوص التنشئة الاجتماعية، وتغير أسلوب التربية، وكذا التغيرات القيمية في ظل تحضر الأفراد وتطلعهم على ثقافات عربية أو أوربية عبر وسائل الاتصال الحديثة والبرابول... مما قلص من تدين البعض أو زاد فيه. كما أن الأسرة تنازلت عن الكثير من وظائفها لصالح مؤسسات اجتماعية أخرى بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني.

ومع سرعة التغير الاجتماعي الأسري خاصة في ظل ثورة الاتصال والمعلومات التي شملت كافة مناحي الحياة، وفي ظل الهيمنة الفردية ، وفي ظل العولمة، بدأ الاهتمام العلمي يركز على دراسة قدرة الفرد والأسرة على مواجهة التحديات الطارئة كأحد أهم أهداف التنشئة.

1. الأسرة والتنشئة الاجتماعية:

يعتبر موضوع التنشئة الاجتماعية من المواضيع الهامة التي تناولها الباحثون في مجال علم الاجتماع والنفس، سواء من ناحية المضامين أو الأساليب، نظراً لأهمية هذا الموضوع في إعداد الأجيال القادمة التي ستحافظ على استمرارية وجود المجتمع مادياً ومعنوياً.

التنشئة الاجتماعية هي عملية يكتسب الأطفال من خلالها الحكم الخلقي والضبط الذاتي اللازم لهم حتى يصبحوا أعضاء راشدين مسؤولين في مجتمعهم.[1] وهي عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد (طفلاً فمراهقاً فراشداً فشيخاً) سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية.

وتسهم أطراف عديدة في عملية التنشئة الاجتماعية كالأسرة و المدرسة و المسجد والرفاق و غيرها إلا أن أهمها الأسرة بلا شك كونها المجتمع الإنساني الأول الذي يعيش فيه الطفل، والذي تنفرد في تشكيل شخصيته لسنوات عديدة من حياته.[2]

1.1 أهداف التنشئة الاجتماعية:

– غرس عوامل ضبط داخلية للسلوك، وتلك التي يحتويها الضمير و تصبح جزءاً أساسياً، لذا فإن مكونات الضمير إذا كانت من الأنواع الإيجابية فإن هذا الضمير يوصف بأنه حي، وأفضل

[1] حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 153

[2] حامد زهران، علم النفس الاجتماعي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط1، 2006، ص 216

أسلوب لإقامة نسق الضمير في ذات الطفل أن يكون الأبوين قدوة لأبنائهما حيث ينبغي ألا يأتي أحدهما أو كلاهما بنمط سلوكي مخالف للقيم الدينية و الآداب الاجتماعية.

– توفير الجو الاجتماعي السليم الصالح و اللازم لعملية التنشئة الاجتماعية حيث يتوفر الجو الاجتماعي للطفل من وجوده في أسرة مكتملة تضم الأب والأم والأخوة حيث يلعب كل منهما دوراً في حياة الطفل.

– تحقيق النضج النفسي حيث لا يكفي لكي تكون الأسرة سليمة متمتعة بالصحة النفسية أن تكون العلاقات السائدة بين هذه العناصر متزنة سليمة و إلا تعثر الطفل في نموه النفسي، والواقع أن الأسرة تنجح في تحقيق النضج النفسي للطفل إذا ما نجحت في توفير العناصر التالية:

– تفهم الوالدين وإدراكهما الحقيقي في معاملة الطفل وإدراك الوالدين ووعيهما بحاجات الطفل السيكولوجية والعاطفية المرتبطة بنموه وتطور نمو فكرته عن نفسه وعن علاقته بغيره من الناس وإدراك الوالدين لرغبات الطفل ودوافعه التي تكون وراء سلوكه وقد يعجز عن التعبير عنها.[1]

– تعليم الطفل المهارات التي تمكنه من الاندماج في المجتمع، والتعاون مع أعضاءه والاشتراك في نواحي النشاط المختلفة وتعليمه أدواره، ما له وما عليه، وطريقة التنسيق بينهما وبين تصرفاته في مختلف المواقف، وتعليمه كيف يكون عضواً نافعاً في المجتمع وتقويم وضبط سلوكه.

[1] إقبال بشير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية، مكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1997: ص63

2.1 آليـــات التنشئة الاجتماعية:

تستخدم الأسرة آليات متعددة لتحقيق وظائفها في التنشئة الاجتماعية، وهذه الآليات تدور حول مفهوم التعلم الاجتماعي الذي يعتبر الآلية المركزية للتنشئة الاجتماعية في كل المجتمعات مهما اختلفت نظرياتها وأساليبها في التنشئة، ومهما تعددت وتنوعت مضامينها في التربية.

و للتنشئة خمس آليات هي:[1]

- التقليد: فالطفل يقلد والديه ومعلميه وبعض الشخصيات الإعلامية أو بعض رفاقه.
- الملاحظة: يتم التعلم فيها من خلال الملاحظة لنموذج سلوكي وتقليده حرفياً.
- التوحد: يقصد به التقليد اللاشعوري وغير المقصود لسلوك النموذج.
- الضبط: تنظيم سلوك الفرد بما يتفق ويتوافق مع ثقافة المجتمع ومعاييره.
- الثواب والعقاب: استخدام الثواب في تعلم السلوك المرغوب، والعقاب لكف السلوك غير المرغوب.

3.1 صفات وخصائص التنشئة الاجتماعية:

– تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية والمعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار، ويكتسب الاتجاهات والأنماط السلوكية التي ترتقيها الجماعة ويوافق عليها المجتمع.

[1] HANNA Malewska, Pierre Tap, *La Socialisation de l'enfance à l'adolescence*, Paris ,PUF, 1992, p 56

– عملية نمو يتحول خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره متمركز حول ذاته، لا يهدف من حياته إلا إشباع الحاجات الفسيولوجية إلى فرد ناجح يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وتحولها مع ما يتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية.

– أنها عملية مستمرة تبدأ بالحياة ولا تنتهي إلا بانتهائها.

– تختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة ولكنها لا تختلف بالنوع.

– التنشئة الاجتماعية لا تعني صب أفراد المجتمع في بوتقة واحدة بل تعني اكتساب كل فرد شخصية اجتماعية متميزة قادرة على التحرك والنمو الاجتماعي في إطار ثقافي معين على ضوء عوامل وراثية وبيئية.

ومن خصائص التنشئة أيضاً أنها تاريخية: أي ممتدة عبر التاريخ، وإنسانية يتميز بها الإنسان دون الحيوان، وتلقائية أي ليست من صنع فرد أو مجموعة من الأفراد بل هي من صنع المجتمع وهي نسبية أي تخضع لأثر الزمان والمكان، وجبرية أي يجبر الأفراد على إتباعها، وهي عامة أي منتشرة في جميع المجتمعات.[1]

4.1 شروط التنشئة الاجتماعية:

– وجود مجتمع: الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة فهو منذ أن يولد يمر بجماعات مختلفة فينتقل من جماعة إلى أخرى محققاً بذلك إشباع حاجاته المختلفة، والمجتمع يمثل المحيط الذي ينشأ فيه الطفل اجتماعياً وثقافياً، وبذلك تتحقق التنشئة الاجتماعية

[1] عدنان الأمين، التنشئة الاجتماعية وتكوين الطباع، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004، ص 32

من خلال نقل الثقافة والمشاركة في تكوين العلاقات مع باقي أفراد الأسرة بهدف تحقيق تماسك المجتمع.

وللمجتمع عدة معايير وملامح مميزة له وتتمثل: بالمعايير والمكانة والمؤسسات والثقافة.

– توفر بيئة بيولوجية سليمة: توفير البيئة البيولوجية السليمة للطفل يمثل أساس جوهري وذلك لأن عملية التنشئة الاجتماعية تكون شبه مستحيلة إذا كان الطفل معتلاً أو معتوهاً، خاصة وأن هذه المشكلة ستبقى ملازمة ودائمة تميزه عن غيره، وبالرغم من ذلك فإن المجتمع ملزم بتوفير كافة الوسائل التي من شأنها تسهيل عملية التنشئة الاجتماعية لهذه الفئة من الناس، فمن الواضح أن الطبيعة البيولوجية للإنسان تكون وتشكل الجسم، وهي بذلك لها أثر كبير في التنشئة الاجتماعية ولا يمكن عزل العوامل البيولوجية عن الواقع الاجتماعي.

– توفر الطابع الإنساني: وهو أن يكون الطفل أو الفرد ذو طبيعة إنسانية سليمة، وقادراً على أن يقيم علاقات وجدانية مع الآخرين، وهذا الشيء الذي يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات وتتألف الطبيعة الإنسانية من العواطف، وتعتبر المشاركة هي أكثر العواطف أهمية، وهي تدخل في عواطف أخرى كالحب والكراهية والطموح والشعور بالخطأ والصواب، والعواطف الموجودة في العقل الإنساني تكتسب عن طريق المشاركة، وتزول بفعل الانطواء وهنا يأتي دور التنشئة الاجتماعية في دفع الإنسان إلى المشاركة الفعالة في واقعه الاجتماعي المحيط به.

5.1 العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية:

العائلة هي أول عالم اجتماعي يواجهه الطفل، وأفراد الأسرة هم مرآة لكل طفل لكي يرى نفسه، والأسرة بالتأكيد لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية، ولكنها ليست الوحيدة في لعب هذا الدور ولكن هناك الحضانة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات المختلفة التي أخذت هذه الوظيفة من الأسرة، لذلك قد تعددت العوامل التي كان لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية سواء كانت عوامل داخلية أم خارجية، وسوف نعرض هذه العوامل من واقع مجتمعنا الجزائري الذي نعيشه:

أولاً: العوامل الداخلية:

1- الدين: يؤثر الدين بصورة كبيرة في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب اختلاف الأديان والطباع التي تنبع من كل دين، لذلك يحرص كل دين على تنشئة أفراده حسب المبادئ والأفكار التي يؤمن بها.

2- الأسرة: هي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني فهي أول ما يقابل الإنسان، وهي التي تساهم بشكل أساسي في تكوين شخصية الطفل من خلال التفاعل والعلاقات بين الأفراد، لذلك فهي أولى العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية، ويؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها حيث أن تناقص حجم الأسرة يعتبر عاملاً من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل.[1]

[1] معن خليل عمر، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق، عمان، 2004، ص 38

3- نوع العلاقات الأسرية: تؤثر العلاقات الأسرية في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة مما يخلق جواً يساعد على نمو الطفل بطريقة متكاملة.

4- الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة: تعد الطبقة التي تنتمي إليها الأسرة عاملاً مهماً في نمو الفرد، حيث تصبغ وتشكل وتضبط النظم التي تساهم في تشكيل شخصية الطفل، فالأسرة تعتبر أهم محور في نقل الثقافة والقيم للطفل التي تصبح جزءاً جوهرياً فيما بعد.[1]

5- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة: لقد أكدت العديد من الدراسات أن هناك ارتباط إيجابي بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطفل وبين الفرص التي تقدم لنمو الطفل، والوضع الاقتصادي من أحد العوامل المسئولة عن شخصية الطفل ونموه الاجتماعي.

6- المستوى التعليمي والثقافي للأسرة: يؤثر ذلك من حيث مدى إدراك الأسرة لحاجات الطفل وكيفية إشباعها والأساليب التربوية المناسبة للتعامل مع الطفل.

7- نوع الطفل (ذكر أو أنثى) وترتيبه في الأسرة: حيث أن أدوار الذكر تختلف عن أدوار الأنثى فالطفل الذكر ينمى في داخله المسؤولية والقيادة والاعتماد على النفس، في حين أن الأنثى لا تنمى فيها هذه الأدوار، كما أن ترتيب الطفل في الأسرة كأول الأطفال أو الأخير أو الوسط له علاقة بعملية التنشئة الاجتماعية سواء بالتدليل أو عدم خبرة الأسرة بالتنشئة وغير ذلك من العوامل.

[1] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص 79

ثانياً: العوامل الخارجية:

1- المؤسسات التعليمية: وتتمثل في دور الحضانة والمدارس والجامعات ومراكز التأهيل المختلفة.

2- جماعة الرفاق: حيث الأصدقاء من المدرسة أو الجامعة أو النادي أو الجيران وقاطني نفس المكان وجماعات الفكر والعقيدة والتنظيمات المختلفة.

3- دور العبادة: مثل المساجد وأماكن العبادة المختلفة.

4- ثقافة المجتمع: لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة له والتي تكون لها صلة وثيقة بشخصيات من يحتضنه من الأفراد، لذلك فثقافة المجتمع تؤثر بشكل أساسي في التنشئة وفي صنع الشخصية.

5- الوضع السياسي والاقتصادي للمجتمع: حيث أنه كلما كان المجتمع أكثر هدوءاً واستقراراً ولديه الكفاية الاقتصادية كلما ساهم ذلك بشكل إيجابي في التنشئة الاجتماعية، وكلما اكتنفته الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كان العكس هو الصحيح.

6- وسائل الإعلام: لعل أخطر ما يهدد التنشئة الاجتماعية الآن هو الغزو الثقافي الذي يتعرض له الأطفال من خلال وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التليفزيون، حيث يقوم بتشويه العديد من القيم التي اكتسبها الأطفال إضافة إلى تعليمهم العديد من القيم الأخرى الدخيلة على مجتمعنا، وانتهاء عصر جدات زمان وحكاياتهن إلى عصر الحكاوي عن طريق الرسوم المتحركة.

6.1 مؤسسات التنشئة الاجتماعية: تتم عملية التنشئة عن طريق مؤسسات اجتماعية متعددة تعمل وكالات للتنشئة نيابة عن المجتمع أهمها الأسرة والمدرسة ودور العبادة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، ودور كل مؤسسة كما يلي:

- الأسرة: هي الممثلة الأولى للثقافة، وأقوى الجماعات تأثيراً في سلوك الفرد، وهي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، والعامل الأول في صبغ سلوك الطفل بصبغة اجتماعية، فتشرف على توجيه سلوكه، وتكوين شخصيته.

- المدرسة: هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية، ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة لنمو الطفل جسمياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً، وتعلم المزيد من المعايير الاجتماعية، والأدوار الاجتماعية.

- دور العبادة: تعمل دور العبادة على تعليم الفرد والجماعة التعاليم والمعايير الدينية التي تمد الفرد بإطار سلوكي معياري، وتنمية الصغير وتوحيد السلوك الاجتماعي، والتقريب بين الطبقات وترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي.

- جماعة الأقران: يتلخص دورها في تكوين معايير اجتماعية جديدة وتنمية اتجاهات نفسية جديدة والمساعدة في تحقيق الاستقلال، وإتاحة الفرصة للتجريب، وإشباع حاجات الفرد للمكانة والانتماء.

- وسائل الإعلام: يتلخص دورها في نشر المعلومات المتنوعة، وإشباع الحاجات النفسية المختلفة ودعم الاتجاهات النفسية وتعزيز القيم والمعتقدات أو تعديلها، والتوافق في المواقف الجديدة.

و تصنف الباحثة ن. **زردومي** التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية إلى ثلاث مراحل[1]:

- **المرحلة الأولى**: و خلالها يتم تعليم الطفل في مراحله الأولى آداب الأكل و الشرب، والنطق بالبسملة في بداية تناول الطعام، و الحمد لله حين الانتهاء من الأكل، و على نظافة الجسم و اللباس كذلك.

- **المرحلة الثانية**: و تتمثل أساسا في التربية الأخلاقية، التي تحث على تجنب الشر و العمل بالخير و التحلي بالحشمة، و اجتناب الأفعال المحرمة (كالكذب، شرب الخمر، الشتم...)، أي تجنب كل السلوكات المنافية لقيم الأخلاق الإسلامية.

- **المرحلة الثالثة**: و تتمثل في التربية الاجتماعية، حيث يتعلم الفرد أهم القواعد الأسرية و الاجتماعية التي يجب الامتثال لها، و تصبح الأسرة نظاما حقيقيا يقوم على المراقبة و ضبط سلوكات الأفراد بداخلها، فبالإضافة إلى دور الأم الفعّال في تنمية الطفل نفسيا، فإنها تعمل خلال هذه المرحلة على تنمية الطفل اجتماعيا كذلك، و يتجلى ذلك من خلال الاعتراف الأولي بدور و مكانة الأب في حياة الطفل حيث تحاول إدخال صورة الأب فعلا و قولا في ذهنية الطفل و تدفعه بذلك إلى عالم الرجولة، و هو ما لوحظ غالبا من أن الأم في الأسرة الجزائرية بصدد إعادة إنتاج نفس القيم الأسرية و التي منها التشدد على حماية شرف الفتاة و تجسيد قمع سلطة الرجال على النساء، حيث تدعم المرأة سلطة الأب في الأسرة، فتشعره بأنه

[1] Nefissa ZERDOUMI, *Enfant d'hier, l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien*, Maspero, Paris, P 82

صاحب القرار و السلطة و أنه الأجدر بالمسؤولية الأسرية، وهنا ينكشف الجانب النفسي التربوي لعملية سلطة الذكر عموما و الأب خصوصا و امتيازاته مستقبلا، فالفرد الذكر بمجرد تلقيه هذا الشعور الباطني بأهميته داخل الأسرة، و بأنه الجنس الأفضل و الأجدر و الأقوى و يستمر هذا الشعور مع بلوغه و رشده إلى غاية زواجه، فتزداد قوة رجولته و مسؤوليته خاصة بعد ميلاد الأبناء. إن هذا التمييز في التنشئة يبدوا واضحا منذ الطفولة حيث غالبا ما يفضل الذكر عن الأنثى و أول ما تبدأ التفرقة بين الأخ و الأخت بواسطة المهام المخصصة لكل منهما على حدا، فتعلم البنت الأعمال و الأشغال المترلية في سن لا يزال سن اللعب بالنسبة للذكر و بالتالي تلتحق هذه الأخيرة (الأخت) بجماعة النساء في سن مبكرة و بصفة عفوية، و يبقي بالمقابل الرجال عناية فائقة بالذكور، و هو ما وسع الهوة أكثر بين نوعي الجنس البشري عموما و هذا النمط من التنشئة الاجتماعية الذي رافق الفرد منذ نشأته الأولى، هو الذي من شأنه أن يطبع الأسرة و المجتمع بالسمات الأساسية للنظام الأبوي، و التي منها مبدأ الفصل بين نوعي الجنس الواحد في الحيز المكاني، و تقسيم العمل حسب الجنس، فنجد من الخصائص الأساسية للرجل أن لا يجتمع بنساء العائلة و لا يتحدث إليهن و لا يأكل معهن، لأن ذلك يعتبر عيبا على المرأة البالغة التي يجب أن تتخذ موقفا متحفظا من الرجال، و من ناحية أخرى نجد أن عمل المرأة يكون في محيط البيت و يتمثل في إعداد الطعام و غسل الأواني و حلب المواشي، و هي كلها أعمال لا يحق للرجل التدخل فيها، بل إن المهمة الموكلة إليه إجباريا هي خارج البيت و تتمثل في جلب قوت عياله، وهذا النوع من تقسيم العمل هو بالضرورة الذي يلزم التمييز

بين الجنسين،[1] على حد تعبير الباحثة **سعاد خوجة**، و لو أن هذا الرأي لا يعتبر صحيحا في كل الحالات خاصة أمام الاختلافات البيولوجية التي أرّخت لهذا التقسيم.

7.1 دور التنشئة الاجتماعية في تحديد مكانة المرأة:

إذا كانت الأسرة تلعب الدور الحاسم في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، و نظرا لأهمية هذه العملية التي بفضلها يتعلم الفرد كيف يتكيّف مع ثقافته و قبل ذلك بإشباع مختلف حاجاته البيولوجية و تدريبه على أنماط السلوك المختلفة التي تساعده على التكيف، فإن الأم تقوم بالدور الفعال و الأساسي في هذه العملية، غير أن أهم ما يميز هذه التنشئة في العائلة الجزائرية أنها في محتواها تمييزية لصالح الذكور على حساب الإناث، و الأكثر من ذلك أن المرأة تجسد هذه الفكرة رغم أنها ضحية هذا النظام التمييزي، فالأنثى منذ ولادتها و هي بدرجة إلى الوراء مقارنة بالذكر، فهي تولد بعيدة عن الفرح و الاحتفال، فولادة الذكر في الأسرة حسب تحظى بمزيد من الحماسة عن ولادة الأنثى،(لأن) الأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال و الخليفة على الأرض و العائلة بعد موته، بالإضافة إلى الوصي على الأم و الأخوات، ليس هذا فحسب بل أن البنت تحظى بتربية مختلفة عن تلك التي يحظى بها أخوها الذكر، و كل شيء يحدث يأتي ليذكرها بتفوق الذكر عليها في مختلف المناسبات التي تقتضيها المراحل الأساسية للحياة، كمناسبات الميلاد، وقص الشعر لأول مرة، و حفل الختان...الخ

[1] سعاد خوجة، "نحن الجزائريات: العزلة الكبرى" منشورات القصبة، 2002 ،ص ص 62، 108

إن اكتشاف الفتاة لهذا التفضيل و لهذه الفروق، إضافة إلى السلطة التي يمارسها عليها أخوها بإيعاز من والديها و الأسرة ككل، يجعلها تخضع و تتحلى بالطاعة و التنفيذ حتى و لو كان الأخ أصغر منها، بالمقابل يدرب الذكر على أن يكون هو الآمر و الناهي، و أن لا يقبل أي مناقشة في أموره الخاصة من قبل الإناث، و في ظل هذا الوضع كثيرا ما تحلم الفتاة بالزواج معتقدة بأنه هو الحل لمشكلتها و حريتها، و وسيلة لإبراز شخصيتها، إلا أنها في الواقع تصطدم بعد الزواج بأشخاص آخرين يمارسون عليها سلطة أشد من الأولى ألا و هي تلك المتمثلة في سلطة الزوج و الحماة. إن الفتاة في العائلة التقليدية تهيأ منذ ولادتها و بفضل التربية لأن تقوم بوظيفة قانونية واجتماعية هي الزواج، والذي لا يمثل في الحقيقة إلا عملية مرور من خضوع إلى آخر، فالشكل يتغيّر بينما الاستبداد يستمر، فالمرأة بعد زواجها تبقى غريبة عن عائلة زوجها فهي لا تطمع أن ترث من ملك أشخاص هي غريبة عنهم، إلا أنه بإمكانها أن تحظى بأهمية بالغة إذا أنجبت الذكور.

و تلعب المرأة (الأم) دورا هاما في التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة حيث تعتبر بمثابة الحارس للقيم و التقاليد الاجتماعية، و يتمثل دورها في عملية الاستنساخ الثقافي، حيث أن أول ما تقوم به في هذا المجال هو فصل الذكور عن الإناث أين يحظى الذكر بأهمية بالغة مقارنة بالأنثى، إذ أنه و في الوقت الذي تتميز علاقتها مع ابنها الذكر بالاعتزاز و الافتخار، فإن علاقتها بالأنثى تتميز بتوجيه النصائح و الأوامر لتحضيرها لمواجهة الحياة بعد الزواج، معلمة إياها أصول الحشمة و الطاعة و إجادة الأعمال المترلية منذ سن مبكر، هذا و يلخص الباحث

مصطفى بوتفنوشت دور المرأة في الأسرة الجزائرية التقليدية في صيانة استقامتها وكمالها الجسمي و الأخلاقي و في تنظيم البيت، باعتباره عالم المرأة الوحيد[1]، و بذلك فإن المرأة تحمل في ذاتها بذور مكانتها المتدنية، فهي تعيد إنتاج وضعها الحالي عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تقدمها لأبنائها، و منه فإن النظام الأبوي الذي تشكل التنشئة الاجتماعية أحد قواعده الأساسية هو عبارة عن منظومة كاملة تعيد تشكيل دونية المرأة.

جدول رقم (41) يوضح الأسلوب الذي يفضله الأب في تنشئة أبنائـــه:

أسلوب التربية المفضل للأب	التكرار	النسبة المئوية (%)
الشدة	15	17.64
المناقشة والإقناع	57	67.05
ترك الطفل وشأنه	5	5.88
التدليل	08	9.43
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه اتضح أن غالبية الآباء المبحوثين أصبحوا يميلون إلى أسلوب جديد للتربية يتمثل في مناقشة أبنائهم وإقناعهم بدل أسلوب الضرب والشدة التي عهدته الأسرة التقليدية، بينما لازال بعض الآباء لا يولون الاهتمام بأبنائهم ويتركونهم وأحوالهم، ويضعون مسؤولية التربية كاملة على عاتق الأمهات نظرا لانشغالاتهم العديدة خارج البيت، بينما وجدنا نسبة أخرى ممن يعتمدون على أسلوب التدليل.

[1] Mustapha BOUTEFNOUCHET, *La famille algérienne – évolution et caractéristiques récentes*, Op.cit, p 71

في الماضي كانت الأسرة الحضرية تطبق الأسلوب التقليدي في التربية الذي يقوم على السيطرة والخضوع وتدريب الطفل على الطاعة والنظام وتوقيع العقاب الجسماني عليه، غير أن التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع قد أثرت إيجابا في أساليب التربية بحيث غالبية الآباء يميلون إلى تطبيق أسلوب التربية الذي كان يتلقاه من أبويه مع تعديله حسب الخبرات التي عاشها. وبذلك يبذل الكثير من الآباء كل ما يمكنهم من جهد لإعطاء أطفالهم كل ما حرموا إياه في طفولتهم.

جدول رقم (42) يوضح الأسلوب الذي تفضله الأم في تنشئة أبنائها:

أسلوب التربية المفضل للأم	التكرار	النسبة المئوية (%)
الشدة	5	5.88
المناقشة والإقناع	65	76.46
ترك الطفل وشأنه	2	2.35
التدليل	13	15.31
المجموع	**85**	**100**

بينت نتائج الجدول السابق أن حال الأمهات لا يختلف البتة عن حال الآباء في أسلوب التربية القائم على الديمقراطية، الحب، إقناع الطفل وتقديم النصيحة بدلا من الطرق التقليدية القائمة على السيطرة واستعمال وسائل قمعية في التأديب كالضرب، إلا أن الأم قد تدلل أبنائها أكثر من الأب.

جدول رقم (43) يوضح من يشرف بصفة دائمة على الأبناء:

الإشراف على الأبنـــاء	التكرار	النسبة المئوية (%)
الأم	55	64.70
الأب	05	5.89
كلاهما	25	29.41
المجموع	**85**	**100**

يبين الجدول السابق أن أكثر أسر العينة (64.70%) تقوم فيها الزوجة بالإشراف بصورة مباشرة على تربية أولادها، في حين تنخفض نسبة الأسر التي يقوم فيها الزوج والزوجة معا بالإشراف على تربية أطفالهما إلى (29.41%). أما إشراف الزوج فتمثل بـــ (5.89%).

جدول رقم (44) يوضح تصرف أفراد العينة مع أبنائهم في حال ارتكابهم تصرفات خاطئة :

تصرف الوالدين اتجاه أخطاء أبنائهم	التكرار	النسبة المئوية (%)
اللامبالاة	8	9.43
النصح والإرشاد	44	51.76
عقاب لفظي (اللوم والتوبيخ)	23	27.05
عقاب بدني (الضرب)	10	11.76
المجموع	**85**	**100**

يميل غالبية الأولياء (51.76%) إلى أسلوب المرونة بنصح وإرشاد الأبناء في حال ارتكابهم لأخطاء بسيطة، في حين قد يلجأ البعض الآخر (27.05%) من أسر العينة إلى أسلوب العقاب اللفظي باللوم والتوبيخ في حال أخطاء أخلاقية كالكذب والسرقة وعدم حسن الكلام.

بينما لازال أسلوب الضرب قائم بذاته إذ يمثل (11.76%)، وحجة من يعتمدون على هذا الأسلوب أن لا مناص منه لأن شخصية أبنائهم عدوانية ولا يصلح معهم إلا الضرب. أما النسبة المتبقية فهي للآباء الذين يغضون الطرف عن أبنائهم ولا يبالون بأخطائهم.

جدول رقم (45) يوضح تحديد أفراد العينة لأبنائهم أوقات الخروج والدخول إلى المترل:

تحديد وقت الخروج والدخول إلى المترل	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	40	47.05
أحيانا	30	35.29
لا	15	17.66
المجموع	**85**	**100**

بينت نتائج الجدول السابق أن مسألة الخروج من البيت أو العودة إليه بعد الخروج هي نظام وقتي يعمل غالبية مبحوثينا – (47.05%) من عينة البحث – على محاولة غرسه في أبنائهم، فمسألة الانضباط الأسري قد تبدأ ومن دون تأكيد بتعلم احترام الوقت.

جدول رقم (46) يوضح مدى حرص أفراد العينة على الأكل الجماعي :

حرص الوالدين على الأكل الجماعي	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	62	72.94
أحيانا	18	21.17
لا	5	5.89
المجموع	**85**	**100**

يعتبر الأكل الجماعي من المظاهر الحميمية التي تجمع أفراد العائلة، فرغم تعقد الحياة الحضرية، ورغم النزعة الفردانية التي طغت في المجتمع الحضري، إلا أنـــه وعلى عكس ما كنا نتوقع وجدنا أن جل المبحوثين (72.94%) حريصين أشد الحرص على الأكل الجماعي على الأقل مع أحد الوالدين في وجبة الغذاء، أما مساءا فالكل ملتف حول الوالدين، بينما (21.17%) من أفراد العينة ونظرا لانشغالاتهم الدائمة، مواعيد وجودهم بالبيت هي غير مضبوطة لذلك فالأكل الجماعي هو دائما مرتبط بظروفهم. أما نسبة (5.89%) المتبقية فلا يحرصون على هذه المسألة فلربما الانفراد في الأكل هو ما يميز حالهم.

جدول رقم (47) يوضح مدى تدخل الوالدين في المظهر العام لأبنائهم :

تدخل الوالدين في مظهر أبنائهم	التكرار	النسبة المئوية (%)
طريقة ونوع اللباس	31	36.47
تسريحة الشعر	6	7.06
كل ما يجذب الانتباه	48	56.47
المجموع	**85**	**100**

إن الهدف الأسمى للتربية هو تطوير التفكير والخلق، وتربية الهوية الخلقية لدى الأبناء لتنمية القيم والخلق والتصرفات القويمة في سلوكهم، وشخصياتهم السلوكية اليومية هي مسؤولية مؤسستين اجتماعيتين: الأسرة والمدرسة. ومع عصر الانفتاح ظهرت زيجات غريبة عن تقاليد مجتمعنا الأصيل، ولتساؤلاتنا هذه أجاب جل مبحوثينا (56.47%) بأنهم يعترضون تماما على كل ما يجذب الانتباه في أبنائهم ويبقى اللباس من أهم مؤشرات التأثر بالطابع الغربي

الدخيل على ثقافتنا وأعرافنا الإسلامية، فـــ (36.47%) من الأسر المبحوثة لا يرضون إلا بلباس العفة والحشمة.

جدول رقم (48) يوضح مدى متابعة أفراد العينة للتحصيل الدراسي لأبنائهم :

متابعة التحصيل الدراسي للأبناء	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	29	34.11
أحيانا	34	40
لا	22	25.89
المجموع	**85**	**100**

سجلنا ضعفا من الأسر المبحوثة في حرصهم على متابعة التحصيل الدراسي لأبنائهم، وللأسف هناك من الآباء من يجهل القسم أو المؤسسة التي يدرس فيها ابنه، وهذا دليل على عدم المبالاة، إن التحصيل العلمي هو المبدأ الأساسي لأشكال النجاح كافة على مستوى المهنة والعمل والحياة الاجتماعية، واهتمام الوالدين بالتحصيل العلمي لأبنائهم هو في نهاية الأمر اهتمام بمصيرهم ومستقبلهم وحياتهم. فالملاحظ أن جل الأسر تنصرف إلى اهتمامات المعيشة والمسؤوليات الاجتماعية وتلقي مسؤولية التعليم ومتابعة الدروس على كاهل المدرسة وكأن مسؤولية الأسرة انتهت بتسليم طفلها للمؤسسة التعليمية في حين أن دورها يجب أن يواكب ويستمر، من هنا انتهت دراسة أجراها أستاذان أحدهما أمريكي والآخر ياباني بعنوان:(التربية ونمو الطفل في اليابان)، إلى أن أحد الأسباب الهامة لتفوق التلاميذ اليابانيين عن أقرانهم الأمريكيين- لا سيما في العلوم والرياضيات- لا يرجع إلى عوامل من داخل النظام التعليمي

فقط بل –ربما بدرجة أكبر– إلى عوامل أسرية تكمن في الفروق بين اليابانيين والأمريكيين أثناء تطبيعهم لأولادهم، ومن خلال التوقعات التي يرصدونها لهم والطموحات التي يغرسونها في شخصياتهم.[1]

جدول رقم (49) يوضح مدى موافقة أفراد العينة على أن تكون لأبنائهم صداقات مع الجنس الآخر :

تكوين صداقات مع الجنس الآخر	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	10	11.76
غير موافق	33	38.83
موافق لكن في حدود	42	49.41
المجموع	**85**	**100**

تتباين نظرة الناس فيما يتعلق بأهداف العلاقة بين الجنسين، فتختلف أهداف تلك العلاقة باختلاف الأجيال، فينظر إليها جيل الآباء نظرة مختلفة عن جيل الأبناء، وتختلف تلك الأهداف أيضا باختلاف الثقافات، فكل مستوى ثقافي ينظر إلى تلك العلاقة نظرة تخصه هو، وتتناسب مع الثقافة السائدة فيه، كما تختلف أهدافها أيضا باختلاف المستوى الاقتصادي الاجتماعي، فيتعامل معها كل مستوى حسب نظرة الناس الذين ينتمون إليه، وتختلف أهدافها أيضا بين الجنسين، فينظر لها كل جنس نظرة خاصة به هو، ويتعامل معها بطريقته، كما تختلف

[1] د. حسان محمد حسان، مجلة "التربية" ، كلية التربية– جامعة عين الشمس– مصر

أهداف تلك العلاقة بين البيئات، فتنظر كل بيئة إلى تلك العلاقة نظرة مختلفة عن البيئات الأخرى، وتتعامل معها بما يتناسب ونظرتها لها.

فمن الآباء (11.76%) من يرى أن وجود علاقة بين المراهق والمراهقة ضرورية ولا بد منها، وبالتالي يجب أن تكون هذه العلاقات متاحة ومفتوحة ولا قيود عليها، ويرى أنه ينبغي أن يمارسها المراهقون بلا شعور بالذنب حتى يشب طبيعيا، ومنهم (38.83%) من يرى أن هذه العلاقة سيئة بكل المقاييس، وتحمل جميع أنواع الضرر للجنسين معا خصوصا للبنت، وبالتالي فهي لا تصح بأية حال من الأحوال، وأن مجرد التفكير فيها خطيئة، وأن مجرد كلام البنت مع أحد الشباب بصرف النظر عن السبب أو الدافع أو الظرف ممنوع منعا باتا. وبين هذين القطبين ـــ القطب المبيح لهذه العلاقة على إطلاقها، والقطب الرافض لها على إطلاقها ـــ تقع عدة أنواع من وجهات النظر، وبناء على كل وجهة نظر يكون الهامش المسموح به في ممارسة هذه العلاقة مع وجود قيود محددة لها.

جدول رقم (50) يوضح مدى حرص أفراد العينة على قضاء مناسبات الأعياد الدينية مع العائلة الكبيرة :

قضاء الأعياد الدينية مع الأسرة الكبيرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	45	52.94
أحيانا	28	32.94
لا	12	14.12
المجموع	**85**	**100**

قد تتحول مسألة وجهة العائلة يوم العيد إلى معركة حادة بين الزوج والزوجة، ففي الكثير من الأحيان تفضل السيدات الاستقرار في بيتها الخاص، في حين أنه الموعد السنوي لالتقاء كل أفراد العائلة وتبادل والتهاني بالعيد حتى تتعزز الروابط الأسرية، كما تسعى لجعله موعدا مقدسا حتى لا تفترق العائلة وتبقى ملتحمة عبر الأجيال والسنين. يسير الكثير من الآباء وفق التقاليد القديمة التي تقضي بأن يجتمع كل الأفراد في بيت العائلة الكبيرة، من أجل معايشة أجواء الفرحة والاحتفال بهذا اليوم الفضيل، حيث تحرص العائلات على لم شملها في هذه المناسبة.

تحاول الكثير من النساء الخروج عن هذه العادة وتفضلن فكرة قضاء العيد في بيت أهلهن، في حين تتردد في طلب ذلك من زوجها لأن عائلته تعتبر لّمة العيد من الأعراف والعادات القارة في عائلتها، وتتوقع أنه سيحدث صدام كبير بينهما أثناء مناقشة الموضوع. من جهة أخرى، تحلم الكثير من السيدات بتحقيق الاستقلالية والإحساس بالتحرر من قيد العائلة، بقضاء العيد في بيتها الخاص حتى تحس بالاستقرار وتتخلص من تبعيتها للعائلة في مختلف الأعياد والمناسبات، خاصة و أن أولادها كبروا ويحبون الخروج إلى الحي رفقة أصدقائهم وجيرانهم، كما ترغب في تحسيسهم بانتمائهم لعائلتهم الصغيرة. لنرى في الأخير عادة من العادات الراسخة في تراثنا تصارع الزوال بعد التغيرات التي أثرت على طريقة تفكير الكثيرين والكثيرات.

2. الأسرة والدين :

شكل الدين أحد أهم الركائز لدى الإنسان المعاصر، نظراً للتغيرات السريعة المستجدة في حياة المجتمعات وبنائها السريع، مقارنة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة التي تميزت ببساطة الحياة. فالتغيرات السريعة في سِياق مناحي الحياة المتنوعة التي أحدثت انقلابات شبه جذرية في تلك المجتمعات، والتي طالت خلالها القواعد والقوانين والقيم الاجتماعية، وكل ما يتصل بتنظيمها، مما يستدعي بشكل ملح العودة إلى الدين، لتنظيم حياة الناس وإضفاء حالة الطمأنينة والهدوء عليها بعد أن فقدوها.

معظم الناس على دراية ومعرفة تامة بما للدين من تأثير فعّال على سلوك أفراد مجتمعاتنا، وتكوين أفكارهم وأسلوبهم في الحياة، وتعاملاتهم في دقائق الأمور اليومية، وأغلب ما يصدر عنا من تصرفات إنما هو نتاج يتدخل في معظمه بعامل التشبع بالدين، فهو شريعة تملأ الحياة، فهو ينظم سلوك الزوجين داخل الأسرة الواحدة على مستوى التربية والتعامل واكتساب القيم وإقامة العلاقات والروابط داخل الأسرة، والعلاقات بين الأهل والأقارب.

إذن فالعائلة ليست عشّاً جسدياً للأولاد فقط، بل عشّاً نفسياً أيضاً، يتعلمون فيه من الأبوين، ويتربون بأخلاقهما وسلوكهما، لذا وجب على الوالدين تحسين سلوكهما حتى لا يخرج الأولاد منحرفين. فالدين على ضوء ذلك هو القاسم المشترك للسلوك إزاء مواقف الحياة المختلفة[1] في التربية وإقامة الروابط والعلاقات داخل الفرد نفسه، وبينه وبين شريك حياته، وبينه

[1] عبد الرحمان النحلاوي، **أصول التربية الإسلامية وأساليبها**،دار الفكر المعاصر، بيروت ،ط 2، 1999، ص 46

وبين أولاده، حتى تمتد العلاقات والروابط نحو الجار وباقي أفراد المجتمع. لذا فإن أسس تكوين الروابط اللاشعورية المعتمدة على الدين والمستمدَّة منه، مقومات بقائها تبدأ من داخل الأسرة الصغيرة – الأب والأم – فأي اختلال في تنظيم العلاقات والروابط داخل الجهاز الأسري يسهم في إحداث الاضطرابات الاجتماعية لاحقاً.

فالأسرة تمتلك فعلاً قوياً وأسلوباً خاصاً بها يحدِّد طبيعة اتصال أفرادها وكيفية التعامل مع بعضهم البعض، أو مع الآخرين خارج نطاقها، والإسلام هو الدين الوحيد الذي انفرد عن باقي الأديان، وذلك من خلال وضعه أسس هذه التعاملات والعلاقات والأدوار، وبناءً على ما يعطيه من دور للرجل أو المرأة، أو الابن الأكبر أو الأصغر، أو البنت، لتنظيم هذه الأدوار بشكل لا شائبة فيه، وتحقق ذلك واقعياً من خلال سلوك أفراد المجتمع، فإن كبيرهم يعطف على صغيرهم، وصغيرهم يحترم كبيرهم.[1]

1.2 الدين وعوامل التنشئة الاجتماعية:

من المتَّفَق عليه أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يتأثر ويؤثر اجتماعياً، فيتأثر بأهله وبمجتمعه وبتاريخه وبكل ما يحيط به ليؤثِّر أخيراً في بناء شخصية أبنائه ومن ثم في حياتهم فيرسمُ لهم الأطر التي ضمنها يتحركون. وقد ثبت علمياً بأنَّ الأسر التي يطغى على تربيتها عوامل التشتت والتفكك تؤدي بالأبناء بمرور الزمن إلى اللامبالاة أو عدم الاهتمام أو النقيض

[1] العادلي فاروق، الأنتربولوجيا التربوية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980، ص 109

التام ممَّا تعلموه في طفولتهم وهو التقيد والتمسك بالتقاليد ودقَّة المواعيد وإِتْقان الواجبات الحياتية بأدقِّ الصور.

وهناك بعض السمات التي تبدو واضحة على شخصية الأبناء الذين تلقوا التربية في ظِلِّ ظروف غير اعتيادية، مثل الأسر التي تعاني التفكك بسبب الطلاق أو إدمان أحد الأبوين للخمور أو المخدرات. حيث من المحتمل أن تعصف المشكلات الخطيرة بكيان الأسرة، وتهزُّ أركان تماسكها، فهو مرض اجتماعي خطير، يؤثر بشكل سلبي على نسيج العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ولكن تبقى المكونات الفردية التي ينشأ عليها الأطفال أثناء تلقيهم التربية بأنواعها، ومدى تقبُّلهم أو رفضهم لتلك العوامل المؤثرة مباشرة، فهي التي تحدد سلوكهم، فضلاً عن التنشئة الاجتماعية خارج الأسرة.

وعند تحليل المكوِّنات الفردية والعوامل الخارجية المؤثِّرة نجد أن الأولى تسمى المكونات الذاتية، والثانية العوامل الخارجية الموضوعية، فالشخصية في تصرفها تسلك على وفق هذين المؤثرين الذاتي والموضوعي، ولكن يبقى العامل الآخر والأهم والذي يعد المؤثر الأكبر في التكوين في مجتمعاتنا الذي هو توكيد النزعة الأخلاقية،[1] ألا وهو دور الدين ومنهج القرآن الكريم.

[1] عبد الرحمان النحلاوي، **أصول التربية الإسلامية وأساليبها، مرجع سابق، ص 73**

جدول رقم (51) يوضح هل الدين وحده كاف للتنشئة الاجتماعية :

الدين وحده كاف للتنشئة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	75	88.23
لا	10	11.77
المجموع	**85**	**100**

يتعرض المجتمع الجزائري – وفي الواقع، جميع المجتمعات غير الغربية – لتأثيرات قوية تبلغ أحيانا كثيرة حد الغزو. وأسهمت هذه التأثيرات وما تزال تسهم إسهاما كبيرا في إضعاف الخصوصيات الثقافية لمجتمعنا. من الجدير بالقول في هذا السياق أن الهوية الثقافية والوطنية قامت على أساس مرجعية رئيسية قوامها مزيج من المعايير والقِيَم الثقافية والاجتماعية العربية والإسلامية. وبتعرض أفراد المجتمع لقِيَم ومُثُل ومعايير أجنبية قوية وافدة تضعف وحدة هويتهم الثقافية لأن تلك القيم الوافدة تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي نشؤوا عليها وتستلهم قيما ورموزا قد تكون متناقضة معها. ونظرا إلى الاختلاف والتناقض أحيانا بين المعايير الأصيلة الوطنية والقومية المحلية والمعايير الوافدة يختل النظام المعياري لدى الفرد ويختل النظام الاجتماعي لتوزيع الأدوار الاجتماعية، ويصب ذلك في اتجاه اختلاف أنماط السلوك للأفراد والجماعات داخل المجتمع. من هذا المنطلق أجاب غالبية مبحوثينا (88.23%) أن الدين وحده كاف للتنشئة الاجتماعية لمجابهة القيم الغربية الهجينة.

جدول رقم (52) يوضح الطريقة التي يلقن بها أفراد العينة الدين لأبنائهم :

طريقة تلقين الدين	التكرار	النسبة المئوية (%)
القدوة الحسنة	45	52.94
برامج دينية بالمترل	22	25.88
أخذهم إلى الكتاب في سن مبكرة	18	21.18
المجموع	**85**	**100**

تلعب القدوة دورا بالغ الأهمية في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة للأبناء والأسرة هي المعين الأول الذي تتشكل وتتحد فيه معالم شخصية الطفل فهي التي تغرس لديه المعايير والقيم الدينية والأخلاقية التي يحكم بها على الأمور، ومدى شرعيتها وصحتها. ومن هنا من الضروري أن يكون النموذج الذي يقتدي به الطفل نموذجا صالحا يعبر عن تلك القيم والمعايير لا بالقول فقط أو بالدعوة والإرشاد إليها، بل يجب أن تتمثل تلك القيم في سلوك الوالدين. فالقدوة الحسنة من خلال التزام الوالدين في أفعالهم وسلوكياتهم هي أفضل وسيلة نستطيع بها أن نعلم أبناءنا السلوك الإيجابي. ولا تقتصر عملية تعليم السلوكيات والأخلاق الحميدة للأبناء على الأسرة بل إن المناهج الدراسية يجب أن تنمي ذلك داخل الطفل والقرآن والسنة النبوية والحياة العامة زاخرة بقصص التضحية والعطاء والبر والأمانة.. والقصة أسرع وسيلة ننقل بها ما نريد إلى عقل الطفل. وكذلك فإن وسائل الإعلام عليها هي الأخرى أن تدعم هذه السلوكيات ولاسيما التليفزيون عن طريق البرامج الدينية الهادفة.

جدول رقم (53) يوضح مدى فرض أفراد العينة على أبنائهم القيام بواجباتهم الدينية

فرض الواجبات الدينية على الأبناء	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	32	37.65
أحيانا	17	20
لهم حرية التصرف اتجاه واجباتهم الدينية	36	42.35
المجموع	**85**	**100**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معظم المبحوثين (42.35%) يتركون كامل الحرية لأبنائهم اتجاه واجباتهم الدينية (الصلاة) لأن المسائل الدينيّة تتطابق مع الفطرة. فهم لا يقلقون من هذا الجانب ما دام مجتمعنا إسلامي مهما كان حاله ومآله، فنجدهم يعتمدون أسلوب التدرّج والاعتدال في تعليم المسائل الدينيّة، على أساس المرونة والليونة.

جدول رقم (54) يوضح اصطحاب أفراد العينة أبنائهم لتأدية الصلوات الخمس في المسجد:

تأدية الصلاة بالمسجد مع الأبناء	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	28	32.94
أحيانا	48	56.47
لا	09	10.59
المجموع	**85**	**100**

غالبية المبحوثين (56.47%) من العينة المبحوثة يشعرون أبنائهم بالحرية في أمر تأدية الصلوات الخمس بالمسجد، فهم يرون أن دعوة الأطفال للقيام بالواجبات الدينيّة يجب أن يكون على نحوٍ يحسّون فيه بحريّتهم في القيام بتلك الواجبات.

ومن الأفضل أن الاحتراز عن إجبار الأطفال والصبيان على القيام بواجباتهم الدينيّة، ومن الأفضل ــ كذلك ــ أن لا نرغّبهم في القيام بتلك الواجبات بالتلويح لهم بهدايا كبيرة مُغرية؛ لأنّ هذين السلاحين ــ التهديد والتطميع ــ لن يُثمرا في جعلهم عقائديّين متديّنين، لأنّ الإسلام لا يريد مثل هذا الاعتقاد القائم على أساس الخوف والإكراه. ونلاحظ أنّ الإسلام قد أكّد ــ وباستمرار ــ على حقيقة أنّ أصول الدين ليست أمراً تقليديّاً يمكن الإيمان به بتقليد الآخرين، بل هي أمر ينبغي الإيمان به عن وعي وحريّة، ومن هنا ينبغي على الآباء والمعلّمين أن يرغّبوا الأطفال في الدين بأساليب إيجابيّة منطقيّة، آخذين بنظر الاعتبار أنّ الأطفال عامّة والصبيان خاصّة يُبدون مقاومة تجاه من يتعامل معهم بخشونة، ومن يكتفي بإصدار الأوامر الصارمة.

جدول رقم (55) يوضح مدى فرض أفراد العينة الحجاب على بناتهم :

فرض الحجاب على البنات	التكرار	النسبة المئوية (%)
الدين يفرض ذلك	48	56.47
الحجاب سترة	25	29.41
لا	12	14.12
المجموع	**85**	**100**

لا يختلف اثنان كون الحجاب فرض ديني على الأنثى البالغة المكلفة، كما هو سترة لها ورمز من رموز العفة والحشمة ودليل على قدسية الأسرة الجزائرية المسلمة، لهذا يرغب جل مبحوثينا في احتجاب بناتهم ونسائهم، والقلة يفضلون لباس عصري من منطلق الحريات الشخصية ..

3. الأسرة واكتســـاب القيـــم والعادات:

إن الأسرة هي المسؤولة عن بثِّ روح المسؤولية واحترام القيم وتعويد الأبناء على احترام الأنظمة الاجتماعية ومعايير السلوك، فضلاً عن المحافظة على حقوق الآخرين واستمرارية التواصل ونبذ السلوكيات الخاطئة لدى أبنائها، مثل التعصب الذي يعدُّه البعض اتجاهاً نفسياً جامداً ومشحوناً وانفعالياً، وكذلك ظواهر أخرى تعد محرمة دينياً، أو التقرُّب منها يُعد عدواناً على حقوق الآخرين، فمن أجل ذلك ينبغي التعامل مع أسُس القيم المرغوبة على أنها سلوكيات صحيحة، والتعامل معها بثبات لتترسَّخ قواعد هذا النظام، وهذا يتطلب من الكبار الذين يتعاملون مع الطفل أن يكونوا القدوة والمثال في هذا الشأن. فعلاقة الوالدين أحدهما بالآخر لها الأهمية الكبرى في نسق اكتساب القيم من خلال التربية، وتوافقهما يحقِّق للأبناء تربية سليمة خالية من العقد والمشكلات التي لا تبدو واضحة للعيان آنياً، وإنما تظهر نتائجها بشكل واضح مستقبلاً.

أما عن القيم التي تعلمها الأسرة لأبنائها فهي عبارة عن مفاهيم تختص باتجاهات وغايات تسعى إليها، كاتجاهات وغايات جديرة بالرغبة. وتعد القيم بمنزلة المعيار المثالي لسلوك الفرد، ذلك المعيار الذي يوجه تصرفات الفرد وأحكامه، وميوله ورغباته واهتماماته المختلفة والذي على ضوئه يرجح أحد بدائل السلوك، وإن الفعل أو السلوك الذي يصدر عنه يمثل وسيلة يحقق بها توجهاته القيمة في الحياة، لذا تُعدّ الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تحدِّد لأبنائها ما ينبغي أن يكون في ظل المعايير السائدة.

تنطوي كل ثقافة على قيم تقليدية تشكل نسيج الشخصية الإنسانية وتصبح جرءا لا يتجزأ منها. وهذه القيم هي محور شخصية الفرد وكل تغير يهدد هذه القيم يصبح خطرا يهدد كامل الشخصية وهذا يعكس إلى حد كبير ما يسمى بأزمة القيم.[1]

يتنازل المرء عن نفسه كما يرى اريك فروم إزاء استسلامه لقيم المجتمع السائدة وخاصة في المجتمع الصناعي الحديث يقول في كتابه الحرية " ان الفرد يكف عن أن يصبح نفسه وذلك لأنه يعتنق نوعا من الشخصية المقدم له من جانب النماذج الحضارية إنه يصبح كما يريد له الآخرون وكما يتوقعون منه.[2]

فالاغتراب نمط من التجربة يعيش فيها الإنسان صراع قيم متضاربة تؤدي إلى تلاشي الذات وسقوط الهوية الفردية والاجتماعية. ويتضمن رأي فروم أن أزمة القيم تكون في الصراع الذي يقوم بين قيم المجتمع الصناعي والقيم التقليدية السائدة في إطار الحياة الثقافية وفي الإكراهات الثقافية اللاشعورية التي تطرح نفسها في العمق الشعوري للإنسان المعاصر وتؤدي بالتالي إلى هدم تماسكه النفسي وتأتي على وحدته النفسية الثقافية في آن واحد.

في ظل التبدلات و التغيرات التي طالت المجتمعات الحديثة، أصبح التغير القيمي ظاهرة اجتماعية لم تسلم منها كل البنى الاجتماعية خاصة المجالات الحضرية، فالمدينة الجزائرية كونها أكثر عرضة للاختلاط الثقافي، و الاجتماعي و الاديولوجي، و

[1] محمد لبيب النجيحي: الأسس الاجتماعية للتربية، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة،1965.ص 257

[2] إيريك فروم : " الخوف من الحريه " ، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر ، بيروت 1972 . ص 150

الاستقطاب الاقتصادي، و التغير الاجتماعي بسبب تأثير وسائل الاتصال الموجودة فيهـــا، جعلتها تمارس تأثيرا كبيرا على القيم و الثقافات الموجودة فيها.

إن القيم مشروطة وجوديا بأصول تاريخية و اقتصادية و لهذا ينبغي عند تحليلها الاستناد، إلى السياق السوسيوتاريخي، و هذا الأمر له أهمية كبرى في الكشف عن الجذور التاريخية للقيـــم و مدى تغيرها بفعل التحولات الاجتماعية المختلفة التي مر بها المجتمع الجزائري، و التي تتجسد ضمن إطار بناءه الاجتماعي و الثقافي، حيث تتأثر و تأثر فيه كغيرها من الأنساق الأخرى. و بالتالي حدث تغيير في القيم نحو الإيجاب، ونحو السلب باختلاف المراحل التاريخية و الاجتماعية و الثقافية و السياســـة... التي مرت بها الجزائر.

تغير القيم يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميا و يظهر صراع القيم عندما تكون جماعتين أو أكثر مختلفتين، بحدوث توافق بينهما أو سيطرة واحدة على الأخرى. إذا التغير القيمي يكون نتيجة لتفاعل مستمر بين الفرد و محيطه، تبعا لعوامل ثقافية و اجتماعية، بالإضافة لحراك اجتماعي ديناميكي وحراك فيزيقي.[1] من خلال ما سبـــق يمكن القول أن التغير القيمي بالجزائر نتج عن تغير في مكونات البناء الاجتمـــاعي و الثقافـــي، وتنوع الظروف المـــادية و المعنوية، واختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الجزائري، كلهـــا عوامل ساعدت على ظهور أشكال قيمية متباينة تعكس الصراع القيمي الموجود.

[1] عبد الكريم سعداوي، الأزمة السياسية والاجتماعية في الجزائر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 51

يوضح التراث النظري المرتبط بموضـــوع القيـــم و البناء الاجتمـــاعي الحضـــري اتفاق أغلبية الدارسيـــن و المحللين، على إعطاء القيم دورا أساسيا في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة، من خلال ما تحدثه القيم من تأثيرات على مختلف أنساق الحضرية. و لعل ذلك كله يفرض على دراسته مكونـــــات البناء الايكولوجي و الاجتماعي للمدينة. وضرورة فهم ما يجري فيها في ضوء القيم التي يؤمن بها سكانـــها القدامى و الجدد. و يبدو ذلك واضحا من خلال تنوع منظومة القيم التقليدية في المدينة الجزائرية بين قيم دينية تقليدية و قيم ريفية انتقلت بانتقال المهاجرين الجدد إلى المراكز الحضرية.[1]

إن الحديث عن القيم التقليدية في المدينة سيكون حديثا عن خطاب نوستالجي مليء بالحنين إلى الماضي. إن عملية التمـــدن ليست كعملية التحضر، فإذا كانت عمليـــة التحضر تعتمد على مؤشرات مادية و عمرانية،[2] فإن التمـــدن عمليـــة تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، لكي تظهـــر آثارها على الحياة الاجتماعية ونمط الحياة في المدينة، لأنها سيرورة من اكتساب القيم الاجتماعية و نمط حياة خاص بالمدينة فقط. حيث يمكن ظهور عدة مؤشرات سواء على مستوى سلوك الأفراد و ممارساتهم، أو على مستوى العلاقات و الروابط الاجتماعية التي تميز سكان المدينة. فالتمدن يحتاج إلى مدينة قادرة على خلق هذا الأسلوب في العيش من خلال الهوية الاجتماعية و الثقافية التي تتميز بها. إن الإقامة لمدة خمسين سنة في المدينـــة الجزائرية بكل ما تعانيه من فوضـــى و فقدان الهوية الاجتماعـــية والثقافية، زيادة على ذلك مجتمع تعطلت

[1] Abdellatif BENACHENHOU, *l'exode Rural en Algérie*, SNED, Alger, 1979, p 43

[2] د. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000، ص 63

فيه المؤسسات الاجتماعية المنتجة للهوية، نعتقد أنها أسباب غير كافية لجعل القادمين الجدد يتخلون عن قيمهم، و أن يكتسبوا نمط معيشة المدني. و الكثير من الباحثين أشاروا إلى أن القادمين الجدد إلى المدينـــة ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمية و المعيارية و أشكالهم التضامنية، و النتيجة هي أن المدينـــة ليست من يدمج القادمين الجدد إليها، و لكن القادمين الجدد هم من يعطي للمديـــنة الصورة التي تتوافق مع قيمهم و ذهنياتهم.

ويمكن ملاحظة وجود قيم ريفية في المدينة الجزائرية متخذة أشكالا عديدة:كتربية الحيوانات في التجمعـــات السكانية، تجفيف الملابس على الشرفات، تحويل المجالات العامة المحاذية للمسكن إلى حدائق شخصية،أنماط اللباس التقليدي. لقد خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة لا تجانس واضح في المنظومة القيمية و المعيارية الحضرية، و أعاق كل عمليات الاندماج الحضري. وأدى كذلك إلى تشكل المدينـــة في شكـــل متقطع مجاليا بسبب تضافر العوامل الأخرى (التهميش، البطالة، الفقر،الإقصاء الاجتماعي ...) أمام هذا الواقع أصبح تحديد مفهوم المدينية أمرا صعبا، في ظل اعتماد سكان المدينة على مرجعيات وخلفيات متناقضة و متعددة في شرعنة ممارساتهم القانونية وغير القانونية، وفي نيل حقهم من العيش في المدينة و استحقاق لقب المديني . إن استمرارية القيم الريفية عند سكان المدينـــة هي عدم قدرة هذه الأخيرة على التأثير بشكل ايجـــابي في القادمين الجدد إليها، وذلك لإدماجهم اجتماعيا و ثقافيا، بشكل يحميها من التأثير السلبي عليها و على القادمين الجدد إليها. أما الآن لم يبق التمييز مقتصرا بين المدنيين القدامى و الوافدين الجدد و إنما انتقل التمييز القيمي بين طبقات المجتمع الجزائري، الطبقة

البرجوازية التي تسكن الأحياء الراقية و تحمل قيما عصرية، و الطبقة الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية القصديرية الحاملة لقيم تقليدية.

لقد شكـــلت القيـــم إحدى الاهتمامات الأساسية في تناول الباحثين للبناء الحضري و التنمية الحضرية، التي عولجت في ضـــوء متغيرات نسق القرابة ، والمتغيرات الديموغرافية والثقافية، السلطة و بناء قوة العلاقات الاجتماعية... لقد كانت التنمية لزمن طويل تفهم على أنها مسار نشر و فرض القيم الآتية من مجتمعات، و يعتقد أنها أكثر مردودا ما يجعل منها قدوة. و الواقع أنه لا يمكن للمجتمع المتلقي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل إذ أنها لا توضع في مجال فارغ بل تجد نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي، نظرا للدور الذي لعبته كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم استرجاع الهوية الوطنية. و يبدو جليا أن نظامي القيم التقليدية و الثاني يخص القيم العصريـــة، يوجدان في أزمة كل واحد منهما بسب منطقه الخاص، لكن كذلك بسب مجابهتهما. وهذا ما نشهـــده في السنوات الأخيرة من خلال تغير النظام الاقتصادي للبلاد من اشتراكي بكل ما يحمله هذا النظام من قيم التعاون، إلى نظام اقتصاد السوق و الذي تغيرت معه الكثير من الذهنيات و العقليات السائـــدة في المجتمع. مما أثر على سلوك الفرد داخل مجتمعه حيث تتمثل القيم العصرية في القيم الحديثة القادمة من الغرب، كظهور النزعة الفردانية[1] من خلال البحث عن الاستقلالية بالمنزل بعد الزواج، و تغـــير نمـــــط العلاقات الاجتماعية، وظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل

[1] محمد فؤاد حجازي، الأسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، القاهرة، 1975، ص 129

القران و الذي ينتشر خاصة بين الشباب نتيجة لظروف اجتماعية و اقتصادية ضاغطة. إلى جانب هذا نلاحـــظ تغييرا كبيرا في طرق إحـــياء الحفلات و الزواج عند الكثير من الفئات الاجتماعية، وظهور أنماط لباس غريبة وقصات للشعر أغرب، و الموسيقى الغربية... إن هـــذه المؤشرات تنبأ بوجود حالة من التغير وتظهر كذلك إن القيم التقليدية لم تعد تؤثر بشكل كبير في طرق تفكير و أنماط سلوك الكثير من الفئات الاجتماعية. إن الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم الهجينة بشكل سريع هو ضعف منظـــومة القيم التقليدية، التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة، و ضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى. ومن هنا أصبح المجتمـــع الجزائـــري عرضة لتأثير مختلف القنوات الإعلامية، ما يمكن أن يؤدي إلى تزايد حالة عدم التجانس القيمي، التي كانت تعاني منها المدينة (بين القيم التقليدية و العصرية)، والتي يمكن أن تقف عائقا كبيرا أمام عملية الاندمـــاج الحضري. و نعتقد أن حالة الضعف و غياب المعالم الاجتماعية، يمكـــن أن يؤدي إلى صراع اجتمـــاعي بين الأجيـــال من جهة و صراع إيديولوجي بين حاملين القيم المتناقضة من جهة أخرى. وستكون المدينـــة ساحة للصراع الرمزي و المادي بين التيارات المختلفة في المجتمع، للهيمنة و السيطرة.

إن الإشكالية المقلقة اليوم، هي الصراع القوي و الدائم بين المبادئ و القيم وبين الدخيل على هذه القيم. فهذا الدخيل يكاد يزعزع قيم الناس، وما يحملونه من مصداقيـــة المبادئ لأن الغرب دائما يملك قوة تأثيرية فهـــو يسيطر على الكثير من المنافذ الإعلامية تحت شعار

العولمـــة، التي عبرها يتسلل إلى مشـــاعر و أحاسيس الناس، فيعبث فيها كيف ما شـــاء و يقودها حينمـــا أراد، مستغلا جهل الناس بحقيقة الأمـــور و انبهارهـــم بالحضارة الغربية. لأن عولمة القيم و المفاهيم اليوم ترتكز على قضيتين هما:

الأولى : ثنائية الجنس والعنف في وســـائل الإعلام و في القنوات الفضائيـــة التي دخلت اليـــوم لكل بيت جزائري، وعلى ما يمكن أن تسببه من تدهور في السلوك و القيم، من خلال انتشار الإباحية أو الشذوذ في مجتمع لازال يقيم وزنا كبيرا لقيم العفة و الحشمة. فظهرت سلوكـــات انحرافية هزت المجتمع، كالاعـــتداء الجنســـي على الأطفال، و ظهور المثليين الجنسيين علنـــا، و عملـــيات الابتزاز بالصـــور عبر الانترنت أو الهاتف المحمول التي تمس أعراض الناس، وأشكال العنف المتنوعة و السرقة و الاعتـــداءات.

و الثانية : تنميط القيم و جعلها واحدة لدى البشر في المأكل و الملبس، و العلاقات الأسرية، و بين الجنسين وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية و الجماعية، و خصوصا قيم الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاد العولمة و انعكاساته على القيم.

إزاء هذه الموجة العالية و المتسارعة من انتشار قيم العولمة – التي أدت إلى اختراق قيمي في المجتمـــــع العربي عموما والمجتمع الجزائري بوجه خاص – ثمة من يدعوا إلى الأخذ بها جملة و تفصيـــلا باعتبار ما يحصل هو نتاج إنساني متقدم لا يصح معه الحديث عن خصوصيات تؤدي إلى العزلة و التهميش. و بالمقابل ثمـــة من يدعو أصلا إلى عدم تفاعل مع هذا النمط من القيم المعولمـــة إلا من خلال العودة إلى الخصوصية الثقافية للمجتمع.

خـــاتمـــة:

كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا تقوم باستهلاك ما تنتجه، وباستمرار التغير والتطور في كافة المجتمعات تقلصت وظائف الأسرة بل فقدتها في بعض الأحيان وظهرت المؤسسات والتنظيمات المختلفة كبديل عنها، مما يؤثر تأثيرا أساسيا في طبيعتها و مكانتها في الوجود الاجتماعي. ومع ذلك ما تزال الأسرة تحتفظ ببعض الوظائف. لكن ألا يمكن اعتبار الوظائف التي بقيت للأسرة هي الوظائف الأكثر أهمية و التصاقا بطبيعتها الحقة؟ ألا يجوز الاعتقاد بأن هذا التغيير الذي طرأ على الأسرة يحمل في ثناياه مكاسب للمجتمع من قبيل التخصص و تزايد المؤسسات و الهيئات مما يخلق تمايزا و حراكا اجتماعيين الأسرة في حاجة ماسة له و هنا نشير إلى الأسرة اليابانية و تماسكها بالرغم من التصنيع و التكنولوجيا؟ أليس بمقدورنا الجزم بأن التفكك الأسري الذي اعتبر انحلالا ليس إلا ضربا من التكيف لمتطلبات الاقتصاد الصناعي و الحفاظ على التوازن المستمر للأسرة وذلك ما يعتقده تالكوت بارسونز؟ و من ثمة فإن كثيرا من الباحثين في علم الاجتماع يحسون بحاجة متزايدة على المستوى النظري و التطبيقي إلى مزيد من الدراسات الأسرية خاصة و أنها تواجه اليوم تغيرات اجتماعية و ثقافية و تكنولوجية تتزايد بسرعة، لما لهذه الدراسات من أهمية بالغة في فهم و تصحيح كثير من المقولات و المفاهيم في علاقتها بأنساق المجتمع المختلفة.

خـــاتمة الباب الثـــاني:

إن التغير في بناء ونمط الأسرة يعد من المؤشرات القوية في التغير الاجتماعي باعتبار الأسرة مركز العلاقات الاجتماعية ومكان للتربية والتنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع.

دلت المعطيات الإحصائية والدراسات المعنية بالأسرة وتحليل أوضاعها أن الأسرة الجزائرية تعرضت ولا تزال لبعض العوامل والمتغيرات التي أثرت على تكوينها وبنائها وعلى أدوارها ووظائفها، كما كشفت عن عجز الكثير من الأسر عن تلبية احتياجاتها الضرورية وبدت وكأنها تتخلى عن القيام بأدوارها ووظائفها الأساسية. حيث تغيرت الأسرة من وحدة اقتصادية تقوم بإنتاج معظم احتياجاتها الأساسية وتكتفي ذاتيا، إلى الاعتماد على مؤسسات خارجية، وقاد ذلك إلى عدم مقدرة الأسرة على التكيف مع التأثيرات التي أحدثتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والمتعاقبة مما أدى إلى التزايد المستمر في أعداد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية وتعاظم أدوارها مما أدى لسلبها لكثير من أدوار ووظائف الأسرة. كما تجدر الإشارة إلى اهتمام الأسرة بتلبية احتياجات أفرادها المادية كأنها مؤسسة فندقية على حساب دورها في الحفاظ على القيم والأخلاق وغرسها في أفرادها.

إن التطور الهائل والانتشار الواسع لوسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة أدى إلى الضعف التدريجي في آليات التماسك داخل الأسرة والتي تتمثل في الدين – القيم – الثقافة – الانتماء والهوية.

خـــاتـــمـــة عـــامـــــــة

جاءت هذه الدراسة الميدانية مؤيدة للفرضيتين الرئيسيتين المطروحتين، بحيث تعيش الأسرة الحضرية الجزائرية في وسط مجتمع متغير، والمجتمع المتغير المحيط بالأسرة لا بد أن يؤثر فيها تأثيرا واضحا من شأنه أن يغير تركيبها الاجتماعي ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والقرابية، ونظم زواجها، واستقرارها البيتي. فضلا عن الآثار التي يتركها في قيم الأسرة، وإيديولوجيتها وأساليب حياتها وطرق تفكيرها، ومركز المرأة فيها باعتبار أن المرأة تشغل الدور الأساسي في واقع الأسرة وتوجهاتها.

تتعرض الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري للعديد من العوامل المؤدية إلى تغيرها، ولعل من أهم عوامل التغير المؤثرة في الأسرة التصنيع، والتحضر والتحديث والاتصال الحضاري بالمجتمعات الأخرى لا سيما المجتمعات المتطورة. كما أن هناك عوامل تساعد في الثبات والاستقرار منها طرق التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها في تربية الأبناء وتقويم سلوكهم، والقيم والمبادئ التي تتبناها الأسرة في حياتها العامة والخاصة، والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة. فضلا عن الدين الإسلامي الذي تؤمن به الأسرة الجزائرية، وأخيرا المرحلة الحضارية التي تمر بها الأسرة والتي تحدد درجة نضجها الاجتماعي والحضاري وترسم معالم خصوصيتها الثابتة. جميع عوامل التغير والثبات تؤثر في الأسرة وتعطيها سماتها المتفردة وخصوصيتها الثابتة.

كنا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

-تحديد عوامل التغير وعوامل الثبات في الأسرة الجزائرية.

-معرفة الخواص الأساسية التي تتسم بها الأسرة الجزائرية المعاصرة، هذه الخواص التي اكتسبتها من حقيقة كونها تمر بمرحلة انتقالية.

-تشخيص مظاهر التغير والثبات في بناء ووظائف الأسرة الجزائرية المعاصرة.

يمكن درج معالم الأسرة الجزائرية قبل التغيير بالنقاط الأساسية التالية:

- بناء الأسر قبل التغيير: هي أسرة تقليدية، أسرة أبوية، حجمها كبيرا فهي تتكون من ثلاثة أجيال وأكثر، كما كانت تسمى بالأسرة الممتدة أو المركبة حيث أن مجموع أفرادها يزيد عن خمسة عشر فردا، وكانت الأسرة متماسكة لأن أفرادها يزاولون أعمالا متشابهة، كما أن أفكارهم ومعتقداتهم كانت متشابهة إلى حد كبير، لذا كانت العائلة متضامنة ومتماسكة بأجيالها المختلفة ولا توجد فرقة أو انقسام بينهم.
- اختيار الشريك في الأسرة الجزائرية قبل التغيير: كان اختيار الشريك في الأسرة الجزائرية هو من مسؤولية الأهل والأقارب وليس من مسؤولية الزوجين. إن الزواج كان مرتبا، فليس من حق الرجل أو الزوج ان يفتش عن شريكة حياته، وليس من حق المرأة ان تفتش عن شريك حياتها. إن موضوع اختيار الزوجة كان يمنح للأهل والأقارب، وعندما لم يمنح الرجل الحق بمعرفة شريكة حياته إلا بعد عقد حفلة الزواج، فمعظم اختيارات الزيجات لم تكن ناجحة. إن التقاليد والعادات والقيم المحافظة هي التي سببت الصعوبات والمشكلات بوجه اختيار الشريك،

ذلك أن الاختيار الخاطئ يولد مشكلات تعترض طريق الزواج وتسبب فشله وانتهائه في المحاكم.

- العلاقات الداخلية والقرابية في الأسرة الجزائرية قبل التغيير: كانت العلاقات الداخلية ضعيفة إذ كان الزوج ناذرا ما يكون العلاقات الحميمة مع زوجته، وكان ناذرا ما يمكث بالبيت. أما علاقات الأبوين فكانت هامشية وضعيفة نتيجة العلاقات السلطوية القائمة بين الأب والأبناء وبين الأم والبنات. أما العلاقات القرابية التي كانت تربط أفراد الأسرة فقد كانت متماسكة وقوية إذ كان الزوج يفضل أمه على زوجته، وكانت الزوجة تفضل أمها على زوجها. وسبب قوة العلاقات القرابية يرجع إلى عدة عوامل في مقدمتها سكن الأقارب في بيت الأسرة الأصيلة وممارسة الأقارب مع أفراد الأسر الأصيلة الأعمال نفسها مع تمتعهم بنفس المستويات العلمية والثقافية، لهذا نلاحظ قوة العلاقات القرابية.
- السكن في الأسرة الجزائرية قبل التغيير: كان السكن يتسم بالطابع الأبوي، أي أن الرجل بعد زواجه يسكن في بيت أبيه الأصلي هو وزوجته وأطفاله ولا يسكن في بيت أهل زوجته أو بيت جديد. ولهذا النظام من السكن العديد من الايجابيات والسلبيات. فمن فوائده أنه يمكن الزوجين الجديدين من توفير نفقات السكن الجديد وأن عائلة الزوج الأصيلة يمكن ان تشارك في تربية الأبناء وتقديم المساعدات للأسرة الزواجية حديثة التكوين، فضلا عن أنه يساعد في تقوية وتمتين أواصر العلاقات القرابية. أما مضار هذا النوع من السكن فهي تكرار التراع والشقاق بين أم الزوج وزوجة الابن وتدخل العائلة الكبيرة للزوج في الشؤون الداخلية للأسرة الزواجية.

كما أن هذا النموذج من السكن لا يعطي المجال للعائلة الحديثة من الاعتماد على قدراتها الذاتية في تربية أبنائها وتمشية أمورها.

- مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية قبل التغيير: تحتل المرأة الجزائرية في الأسرة التقليدية الممتدة مكانة متدنية لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى المكانة الاجتماعية المرموقة التي يحتلها الرجل. ويرجع هذا التدني إلى عدة عوامل أساسية في مقدمتها حرمانها من التربية والتعليم وأميتها وجهلها بأبسط الأمور الاجتماعية والسياسية والثقافية، مع عدم احتلالها لمراكز العمل الوظيفي والإنتاجي والمهني بسبب كونها حبيسة البيت.
- وظائف الأسرة قبل التغيير: كانت الأسرة الجزائرية قبل التغيير تؤدي نوعين من الوظائف هي الوظائف التي يمكن درجها بالنقطة الأساسية الآتية: إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية دينية.

أما الوظائف الثانوية التي كانت تقوم بها العائلة الجزائرية فهي كما يلي:

- الوظيفة الاقتصادية
- الوظيفة الصحية – الوظيفة التربوية والتعليمية

نتيجة لعوامل التغير الاجتماعي – وخاصة التصنيع والتحضر – التي طرأت على المجتمع الجزائري فقد تغير بناء الأسرة الجزائرية تغيرا ملحوظا، وتحولت الأسرة من ممتدة إلى أسرة نووية نراها تتماشى وخصوصيات المجتمع الحضري الصناعي. فالعائلة النووية تستطيع التكيف مع عمليات الانتقال الجغرافي والمهني والاجتماعي التي يتعرض لها الفرد في المجتمع الصناعي، بينما لا تستطيع العائلة الممتدة القيام بهذه المهمة. وتنعكس آثار التصنيع والتنمية الاقتصادية في علاقات العائلة واديولوجيتها. فالمركز الاجتماعي للفرد في المجتمع الصناعي يتحدد بطبيعة انجازاته الاقتصادية والثقافية والمهنية ولا يتحدد بطبيعة مركز عائلته أو أقربائه، إلا أن ما نلاحظه في مجتمعنا لا يتفق مع هذا الطرح بحيث لا تزال مكانة الفرد مبنية على اعتبارات مادية، ونسبية أي ولد فلان....

وترجع التغيرات التي طرأت على طبيعة الأسرة الجزائرية وعلى معدل حجمها إلى عوامل نذكر منها:

-ميل الأسرة الجزائرية المعاصرة في الوسط الحضري إلى استعمال برامج التخطيط الأسري (كطرق منع الحمل)

-عدم إتاحة المجال للأقارب بالسكن في بيت الأسرة النووية أو الزواجية حديثة التكوين.

-عزوف الرجل عن الزواج بأكثر من واحدة، أي تغير نظام الزواج من نظام تعدد الزوجات إلى نظام الزواج الأحادي.

بينما لعبت عوامل التحضر والتصنيع والتحول الاقتصادي الدور الكبير والمباشر في تغيير مواقف وقيم وتقاليد الأسرة الجزائرية إزاء مسألة اختيار الشريك، فأغلب المقبلين على الزواج في الوقت الحاضر لا يطلبون من أهاليهم وأقاربهم اختيار زوجاتهم، معتقدين بأن مسألة الزواج تتعلق بهم بل هي مصيرهم وليس مصير ذويهم. و من العوامل المهمة التي ساعدت على ذلك العامل الثقافي وانتشار التعليم والتربية، إلى جانب عامل الاختلاط مع الجنس الآخر بكل حرية سواء في العمل أو الدراسة وحتى الشارع. وبجانب اختيار الشريك هناك مسألة نظام الزواج بحيث تلاشى كثيرا نظام الزواج الداخلي وحل محله الزواج الخارجي أي خارج دائرة الأهل والقرابة.

وعلى الرغم من هذه التغيرات السريعة التي طرأت على بناء الأسرة الجزائرية إلا أن هناك بعض الأسر استمرت بالمحافظة على تقاليدها وطبيعتها الكلاسيكية الخاصة بإتاحة المجال للأقارب بالسكن في بيت الأسرة الممتدة وبميل بعض الرجال لاسيما الأغنياء منهم بالزواج بأكثر من واحدة.

إن التغيير الصناعي والحضري السريع الذي شهده المجتمع الجزائري كان له الأثر البالغ بضعف وتلاشي العلاقات القرابية، وتوسعت الفجوة بين العائلة النووية وأقاربها بحيث ضعفت العلاقات الاجتماعية أو انحصرت في مناسبات معينة ومحددة وهذا يرجع إلى عوامل أهمها الانتقال الجغرافي والاجتماعي، ظهور القيم الفردية التي تشجع استقلالية الفرد عن أقاربه، تباين المهن والثقافات والمستويات الاقتصادية وأخيرا تعقد الحياة وزيادة مشاكلها الاجتماعية.

إن طبيعة الحياة العائلية وسط العائلة الجزائرية المعاصرة يختلف كل الاختلاف عن طبيعة حياة العائلة التقليدية، فصغر حجم الأسرة النووية، وضعف علاقاتها الاجتماعية مع أقاربها قد سبب زيادة الاتصالات والتفاعلات بين أعضائها أي بين الزوج والزوجة والأبناء. وبدأ الزواج يستند على قواعد الديمقراطية والمساواة ويعقد بين شخصيين متساويين في المركز والسمعة الاجتماعية وهذه الحقائق الأساسية ساهمت مساهمة واضحة في تبديل الجو الاجتماعي الذي تعيشه الأسرة. فمع انتشار معالم التحضر والتصنيع وشيوع الأفكار الحديث التي دخلت إلى المجتمع من الخارج وانتشار الثقافة والتعليم، تغيرت المنزلة الاجتماعية للمرأة وتحسنت سمعتها وأصبحت تتساوى مع الرجل، وخرجت للعمل وأصبح لها مدخولا شهريا، تساعد به زوجها ولا ينفق على الأقارب والجيران بشكل هدايا ومساعدات مالية وإنما ينفق بحرص وعقلانية على متطلبات البيت والأطفال.

إلا أن الفوارق الاجتماعية والسيكولوجية بين الآباء والأبناء قد تضعف الروابط الاجتماعية في الأسرة الحديثة خصوصا إذا كان هناك اختلاف جيلي بين الآباء والأبناء.

لقد تغيرت العديد من الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة الجزائرية التقليدية، ذلك أن الدولة وأجهزة المجتمع الاختصاصية الاقتصادية منها والصحية والدينية والتربوية راحت تساعد الأسرة في منحها الوظائف الاختصاصية التي كانت تؤديها الأسرة لأبنائها، كانتشار مثلا روضة الأطفال، محلات غسل الملابس، المطاعم، الفنادق .....

المـــــلاحـــــــق

ملحق أ- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين نمو السكان بالنسبة للمجتمعين الريفي والحضري بالجزائر (1886-1998)	71
02	جدول يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس	127
03	جدول يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب السن	128
04	جدول يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة	129
05	جدول يوضح الوضع المهني لأفراد العينة	130
06	جدول يوضح الموطن الأصلي لأفراد العينة	131
07	جدول يوضح الدخل الشهري لأفراد العينة	132
08	جدول يوضح توزيع أسر العينة حسب نمط الأسر	134
09	جدول يوضح حجم الأسر المبحوثة	135
10	جدول يوضح عدد الزوجات لأرباب الأسر المبحوثين	137
11	جدول يوضح توزيع العينة حسب نمط الزواج	138
12	جدول يوضح الطريقة التي تم بها الزواج	139
13	جدول يوضح أسباب اختيار الزوجة	140
14	جدول يوضح المعرفة المسبقة بالزوجة	141
15	جدول يوضح ظروف السكن للعينة المبحوثة	143
16	جدول يبين ملكية السكن للعينة المبحوثة	144
17	جدول يبين الرضا عن المسكن للعينة المبحوثة	145
18	جدول يوضح مسؤولية اتخاذ القرار داخل الأسرة في مجال الاستهلاك	149
19	جدول يوضح مسؤولية اتخاذ القرار داخل الأسرة في مجال الاستثمار	150
20	جدول يوضح من يتولى شؤون البيت في حال غياب الزوج	151
21	جدول يوضح الأخذ برأي الأب وأوامره داخل الأسرة	152
22	جدول يوضح إذا ما كان الزوج يأخذ برأي زوجته في الأمور التي تخص الأسرة	153
23	جدول يوضح إذا ما كان خروج المرأة للعمل يضعف سلطة الرجل	153
24	جدول يوضح سلطة الزوج على أسرته بالمقارنة مع سلطة أبيه	154
25	جدول يوضح الزيارات التي تقوم بها الأسرة	158
26	جدول يوضح استقبال الزيارات	159

27	جدول يوضح طلب المساعدة المالية	159
28	جدول يوضح تقديم المساعدة المالية للأقارب	160
29	جدول يوضح صلة القرابة بالجيران	161
30	جدول يبين تبادل الزيارات مع الجيران	162
31	جدول يبين تقديم المساعدات للجيران	162
32	جدول يبين طلب المساعدات من الجيران	162
33	جدول يبين مساعدة الزوج لزوجته داخل البيت	168
34	جدول يبين طلب الزوجة إذن الخروج من البيت من زوجها	169
35	جدول يبين لباس المرأة حال خروجها من بيتها	170
36	جدول يوضح أسباب الخلافات بين الزوجين	171
37	جدول يوضح تفضيل الأولاد الذكور عن الإناث	172
38	جدول يوضح معاملة الابن البكر	173
39	جدول يبين سلطة الابن الأكبر داخل الأسرة	173
40	جدول يبين العلاقة الاجتماعية بين الأبناء	176
41	جدول يوضح الأسلوب الذي يفضله الأب في تنشئة أبنائـــه	195
42	جدول يوضح الأسلوب الذي تفضله الأم في تنشئة أبنائها	196
43	جدول يوضح من يشرف بصفة دائمة على الأبناء	197
44	جدول يوضح تصرف أفراد العينة مع أبنائهم في حال ارتكابهم تصرفات خاطئة	197
45	جدول يوضح تحديد أفراد العينة لأبنائهم أوقات الخروج والدخول إلى المترل	198
46	جدول يوضح مدى حرص أفراد العينة على الأكل الجماعي	198
47	جدول يوضح مدى تدخل الوالدين في المظهر العام لأبنائهم	199
48	جدول يوضح مدى متابعة أفراد العينة للتحصيل الدراسي لأبنائهم	200
49	جدول يوضح مدى موافقة أفراد العينة على أن تكون لأبنائهم صداقات مع الجنس الآخر	201
50	جدول يوضح مدى حرص أفراد العينة على قضاء مناسبات الأعياد الدينية مع العائلة الكبيرة	202
51	جدول يوضح هل الدين وحده كاف للتنشئة الاجتماعية	207
52	جدول يوضح الطريقة التي يلقن بها أفراد العينة الدين لأبنائهم	208
53	جدول يوضح مدى فرض أفراد العينة على أبنائهم القيام بواجباتهم الدينية	209
54	جدول يوضح اصطحاب أفراد العينة أبنائهم لتأدية الصلوات الخمس في المسجد	209
55	جدول يوضح مدى فرض أفراد العينة الحجاب على بناتهم	210

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهـــــران- الســــــانيــا

كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع

استمارة بحث بغرض انجاز

مذكرة لنيل شهـــادة الماجستير في علم الاجتمـــاع

حول موضوع

الأســـرة الجزائرية المعاصرة بين الثبات والتغير في الوسط الحضري

(دراسة ميدانية بمنطقة الغزوات)

من تقديم: **بلحـــاجي** محمد

رقم الهاتف: **07 94 08 90 78**

البريد الإلكتروني: mbelhadji2000@yahoo.fr

mohamed1309@hotmail.fr

نرجو منكم ملأ هذه الاستمارة بكل دقة، وذلك بوضع علامة X أمام الإجابة المناسبة، وتأكدوا بأن إجابتكم لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، وستبقى معلوماتكم سرية.

خالص تشكراتـــنا

أولا : بيانـــات أوليـــة

1- الجنس : زوج ☐ زوجة ☐

2- السن : أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المستوى التعليمي : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الأصل الاجتماعي : قرية ☐ مدينة ☐

5- الدخل الشهري : في حدود 10000 دج ☐ من 10000 إلى 25000 دج ☐

25000 إلى 40000 دج ☐ أكثر من 40000 دج ☐

ثانيا : بيانات خاصة بالزواج

6- كم لديك من زوجة ؟

زوجة واحدة ☐ أكثر من زوجة ☐

7- كم لديك من الأبناء ؟

بدون أطفال ☐ طفل واحد ☐ طفلين إلى ثلاثة ☐ أربعة أطفال وأكثر ☐

8- درجة القرابة بين الزوجين : هل الزوجة من:

أقاربك ☐ ليست من الأقارب ☐

9- في حالة الإجابة بأن زوجتك من الأقارب لماذا فضلت الزواج من القرابة ؟

10- من قام باختيار زوجتك التي ترتبط بها ؟

الوالدان ☐ الأقارب ☐ بنفسك ☐

11- على أي أساس تم اختيار زوجتك ؟

معيار الأخلاق والدين ☐ الحسب والنسب ☐ الجمال ☐ المال ☐

12- هل حصل وأن كنتما تتعارفان قبل الزواج ؟

نتعارف قبل الزواج ☐ تعارفنا ليلة الزواج ☐

ثالثا : بيانـــات خاصة بالسكن

13- في أي سنة أقمت في هذا الحي ؟ .....

14- أذكر سبب إقامتك في هذا الحي ؟

15- هل تسكن في : بيت مستقل ☐ مع الأهل ☐

16- هل السكن الذي تسكنه هو:

ملك خاص ☐ مؤجر ☐ ملك غير خاص بدون تأجير ☐

17- هل أنت راض عن السكن الذي تقيم به ؟ نعم ☐ لا ☐

في حال الإجابة بـــ لا، أذكر السبب .....

رابـــعـــا : السلطة ومكانة المرأة

18- من المشرف على النفقات في الأسرة ؟

الزوج ☐ الزوجة ☐ الزوجان معا ☐ الابن الأكبر ☐ آخر ☐ حدده.....

19- من المشرف على الاستثمار والادخار داخل الأسرة ؟

الزوج ☐ الزوجة ☐ الزوجان معا ☐ الابن الأكبر ☐ آخر ☐ حدده.....

20- في حال غياب الزوج عن البيت من يتولى إدارته ؟

الزوجة ☐ الابن الأكبر ☐ آخر ☐ حدده.....

21- هل يتم الأخذ برأيك وأوامرك داخل أسرتك ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا يتم الأخذ برأيي ☐

22- هل زوجتك تعمل؟ نعم ☐ لا ☐

23- في حال الإجابة بنعم، هل عملها يضعف من سلطتك داخل البيت؟ نعم ☐ ☐

24- هل كانت زوجتك تعمل قبل زواجها ؟ نعم ☐ لا ☐

25- كيف ترى سلطتك في أسرتك بالمقارنة مع سلطة والدك ؟

عادية ☐ أشد من سلطة الوالد ☐ أضعف من سلطة الوالد ☐

خامسا : علاقـــــات الجوار

26- هل توجد صلة قرابة مع جيرانك ؟ نعم ☐ لا ☐

في حال الإجابة بنعم، ما هي صلة القرابة .....

27- هل تقوم أنت وزوجتك بزيارة الجيران ؟ نعم ☐ لا ☐

في حال الإجابة بنعم هل تقوم بذلك: يوميا ☐ مرة في الأسبوع ☐ مرة في الشهر ☐

28- هل تقدم أسرتك لجيرانها مساعدات ؟ نعم ☐ لا ☐

في حال الإجابة بنعم حدد هذه المساعدات .....

29- هل تطلبون من جيرانكم تأدية بعض الخدمات ؟ نعم ☐ لا ☐

سادسا : علاقـــــات القرابـــة

30- من هم الأشخاص الأكثر عددا الذين تقومون بزيارتهم ؟

الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ الأقارب والأصدقاء معا ☐ لا نزور أحدا ☐

31- من هم الأشخاص الأكثر عددا الذين يقومون بزيارتكم ؟

الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ الأقارب والأصدقاء معا ☐ لا نزور أحدا ☐

32- هل تقدم مساعدات مالية لأقاربك ؟ نعم ☐ لا ☐

سابـــعا : العلاقـــات الأسرية

33- هل تساعد زوجتك في أمور المترل ؟

نعم (دائما) ☐ نعم (أحيانا) ☐ نعم (عند الضرورة) ☐ لا ☐

34- كيف تخرج زوجتك من البيت ؟

حجاب شرعي ☐ لباس عصري آخر ☐

35- هل تطلب منك الزوجة الإذن عندما تنوي الخروج من البيت ؟ نعم ☐ ☐

36- ما هي أسباب الخلافات بينكما كزوجين ؟

مادية ☐خل الأهل ☐ عمل المرأة ☐ أسباب أخلاقية ☐

37- هل تعامل أولادك الذكور والإناث بالمساواة ؟ نعم ☐ لا ☐

38- في حال الإجابة بـــ لا، هل تفضل ؟

الذكور ☐ الإناث ☐ لا فرق بين الذكر والأنثى ☐

39- كيف تعامل ابنك الأكبر ؟

معاملة مميزة وخاصة ☐ معاملة عادية ☐

40- هل ابنك الأكبر متسلط على إخوته وأخواته ؟ نعم ☐ لا ☐

41- كيف تبدو علاقة الأبناء ببعضهم ؟

علاقة محبة وتفاهم وتعاون ☐ شجارات دائمة ☐

ثامنا : بيانات خاصة بالتنشئة الاجتماعية ، الدين والقيم

42- ما هو أسلوب التربية المفضل عندك كأب ؟

الشدة ☐ المناقشة والإقناع ☐ ترك الطفل وشأنه ☐ التدليل ☐

43- ما هو أسلوب التربية المفضل عند زوجتك ؟

الشدة ☐ المناقشة والإقناع ☐ ترك الطفل وشأنه ☐ التدليل ☐

44- من يتحمل مسؤولية الإشراف عن الأبناء ؟

الأب ☐ الأم ☐ كلاهما ☐

45- كيف تتصرفون كأب وأم اتجاه أخطاء أبنائكم ؟

اللامبالاة ☐ النصح والإرشاد ☐ التوبيخ ☐ الضرب ☐

46- هل تحددون لأبنائكم أوقاتا للخروج والدخول إلى البيت ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐

47- هل تحرصون على الأكل الجماعي لكل أفراد الأسرة ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐

48- هل تراقبون المظهر العام لأبنائكم ؟ نعم ☐ لا ☐

49- في حال الإجابة بنعم، ما الذي ترفضونه في أبنائكم ؟

طريقة ونوع اللباس ☐ سريحة الشعر ☐ كل ما يجذب الانتباه ☐

50- هل تسهرون على متابعة تحصيل أبنائكم الدراسي ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐

51- هل توافق أن يكوّن ابنك أو ابنتك صداقات مع الجنس الآخر؟

أوافق ☐ لا أوافق ☐ أوافق لكن في حدود ☐

52- هل تقضون مناسبات الأعياد الدينية مع العائلة الكبيرة ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐

53- هل الدين الإسلامي وحده كاف لتربية الأبناء ؟ نعم ☐ لا ☐

54- ما هي الطريقة المفضلة حسب رأيكم، التي تعلمون بها الأبناء تعاليم الدين ؟

القدوة الحسنة ☐ برامج دينية بالمنزل ☐ أخذهم إلى المسجد في سن مبكرة ☐

55- هل تفرضون الواجبات الدينية على أبنائكم ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐

56- هل تؤدون الصلاة بالمسجد برفقة أبنائكم ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐

57- هل لديك بنات يلبسن الحجاب ؟ نعم ☐ لا ☐

58- لماذا يرتدين الحجاب ؟

الدين يفرض ذلك ☐ الحجاب سترة ☐

59- كيف تبدو لك أسرتك مقارنة مع الأسرة التي ولدت بها ؟

60- حدد أوجه التشابه والاختلاف بإيجاز ؟

قائـــــمـــة المـــــــــراجع

المراجع باللغة العربية

أ الكتب

1 -ابراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999

2 -أبو كريشة، عبد الرحيم تمام، دراسات في علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003

3 -إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999

4 -أحمد زايد وعلام اعتماد، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1992

5 -إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية بالجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005

6 -إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجيا التنمية، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

7 -إقبال بشير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية، مكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1997

8 -إيريك فروم : " الخوف من الحرية " ، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1972

9 -بهاء الدين خليل، علم اجتماع العائلي، دار الأهالي، دمشق، 2004

10 -بيلز وهويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة محمد الجوهري والسيد الحسيني، دار النهضة، مصر 1976

11 -ثريا التركي وهدى زريق، تغير القيم في العائلة العربية، عمان، 1995

12 -جابر عوض حسن، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000

13 -جلبي علي، السيد عبد العاطي السيد و سامية جابر، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998

14 -حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، 1972

15 -حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008

16 -د. إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1985

17 -د. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان 2005

18 - د. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000

19 – د. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2003
20– د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 1985
21– د. زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980
22– د. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1984
23– د. سناء الخولي، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
24– د. سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت
25– د.سناء الخولي، التغير الاجتماعي و التحديث ، دار المعارف الجامعية ، 2003
26– د. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2003
27– د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1999
28– د. عمار بوحوش و د. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 2001، ص 56
29– د. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984
30– د. محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، الطبعة الثانية، دمشق 1980
31– د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، الإسكندرية، 1963
32– د. مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، عامر للطباعة والنشر، المنصورة 2008
33– سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983
34– سميرة أحمد السيد، مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، السعودية، 1997
35– السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2001
36– السيد عبد العاطي وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2000
37– العادلي فاروق، الأنتربولوجيا التربوية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980
38– عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985

39- عبد الرحمان النحلاوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها،دار الفكر المعاصر، بيروت ،ط 2، 1999
40- عبد الكريم سعداوي، الأزمة السياسية والاجتماعية في الجزائر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000
41- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982
42- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة – الاجتماع الحضري - بيروت، دار النهضة العربية، 1981
43- عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب- ت،
44- عدلي أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1975
45- عدنان الأمين، التنشئة الاجتماعية وتكوين الطباع، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004
46- عزت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، عالم المعرفة، الكويت 1978
47- علي الحوات، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، شركة الجا، الطبعة الأولى، فاليتا- مالطا، 1998
48- علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003
49- فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية
50- ليلى علي، محمد الجوهري وعلياء شكري، التغير الاجتماعي والثقافي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010
51- مجد الدين، عمر خيري خمش، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي، عمان، 1999
52- محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، ط2، 1996
53- محمد السويدي، التسيير الذاتي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986
54- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، دار الأمة، الجزائر، 2001
55- محمد حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، 1976
56- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978
57- محمد عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، تقديم السيد محمد خيري، دار النهضة العربية، بيروت، 1988
58- محمد فؤاد حجازي، الأسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، القاهرة، 1975

59- محمد لبيب النجيحي: الأسس الاجتماعية للتربية، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة،1965
60- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، لمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983
61- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1985
62- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1985
63- معن خليل عمر، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق، عمان، 2004
64- معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004
65- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، منشورات صلاح الدين، القدس، 1975

ب- الدوريات

1 -بوبكر بن العائب، التشغيل والبطالة بالجزائر، رسالة ماجستار، جامعة الجزائر، 2003
2 -بوطوب فيصل، هوية البحارة الصيادين بالجزائر، رسالة ماجستار، جامعة وهران، 2006
3 -د. حسان محمد حسان، مجلة "التربية" ، كلية التربية- جامعة عين الشمس- مصر
4 -د. عزي فريد، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران،
5 -د. مراد مولاي الحاج، " العمال الصناعيون في الجزائر – ممارسات وتمثلات –" أطروحة دكتوراه دولة، جامعة وهران
6 -د. مراد مولاي الحاج، "الغزوات: مدينة في ظل التحولات السوسيو-ثقافية"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في العلوم الاجتماعية والثقافية، العدد 5، ماي، أوت 1998، وهران
7 -د.حسن سعفان، مقال في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر، 19- 26 مارس 1973، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة
8 -دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، مذكرة ماجستار، جامعة تلمسان
9 -سعاد خوجة، " نحن الجزائريات: العزلة الكبرى" منشورات القصبة، 2002
10 - سيدي محمد محمدي، "الديناميات الأسرية في الجزائر" مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2006
11 - عبد الرزاق بني هاني ومحمد الروابدة، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 9، عدد 3، 1993
12 - عنصر العياشي، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 2

13 - محمد العتيبي، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، 1994
14 - ناصر يوسف، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 23، العدد 1، 1995
15 - أ.د حجيج الجنيد، محاضرات المنهجية، وهران، السنة الجامعية 2010/2009
16 - من المادة الثانية من قانون الأسرة الجزائري، المؤرخ في 9 يونيو 1984
17 - الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1990، 2008

المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب

1- Abdellatif BENACHENHOU, l'exode Rural en Algérie, SNED, Alger, 1979
2- Andrée michel, Sociologie de la famille et du mariage, PUF, 1972
3- Frantz Fanon, Les Damnés de la terre, la Découvert 1961
4- HANNA Malewska, Pierre Tap, La Socialisation de l'enfance à l'adolescence, Paris ,PUF, 1992
5- Lahouari ADDI, De l'Algérie Précoloniale à l'Algérie coloniale, Alger, ENAL, 1985
6- Lahouari ADDI, Les mutations de la société algérienne – famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, ed La Découverte & Cyros, Paris 1999
7- Mostefa BOUTEFNOUCHET, La famille algérienne – évolution et caractéristiques récentes, SNED, Alger, 2e ed, 1982
8- Nefissa ZERDOUMI, Enfant d'hier, l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien, Maspero, Paris
9- Pierre BOURDIEU, Sociologie de l'Algérie, coll Que sais-je, ed DAHLAB, Alger, 1985
10- Raymond QUIVY & Luc Van CAMPENHOUD, Manuel de recherche en sciences sociales, Dunod, Paris, 1995
11- Raymond. Ledrut, Sociologie Urbaine, Paris, 1968
12- Rocher Guy, Introduction à la sociologie générale, tome3, le changement social, édition Hurtubise HMH, 1995
13- Souad KHODJA, A comme Algérienne, ENAL, Alger, 1991
14- Thierry Bloss, Les liens de famille, PUF, Paris, 1997
15- Yves GRAFMEYER, Sociologie Urbaine, Edition Nathan, 1995

ب- الدوريات

1- COLLOMP (A), « Famille nucléaire et famille élargie », Annales ESC, Jui – Oct 1972
2- DANDURAND, Renée B. (1987) « La monoparentalité au Québec. Aspects sociohistoriques », Revue Internationale d'action communautaire, vol. 18, no 58, pp. 79-85.
3- ZEMMOUR Zine-eddine-, Migration et ouvrierisation « Les Trajectoires Professionnelles d'Anciens Paysans de l'Ouest Algerien » Thèse de Doctorat en Sociologie, Université De Paris VII, 1994

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الـ
وزارة التعليم العالي
جامعة وهـران
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

عنوان المذكرة: الأسرة الجزائرية المعاصرة بين الثبات والتغير في الوسط الحضري.

(دراسة ميدانية بمنطقة الغزوات)

ملخص :

تعتبر هذه الدراسة مدخلا لاستطلاع واقع الأسرة الجزائرية المعاصرة في ظل التحولات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري والتي طالت كافة أنساق البناء الاجتماعي، بحيث عانت الأسرة الجزائرية من تغيرات اجتماعية كثيرة وسريعة مما أدى إلى تغير العديد من خصائصها البنائية والوظيفية.

تعيش الأسرة الجزائرية المعاصرة وسط مجتمع متغير، ولعل من أهم عوامل التغير المؤثرة في الأسرة التنمية الشاملة، والتصنيع، والتحضر، والتحديث، والاتصال الحضاري بالمجتمعات الأخرى، مما يترك الأثر الذي من شأنه أن يغير تركيبها الاجتماعي ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والقرابية ونظم زواجها واستقرارها البيتي. فضلا عن الآثار التي يتركها في قيم الأسرة واديولوجيتها وأساليب حياتها وطرق تفكيرها ومركز المرأة فيها.

الكلمات المفتاحية:

تغير اجتماعي؛ تحولات؛ أسرة؛ تصنيع؛ تحضر؛ البنائية؛ الوظائف؛ التركيب؛ الآثار؛ القيم.